وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3 دالي ابراهيم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة مقدمة من طرف الدكتور سالمي رشيد

الموضوع:محاضرات في

مدخل للاقتصاد

السنة الجامعية: 2016/2015

مقدمة:

يمثل النشاط الاقتصادي شيئا مشتركا بين مختلف الأفراد والمجتمعات، ولا يمكن الاستغناء عنه لكونه يمثل الأساس لخلق السلع والخدمات، والذي يتم في إطار جماعي نظرا لكون الإنسان اجتماعي بالفطرة، ولا يمكن للإنسان الانفراد بتحقيق احتياجاته بمفرده، وبالتالي فإن نشاطه الاقتصادي في ظل التعاون يؤدي إلى إشباع وتلبية الرغبات، وهذا هو سر التبادل الذي ظهر بظهور الفائض في الإنتاج، وأصبح التخصص هو السمة الغالبة للنشاط الاقتصادي.

وقد دخل الاقتصاد مجال التنظيم بعد ظهور الدولة بمفهومها الحديث، والذي بدأ في أوروبا مع ظهور المدرسة التجارية، التي أعطت للدولة حق تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، بعد ذلك توالت النظريات الاقتصادية التي حاولت تنظيم النشاط الاقتصادي بصفة أحسن، سواء في إطار الاقتصاد الحر مع مختلف المدارس الاقتصادية الرأسمالية، أو في إطار الاقتصاد الموجه في ظل المدارس الاشتراكية، وحتى مع الاقتصاديات المختلطة أين يكون للدولة دورا بارزا في النشاط الاقتصادي.

ومحاولة الإلمام بجوانب هذا الموضوع تقودنا إلى التطرق لمجموعة من المحاور الاقتصادية التي تعتبر كحجر الأساس في هذا العلم، وأهم هذه المحاور:

- **المحور الأول: المشكلة الاقتصادية.**
- **المحور الثاني: الإنتاج.**
- **المحور الثالث: الاستهلاك.**
- **المحور الرابع: الاستثمار.**
- **المحور الخامس: النمو والتنمية الاقتصادية.**
- **المحور السادس: البطالة.**
- **المحور السابع: التضخم.**

المحور الأول: المشكلة الاقتصادية

يعالج علم الاقتصاد جانبا من جوانب النشاط الإنساني، فهو من العلوم الاجتماعية التي تسعى لدراسة الجوانب المختلفة لسلوك الإنسان، إلا أنه أكثر تحديدا ومن ثم أكثر قابلية للتجربة العلمية وطرق القياس، فمجال علم الاقتصاد هو دراسة سعي الإنسان إلى إشباع حاجاته المتزايدة من موارده المحدودة.

وقد عرفت كلمة اقتصاد منذ العهد الإغريقي، وكانت تلفظ في تلك اللغة بـ oikonomos وتعني "تدبير شؤون البيت"، وقد انتقلت هذه الكلمة إلى الأمم الأخرى وتداولتها بلفظ oekonomie ونجد هذا اللفظ ما زال يستخدم في معظم اللغات حتى الآن بـ économie.

ولم يقتصر المعنى الإغريقي على أمور البيت بل تعداه ليشمل تدبير الشؤون المالية للدولة بشكل عام، فالمفهوم العام للاقتصاد كان يستخدم في الماضي للدلالة على الاعتدال في الصرف والإنفاق، أما في الحاضر فتستخدم كلمة اقتصاد كعلم قائم بذاته.

1. الاقتصاد كعلم

الاقتصاد علم له خصائصه ومصطلحاته المحددة ومجاله المعين، كما أنه يستخدم الطريقة العلمية في معالجة ظواهره.

والظاهرة الاقتصادية هي الموضوع الذي يدرسه علم الاقتصاد ومثال ذلك الغنى والفقر بين الدول المختلفة، ظاهرة اختلاف مستويات المعيشة وتفاوت المداخيل بين أفراد المجتمع الواحد، كيفية تحديد أسعار السلع وما إلى ذلك.

والطريقة العلمية التي يتبعها الاقتصادي في تحليل هذه الظواهر نوعان الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية، وقد ساعد على سيطرة هذه الأخيرة في التحليل الاقتصادي المعاصر استخدام الرياضيات وتوافر البيانات الإحصائية.

كما أن لعلم الاقتصاد مصطلحات خاصة به مثل التوازن، المرونة، الاستهلاك، الادخار، الدخل الفردي...إلخ، هذه المصطلحات يجب أن توظف في موضعها الصحيح، فاستخدامها في غير مفاهيمها المحددة يترتب عليه نتائج غير منطقية وغير واقعية مثل أي علم آخر.

ويعالج الباحث الاقتصادي الظواهر الاقتصادية على أكثر من مستوى فقد يعالجها على مستوى الوحدة الاقتصادية أي الاقتصاد الجزئي، أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتكون النتائج المتوصل إليها نسبية بمعنى أنها ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلد معين وفي زمن معين.

2. تعريف علم الاقتصاد

ركز المفكرون في علم الاقتصاد في نهاية القرن الثامن عشر على كيفية استغلال مرحلة الثورة الصناعية من أجل زيادة الإنتاج، فجاء العالم الاسكتلندي آدم سميث Adam SMITH ونشر أول كتاب

منظم عن علم الاقتصاد سنة 1776 تحت عنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، وعرف هذا المفكر علم الاقتصاد بأنه هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمم بواسطتها أن تغتني ماديا، فآدم سميث يركز على الإنتاج ويعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد كما يتبين من التعريف.

وبعد ذلك جاء العالم الانجليزي ألفرد مارشال Alfred MARCHEL الذي نشر كتاب "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890 حيث عرفه بأنه "العلم الذي يدرس كيفية حصول الأفراد على مداخيلهم ثم كيفية استخدامهم لتلك المداخيل"، أي أنه دراسة للأفراد في إطار حياتهم اليومية المعتادة والتركيز على كيفية الحصول على الدخل.

أما الكاتب روبنز فقد نشر كتاب "طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" سنة 1932 وعرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف وبين الوسائل المختلفة ذات الاستعمالات المتعددة، وهنا ركز هذا الكاتب على مفهومي الندرة والاختيار بين الموارد المتاحة والندرة هو ندرة السلع والخدمات بالنسبة للطلب عليها، والاختيار يقصد به اختيار عوامل الإنتاج بالصورة التي تشبع أكبر قدر ممكن من الحاجات البشرية، أي أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الاستغلال الأفضل والأمثل للموارد الإنتاجية المتوفرة لإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية.

ثم جاء المفكر جون ستيوارت ميل الذي عرفه بأنه علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه، بمعنى أنه أضاف متغيرا جديدا وهو التوزيع، أي أنه ذهب أبعد من آدم سميث ووسع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل الإنتاج والتوزيع معا.

مما سبق يتضح أنه منذ نشأة علم الاقتصاد توالت تعاريف مختلفة له مما يعكس رغبة أصحابها في التركيز على جوانب معينة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في الفترات المختلفة.

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يقوم بدراسة أفضل السبل للحصول على الدخل من أجل تحقيق حاجات الفرد والجماعة والدولة، كما أنه يبحث في تنمية الموارد واستغلالها وكيفية توزيعها بأفضل السبل وأقل النفقات.

3. طبيعة المشكلة الاقتصادية

تقوم المشكلة الاقتصادية طالما كانت هناك موارد اقتصادية قليلة يمكن استخدامها لتحقيق أهداف متنافسة، فمن جهة تتوفر لأي مجتمع كمية محدودة نسبيا من الموارد الاقتصادية التي يمكن استخدامها في استعمالات متعددة، ومن جهة أخرى نجد أن الحاجات البشرية غير محدودة.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية بالنسبة إلى الحاجات والرغبات الإنسانية المتزايدة واللامتناهية.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة، بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، زراعية أم اقتصادية، رأسمالية أم اشتراكية. فالمشكلة لا تختلف في أسبابها ولا عناصرها من مجتمع لآخر، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها.

4. أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في سببين رئيسيين، هما:

أ- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: إن سبب ظهورالمشكلة الاقتصاديةهو الندرة، فالإنسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لإشباعها فإنه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة، إلا أن ما يحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم، بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا، هي عوامل الإنتاج، خلال عملية معينة هي عملية الإنتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة.

إذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة الموارد الاقتصادية، والتي تتشكل من العناصر الآتية:

- **الموارد الطبيعية:** يقصد بها الأرض وما فوقها وما في باطنها من عناصر الإنتاج مثل الأراضي والغابات والمناجم والمحاجر والمصايد وغيرها.
- **الموارد البشرية:** لقد اعتبر العامل البشري في الفكر الاقتصادي كقوة عمل، وقد أصبح اليوم العنصر الواعي الذي يتمحور حوله كل نشاط اقتصادي، وأن أي تصرف أو سلوك لهذا العامل يؤدي إلى التأثير على هذا النشاط.
- **مورد رأس المال:** ويقصد به المعدات والآلات وجميع الوسائل التي يصنعها الإنسان للمساعدة في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجاته.
- **مورد التنظيم:** ويقصد به العنصر الإنتاجي الذي يجمع وينسق بين عناصر الإنتاج الأخرى في عملية إنتاجه.

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن إشباع جميع الحاجات الإنسانية إلى الأسباب التالية:

أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد، وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام المفرط.

زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي يؤدي هذا إلى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية.

ب- تعدد الحاجات الإنسانية وتطورها وتزايدها: من المعروف أن للإنسان مجموعة من الحاجات التي يهدف إلى إشباعها، وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى يجب إشباعها، وهنا لابد أن نميز بين مفهوم السلوك، الدافع والحاجة:

فالسلوك البشري هو مجموعة التصرفات التي يصدرها الإنسان نتيجة التغييرات الداخلية والخارجية التي يسعى عن طريقها الفرد لأن يحقق عملية التوفيق بين مقومات وجوده ومقتضيات الإطار الاجتماعي الذي يعيش داخله. ويعبر الدافع عن حالة نفسية تؤدي إلى تحديد اتجاه السلوك ودرجة الإصرار عليه، فهو قوة أساسية مثيرة للسلوك وموجهة له.

ويتوجه المتخصصون إلى اعتبار أن الدافع يعبر عنه بالحاجة، وهناك من يساوي بين الحاجة والدافع، والسبب الذي يدفع بالإنسان إلى سلوك معين.

وتقسم هذه الحاجات إلى نوعين:

- الحاجات الأولية (الأساسية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي لا تحتمل التأجيل في إشباعها، لأنها ضرورية ابقاء الإنسان على قيد الحياة كحاجته إلى الغذاء والماء والمسكن...إلخ.
- الحاجات الثانوية (الكمالية): وهي مجموع الرغبات الإنسانية التي تحتمل التأجيل في إشباعها، على اعتبار أنها غير ضرورية للبقاء على قيد الحياة.

وتمتاز الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص مثل:

- الحاجات الإنسانية متزايدة، وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.
- الحاجات الإنسانية متطورة، وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل إشباع الحاجات.
- الحاجات الإنسانية متكررة، وتتكرر الحاجة مع تكرار وتعاقب الأجيال، فحاجة أجدادنا للغذاء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغذاء.
- الحاجات الإنسانية متجددة، وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات والاختراعات الجديدة التي يقوم بها الإنسان.

5. عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة، هي:

- **ماذا ننتج؟** أي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات ؟ وأي مجتمع يعاني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات اللانهائية للأفراد عليه أن يجد الوسيلة التي يستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد على استخداماتها الصحيحة. وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة، بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد. وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من المفاضل والاختيار بين هذه الحاجات اللانهائية، وهذا يتطلب

ضرورة التعرف على ترتيب حاجات أفراد المجتمع طبقا لدرجة أولويتها وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي.

- **كيف ننتج؟** أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ فهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج السلعة، وتختلف طريقة إنتاجية عن أخرى باختلاف النسب التي يتم بها مزج خدمات عوامل الإنتاج (الموارد الاقتصادية).

فالسلع أو المحاصيل الزراعية مثلا يمكن الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الاعتماد المكثف على المخصبات والألات والأيدي العاملة، بينما يمكن الحصول على نفس الكمية من المحصول باستخدام مساحة أكبر مع اعتماد بسيط على العوامل الأخرى.

وبافتراض أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية التي تحقق أقصى إنتاج كلي ممكن لأنها ستمثل أفضل تخصيص للموارد، ويشمل هذا العنصر أيضا تحديد الجهة التي ستقوم أو ستشرف على العملية الإنتاجية هل القطاع العام أو القطاع الخاص أم ستكون عملية إنتاجية مختلطة بينهما ؟

- **لمن ننتج؟** أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع، وأيضا طريقة ونسب توزيع العوائد المالية المحققة على أصحاب الخدمات الإنتاجية التي ساهمت في إنتاجه ؟

6. أركان المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاث أركان أساسية للمشكلة الاقتصادية، وهي:

- الندرة النسبية: المقصود بالندرة بلغة الاقتصاد هي العلاقة بين رغبات الإنسان وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{الندرة النسبية} = \frac{\text{حاجات ورغبات الإنسان}}{\text{كمية الموارد الاقتصادية المتاحة}}$$

وتنشأ مشكلة الندرة النسبية لدى الفرد عندما لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته لأنها غير محدودة، وإذا كان مورد الفرد مرتفعا فإنه يبقى في نفس المشكلة لأنه كلما أشبع حاجة فإنه تثور في نفسه حاجات جديدة بحاجة للإشباع. فيجب عليه أن يضع سلم أولويات لإشباع هذه الحاجات.

وبالنسبة للجماعة فمواردها قليلة إذا قيست بحاجات أفرادها، فيجب أن تحقق لأفراد المجتمع الحاجات الضرورية التي تحتل أعلى مرتبة في سلم الأولويات.

- الاختيار: لدى كل فرد حاجات متعددة، وهذه الحاجات تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة والفرد ما عليه إلا أن يختار بين هذه الحاجات. وكما هو معروف فإن هذه الحاجات متفاوتة من حيث الأهمية وهنا عليه أن يراعي عدة معايير أهمها:

- أن يكون استخدام الموارد كاملا أي عدم ترك موارد عاطلة.
- الاستخدام الأمثل للموارد.
- أن يتم تخصيص الموارد بالطريقة التي تضمن إنتاج المزيج المطلوب من السلع والخدمات طبقا لأولويات التفضيل الجماعي.
- أن يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على أفراد المجتمع أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع كلي ممكن.
- أن يتخلى عن بعض حاجاته ويضحي بها.

- التضحية: تتميز الموارد الإنتاجية بأن استخداماتها بديلة ومتعددة، فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن، وحتى إذا قررنا استخدامها في الزراعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو قطنا. وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر إنتاجي.

وتعرف عملية توزيع الموارد الإنتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد، وعندما يواجه الاقتصادي هذه المشكلة فإنه يعلم باستحالة إنتاج كل الكميات التي يريدها أفراد المجتمع من جميع السلع والخدمات، ويعلم أيضا أن زيادة الإنتاج من إحدى السلع، يشرط الاستخدام الكامل للموارد المتاحة، لابد وأن يقابله نقص الإنتاج من سلعة أخرى، والجزء الذي يجب التنازل عنه أو التضحية به من السلع الأخرى في مقابل الحصول على قدر محدد من سلعة معينة يعتبر تكلفة الفرصة البديلة ما يجب التنازل عنه من السلع الأخرى في مقابل الحصول على هذه السلعة.

7. المشكلة الاقتصادية في ظل الأنظمة الاقتصادية

يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف بجهاز الثمن، كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق جهاز التخطيط، أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق جهاز الثمنوجزئيا عن طريق جهاز التخطيط.

أ- حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي: بعد انهيار النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى وتزايد انتشار فكرة القومية، عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي. وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي الذي يقوم على مجموعة من الدعامات هي:

- تدني دور الدولة: نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن، أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.

- **حرية امتلاك وسائل الإنتاج:** وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي، فكل فرد حر في هذا النظام في أن يمتلك ما يشاء، وقتما شاء، وبأي قدر.

حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط التي يرضى بها، حر في إنشاء المؤسسات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها.

ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو دعه يعمل دعه يمر.

- **الدافع الفردي:** يهدف النظام الرأسمالي أصلا إلى تحقيق مصلحة الفرد أولا، ومصلحة الجماعة ستتحقق بتحقق هذا الأخير، حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الآخرين، فالمستهلك يريد الحصول على أقصى إشباع ممكن، والمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك فإن ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو إلا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.
- **المنافسة الحرة:**والمنافسة الحرة كما تخيلها منظروا الرأسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق، وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وإن كان مستحيلا ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل إلى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن، ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأسعار الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب) ويتم التعرف على السؤال (ماذا تنتج؟) عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع ثمنها، الأمر الذي يغري المنتجين إلى إنتاج المزيد منها والعكس صحيح. كما يتم التوصل إلى الإجابة على السؤال (كيف تنتج؟) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية (والتي تعكس إيرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الإنتاجية (والتي تعكس تكاليف الإنتاج)، وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي، وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الإنتاجية – النادرة- بين الاستخدامات –البديلة- الأكثر كفاءة- والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع.

كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج الوطني بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بشكل أو بآخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات الإنتاجية من ناحية أخرى وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف –مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- يزيد دخله فتزيد قوته الشرائية فيزيد نصيبه من الناتج الوطني، والعكس صحيح. أما بالنسبة لضمان الاستمرار، أي ضمان النمو الاقتصادي، فإن جهاز الثمن يلعب أيضا دورا في هذا الصدد. فالنمو الاقتصادي يتطلب وجود عريضة من الاستثمارات تقود عملية التقدم الاقتصادي.

غير أن هذه الاستثمارات تحتاج بدورها إلى رصيد ضخم من رأس المال لتمويلها وتنفيذها، وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئيا من الداخل، وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على إمكاناتها الذاتية، وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة، وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دورا في محاولة تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها عن طريق رفع سعر الفائدة إلى الحد الذي تستجيب له طاقة الادخار المحلي.

ب- حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي: يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية.

فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل –أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية، كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها.

إنها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط.

وقد يأخذ جهاز التخطيط المركزي في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا، ويقوم جهاز التخطيط المركزي بدراسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.

إن جهاز التخطيط المركزي هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع والخدمات مع إنتاجها في الفترة التالية لإشباع رغبات المستهلكين، كما أنه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة، وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة، فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافآت التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات.

وأخيرا يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الإنمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها إلى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع. كما أن هذا النظام يهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع المداخيل والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

8 .علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يبحث علم الاقتصاد في جوانبه الإنسان والطبيعة، وتتحدد العلاقة بين الإنسان والطبيعة في صورة قوى منتجة بينما تتحدد علاقة الإنسان بالمجتمع في صورة علاقات إنتاج. ويمثل الإنسان الحاجات الاقتصادية، في حين تمثل الطبيعة الموارد الاقتصادية، ويدرس علم الاقتصاد سلوك الفرد كعلاقة بين الحاجات وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة فهو وثيق الصلة بالعلوم الإنسانية.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: يهتم الباحث الاقتصادي بالسلوك الخارجي للإنسان عند تحليله لظاهرة معينة ولا يعتني بدراسة الأحاسيس النفسية لذلك الإنسان وهذا دور علم النفس.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: يعتبر علم الاقتصاد القاعدة التي تبنى عليها النظم السياسية، والاقتصاد والسياسة يتأثران ببعضهما البعض لأنهما متكاملان ومتداخلان، فنجد أن النظام السياسي للرأسمالية أو الاشتراكية يستند إلى أصول اقتصادية معينة وهذه الأصول الاقتصادية يبني عليها النظام السياسي القائم.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ: لا يمكن أن نفهم التطور الاقتصادي للبشرية بمراحله المختلفة إلاعن طريق التطور التاريخي للإنسان، فنجد أن لكل مرحلة من تطور الإنسان نظاما اقتصاديا معينا خاصا بها.

- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات والإحصاء: يعتمد الاقتصادي في كثير من الأحيان علىالأساليب الرياضية للتوصل إلى النتائج الكمية في التحليل الاقتصادي الكمي، ويعتمد على البيانات الإحصائية في دراسة وتوقع الظواهر الاقتصادية.

المحور الثانـــــــى: الإنتـــــاج

يعد الإنتاج أساس ومحور النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهميته في حياة الفرد والجماعة وكذلك في استمرار نمو اقتصاديات الدول وتقدم المجتمعات اهتم الإنسان فردا وجماعة بتنظيم وإدارة موارده المحدودة في وحدات إنتاجية مختلفة الأحجام والتخصصات من أجل الحصول على الإنتاج المطلوب لإشباع حاجاته المتنامية، ومع تعقد وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ظهرت الحاجة لمزيد من الجهود التنظيم وإدارة الموارد وكذلك عمل الوحدات الإنتاجية المختلفة للحصول على الإنتاج بكفاية.

وبهذا أصبح نشاط الإنتاج الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشر الذي يستخدم لقياس التقدم والرقي للمجتمع، وازداد الاهتمام بهذا القطاع حتى أصبح مجال بحث ودراسة للمهندسين الاقتصاديين والإداريين و كل أصبح يدلي بدلوه في هذا المجال لزيادة الكفاية فيه.

1. المنظور التاريخي لتطور إدارة الإنتاج

كان أول من لفت النظر إلى اقتصاديات الإنتاج الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith عندما ظهر نظام المعمل، ولاحظ فيه ثلاث مزايا اقتصادية أساسية لتقسيم العمل وهي: تطوير مهارة العامل الذي ينجز عملا واحدا بصورة متكررة، وتوفير الزمن الذي يضيع عادة في انتقال العامل من فعالية إلى فعالية تالية مختلفة، واختراع الآلات أو الأدوات نتيجة لتخصيص العمال جهودهم لأعمال ذات بعد محدد.

ولكن سميث لم يستنتج هذه الأفكار نظريا، ففي نظام المعمل كان تقسيم العمل متطورا كطريقة للإنتاج ذات معنى عام عندما يتم توظيف مجموعة كبيرة من العمال للإنتاج بكمية كبيرة، وفي مثل هذه الظروف تعد الطريقة التعاونية للإنتاج ذات معنى، وقد لاحظ سميث هذه الممارسة كما لاحظ المزايا الثلاث وكتب عنها في كتابه، وكان هذا الأخير حجر الزاوية في تطوير اقتصاديات الإنتاج، لا لأن ملاحظات سميث ساعدت على السرعة في تقسيم العمل، بل لأن سميث قد أقر بوجود ترشيد للإنتاج.

أما التطوير الفعلي فقد استغرق وقتا طويلا إلى أن وصل أخيرا إلى مرحلة التطور السريع الحقيقي ومن ثم انبعثت إدارة الإنتاج كنظام من مرحلة وصفية نظرية لتأخذ خصائص علم تطبيقي.

وبعد أدم سميث أضاف الإنكليزي تشارلز باباج Charles Babbage ملاحظات إلى ما ذكره سميث، وأثار عددا من الأسئلة حول اقتصاد الإنتاج وتنظيمه، كان باباج عالما بالرياضيات ثم أصبح مهتما بالتصنيع، وقد قاده استقصاؤه للعقل والتوجه العلمي إلى التساؤل عن عدة ممارسات موجودة ووردت أفكاره في كتابه "اقتصاد الآلات والمصانع".

وافق باباج في عام 1832 على آراء سميث المتعلقة بالمزايا الاقتصادية الناتجة عن تقسيم العمل وأخذ مثالا لذلك صناعة الدبوس، فنتج لديه عن تحليل هذه الصناعة سبع عمليات تخصصية أساسية هي تصغير قطر السلك إلى القياس المرغوب فيه، تسوية السلك، عمل نهاية الدبوس الحادة، لي السلك وقطع الرأس، جعل رأس الدبوس دقيقا، تبييض الدبوس لمنع الصدأ، وضع الدبابيس المنتهية الصنع في أوراق أو ظروف أي تعبئة الدبابيس. و لقد لاحظ باباج مقدار الأجر المستحق لهذه الاختصاصات المختلفة، ثم أشار إلى أن جماعة العمل إذا انتظمت بحيث ينجز كل عامل السلسلة الكاملة للعمليات، فإن الأجر المدفوع لهؤلاء العمال سيحدد بأجر المهارة المطلوبة للاستمرار في إنجاز العمليات وهي أكثر صوبة أو أكثر ندرة.

وبتقسيم العمل تظهر إيجابية جديدة لم يتطرق لها سميث هي مبدأ تحديد المهارات أساسا لتحديد الأجر.

وبعد ملاحظات سميث وباباج بسنوات، استمر تقسيم العمل وتسارع في النصف الأول من القرن العشرين، لأن خطوط الإنتاج الكبرى اليوم تمثل مبدأ تقسيم العمل المنفذ إلى أقصى درجات أقسامه، وما يزال مزيد من تقسيم العمل يحظى بالاهتمام والدراسة.

كان الأمريكي فريدريك تايلور Taylor .Frederick V(1915 – 1856) بلا شك الشخصية التاريخية المتميزة في تطوير حقل إدارة الإنتاج، وذلك أن آدم سميث وتشارلز باباج كانا ملاحظين، في حين كان فريدريك تايلور مفكرا ومنفذا معا، وكان كذلك ذا سلطة وإدارة قوية، وإذا كانت سلطته قد جعلته موضع نقد في عدد من الحالات، فإن هذه الصفة كانت مصدرا لإسهاماته العظيمة في تطوير إدارة الإنتاج. : إن الممارسات السابقة كانت تسمح للعاملين بأن يقرروا بأنفسهم الوسيلة التي سينجز بها الإنتاج، وهكذا فإنهم صمموا كيف ينتجون جزءا ما في ضوء مهارتهم وتجربتهم السابقة، وكان الزمن وتكلفة الإنتاج موجهين بالطرائق التقليدية.

بينت الفلسفة الجديدة لتايلور أن الطريقة العلمية يمكن ويجب أن تطبق على مختلف الجوانب الإدارية، وأن الطرائق التي ينجز بها العمل يجب أن تحددها الإدارة عن طريق التحقيق العلمي، وقد عدد تايلور أربعة واجبات أساسية للإدارة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير علم لكل عنصر من عمل العامل ليحل محل الطرائق القديمة.

- الاختيار العلمي للعمال وتدريبهم وتطويرهم وذلك بدلا من الممارسة السابقة التي تميزت بالسماح للعامل باختيار مهماته الخاصة وتدريب نفسه على أفضل ما يستطيع من الأعمال.

- تطوير روح التعاون الصادق بين العامل والإدارة لضمان تنفيذ العمل وفقا للإجراءات المقررة علميا.

- تقسيم العمل بين العمال والإدارة في حدود مسؤوليات كل طرف، بحيث تأخذ كل جماعة العمل الذي يناسبها، وذلك بدلا من الحالة الأولى السابقة التي كان العمال فيها يتحملون القسط الأكبر من العمل والمسؤولية، وقد أدت هذه الأفكار الأربع إلى فكر جديد حول التنظيم الإداري، وهي إلى حد كبير جزء من الممارسة التنظيمية لإدارة الإنتاج في الوقت الحاضر.

لقد تطور عمل تايلور في الفكرة الأولى إلى حقل هندسة الطرائق وقياس العمل، وفي السنوات التي هي أكثر حداثة توسع هذا الحقل توسعا كبيرا بمساعدة الأبحاث النفسية التجريبية وأصبح يدعى الآن بحقل الهندسة الإنسانية وله تطبيقات عامة في إدارة الإنتاج، ومن الفكرتين الثانية والثالثة تطور حقل الأفراد بطرائقه الفنية لاختيار الأفراد وتعيينهم بالإضافة إلى الوظيفة التنظيمية للعلاقات الصناعية، وكان للفكرة الرابعة التي تتضمن تقسيم العمل بين العامل والإدارة استدلالات بعيدة المدى، فالوظائف الإدارية الأساسية للتخطيط والرقابة تناط الآن بالإدارة، أما المشرفون المباشرون والعمال فيتركون أحرارا للتركيز على تنفيذ الخطط الموضوعة بعناية.

لقد ابتدأ التطور الأخير في المفهوم والنظرية والطرائق الفنية لإدارة الإنتاج بعد الحرب العالمية الثانية بقليل وساعدت الأبحاث المتصلة بالعمليات الحربية التي مرت بها القوات المسلحة الأمريكية على الوصول إلى طرائق فنية رياضية جديدة وأسهمت بتكوين معرفة غنية حول كيفية تطبيق الطرائق الفنية في مواجهة مشاكل العمليات الحربية، وقد تبين أن هذه المشاكل توازي مشاكل عمليات الإنتاج، وأن من الممكن الطرائق معالجتها أن تطبق في الإنتاج الصناعي، وكان من أشكال التطور المتميز اعتماد البرمجة الخطية

linear programming ، إلا أن الإنجاز الذي فاق هذه التطورات في أهمية موضوع البرمجة ودعمه كان تطوير الحاسوب ذي السرعة العالية الذي جعل من الممكن حل مشاكل البرمجة الخطية للأحجام الكبرى، ولولا الحواسيب لكان الاحتمال الغالب أن يبقى مجال البرمجة الخطية في التطبيق مجالا صغيرا.

وأخيرا يمكن القول أنه في الماضي كان الأفضل في نظرية إدارة الإنتاج الممارسة الفعلية في الصناعة والأعمال، وكان التعليم في الجامعات مستندا إلى هذه الممارسة، أما اليوم، فإن النظرية ابتدأت تقود إلى أفضل ممارسة ومن المحتمل أن تستمر في المستقبل.

2. مفهوم الإنتاج

يرى الفكر الاقتصادي الحديث أن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وبهذا فإننا نستطيع أن نعرف الإنتاج بما يلي:

- تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية)؛

- عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية)؛

- عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية)؛

- كل صور الإنتاج "غير المادي" التي يطلق عليها اسم الخدمات.

نخلص من ذلك إن الإنتاج يتمثل بجانبين وهما الجانب السلعي (السلع) والجانب الخدمي (الخدمات)، ويتم هذا الإنتاج بمزج موارد عملية (آلات ومعدات)، وموارد مادية، بشرية، وموارد مالية ضمن قيود هيكلية هي الطاقة الإنتاجية، والتخزينية والقدرة المالية والطاقة التوزيعية.

3. تقسيمات عناصر الإنتاج: يمكن تقسيم عناصر الإنتاج كما يلي:

3 - 1 : الموارد الطبيعية

و يعتبر العامل الطبيعي عاملا رئيسيا في العملية الإنتاجية وهو مجموع الموارد التي تتوفر على سطح الأرض من أنهار، بحار، سدود، غابات، الموقع الجغرافي وما إلى ذلك، وما هو موجود في باطنها من ثروات معدنية ونفيسة وكذا مصادر الطاقة.

و أما المناخ والموقع الجغرافي فهي قوي يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء العملية الإنتاجية لأن الإنسان لا يستطيع التحكم فيها ولا التأثير فيها. ويمكن تلخيص خصائص الموارد الطبيعية فيما يلي:

- ندرة الموارد جعل استخدامها لهدف واحد والتضحية بالأهداف الأخرى (تكلفة الفرص الضائعة)؛

- تخضع الموارد للملكية "خضوعها للحقوق القانونية"، تلك السلطة التي تسمح باختيار هدف والتضحية ببقية الأهداف؛

- هبة من الله، ومع ذلك لا يمكن استغلالها إلا بواسطة الإنسان، فالمناجم لا تعطي ما بداخلها إلا بعد تشييد ممرات وأنفاق، والأرض الزراعية تحتاج إلى كثير من الإعداد والعمل قبل أن تصبح صالحة للزراعة؛

- غير قابلة للهلاك " المادة لا تفنى " ولكن تتعرض للإهدار مثل ما يحدث من تلويث مياه الأنهار أو البحار ومشاكل التصحر والجفاف، وهذا ما يجعل الطبيعة أقل صلاحية للإنسان وحاجاته، وهذا يرجع إلى أن الموارد الحرة متاحة للجميع، فتتعرض للإهدار، لذلك على الحكومات أن تضع القيود لحماية تلك الموارد الحرة، رغم إن الموارد غير قابلة للهلاك ولكنها يمكن أن تتحول إلى صورة أخرى أقل صلاحية للإنسان؛ - الحق سلطة قانونية تمكن صاحبها من التصرف في المورد، وبدون هذا الحق يمكن للمورد أن يتعرض للإهدار وعدم الاستقرار، حيث أن المورد يمكن أن يستغل في أكثر من هدف لذلك يجب أن تكون هناك اختيار في استغلال المورد وطالما هناك اختيار فلابد أن تكون هناك سلطة تسمح بالاختيار وهي المالك. وهكذا طالما هناك موارد نادرة يقتضي ذلك وجود فكرة الحقوق العينية والملكية فكرة قديمة حيث كانت هناك الملكية الشائعة في القبيلة من خلال الجماعات البدائية، أمااليوم فهناك الملكية الحديثة، وليس من الضروري أن تكون الملكية خاصة بل هناك الملكية العامة.

ومعظم الدول اليوم تأخذ بصورة الملكية العامة للعديد من الموارد الطبيعية ذات النفع العام أو التي لها بعد إستراتيجي كما في الثروات المعدنية في باطن الأرض أو الغابات ... الخ. رغم أن الهواء من الموارد الحرة ولا يثير مشكلة إلا أننا نجده أحيانا مورد نادر لما قد يلحق بالهواء من تلوث وإهدار ولذلك يجب أن يخضع النوع من الملكية العامة لضمان الحماية.

3 - 2: عنصر العمل

يمثل العامل البشري المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي والقادر على إنتاج السلع والخدمات وتحقيق الإشباع، إضافة إلى ضمان استمراره في الحياة وتطويرها على النحو الذي يحقق له أعظم إشباع ممكن، ولذلك يمثل العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية. وفي هذا الإطار يقول آدام سميث " الأرض مصدر الثروة والعمل عنصرها الفعال"

أ- **تعريف العمل:** هو ذلك النشاط الواعي والهادف سواء كان عضليا أو فكريا المبذول من طرف الإنسان في عملية الإنتاج، بهدف خلق منفعة ذات مدلول اقتصادي.

ب - تعريف قوة العمل: هي مجموع المؤهلات العلمية والتقنية واليدوية والمعرفية المكتسبة، وهي سلعة كباقي السلع والخدمات الأخرى تتعرض لمفعولي قانون العرض والطلب في عملية تحديد أسعارها التي تتمثل أساسا في الأجور والرواتب.

ج - خصائص العمل البشري: لقد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى عنصر العمل، ويمكن أن نستخلص ميزات مشتركة ناتجة عن جوهره وعلاقته بالمحيط والإنسان الذي يقوم به:

- أن العمل يعبر عن جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق مقابل قد يتخذ أشكالا وأنواعا؛

- العمل نتيجته تقديم منتجات ذات قيمة، وتختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه، وهي المنتجات المقدمة إلى الاستعمال البشري؛
- يخضع العمل إلى إحصاء أو قياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب، منها ما يرتبط بتقديم المنتج الذي يقابله، ومنها ما يأخذ صورة الزمن الذي تستغرقه العملية الإنتاجية، ليقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية؛
- باعتباره ظاهرة اجتماعية فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه؛
- يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد وتنقص، أو تأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع،ويرتبط بالجانب الثقافي والقيمي لدى المجتمعات؛
- مع تطور التكنولوجيا تغيرت درجة ارتباط الإنسان ككائن بالآلة، فبعد أن كان يقوم بالعمل مجردا من الأدوات، أصبحت هذه الأخيرة الوسيط بينه وبين المواد أو الموضوع الذي يقع عليه العمل، ثم أخذت الآلة مكان الأداة اليدوية البسيطة، وبالتالي يزداد تعقد العمل بتعقيد الآلة ودورها في العمل؛
- وبتدخل القوانين والتنظيمات المفروضة من طرف الأنظمة والدول وكذلك دور النقابات العمالية المتزايد في هذا المجال يزيد من تعقد وتشابك موضوع العمل.

د- التخصص وتقسيم العمل

- التخصص: هو أن يتخصص الإنسان في مهنة واحدة لإنتاج سلعة أو خدمة، إما نجار أو مزارع أو صانع...، حيث يقوم بإنتاج نوع واحد من السلع ويحصل على بقية احتياجاته من التبادل.

- أهمية التخصص:

- زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مزايا جديدة لدى الأفراد؛

- زيادة القدرة على الابتكار والاختراع؛

- زيادة الخبرة العميقة لدى الأفراد.

- تقسيم العمل: يقصد به أن ينقسم إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من المراحل لكل مرحلة جزئية عامل، أي أن تقسيم العمل يتم داخل المهنة الواحدة بقصد إنتاج سلعة واحدة أو خدمة واحدة، ولقد ارتبط تقسيم العمل بإدخال الآلة في عمليات الإنتاج، حيث أن تقسيم العملية الإنتاجية إلى عمليات جزئية سهل استخدام الآلة لتقوم بها بدلا من أن يقوم بها الحرفي. ومن مزايا تقسيم العمل:

- زيادة المهارة في أداء الأعمال، وذلك لتبسيط الأعمال المطلوبة؛

- تنظيم العمل بشكل كفئ من حيث التوقيت والتتابع والإشراف؛

- توفير الوقت وتقليل الفاقد أثناء انتقال العامل من عملية إلى أخرى؛

- تسهيل استخدام الآلة نتيجة لتقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة عمليات جزئية.

وكل ما سبق يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج، كما أن المبالغة في تقسيم العمل لها عيوب وخاصة من الناحية النفسية من أهمها الملل من تكرار نفس العمل الواحد حيث يفقد العامل إحساسه بنتيجة عمله لأنه يقوم بعملية جزئية فقط على عكس الحرفي الذي يقوم بإنتاج السلعة كلها.

3 - 3 : عنصر رأس المال

لقد عرف هذا العنصر اهتماما بالغا منذ ظهور الأفكار الاقتصادية، باعتباره أحد العناصر المحددة للنشاط الاقتصادي.

يعبر رأس المال عن مجموعة الآلات والأدوات والمباني التي تساهم في عملية الإنتاج، ومن المنطقي أنه لا يمكن الحصول على هذه العناصر إلا بتوفر أموال بقيمتها، وهذه الأموال تجلب من جهات مختلفة فقد تكون ملك لصاحب المشروع، وقد تكون ملك جهة وصية تابعة للدولة.

والملاحظ أنه أثناء إقامة المشروع يتحول الرأس المال النقدي إلى رأس مال عيني في شكل مجموعة وسائل إنتاج.

وقد وزع الاقتصاديون رأس المال إلى جزأين ثابت و متغير حسب الفكر الرأسمالي والاشتراكي، فلدى الرأسماليين نجد أن رأس المال الثابت يشمل على كل الاستثمارات بالمعنى المحاسبي، أما رأس المال المتغير فيشمل المواد المستعملة في الإنتاج بالإضافة إلى اليد العاملة. في حين نجد لدي الاشتراكيين أن رأس المال الثابت يشمل على كل من رأس المال الثابت لدى الرأسماليين بالإضافة إلى المواد المستعملة في العملية الإنتاجية، أي يشمل كل العناصر المادية، أما رأس المال المتغير فهو مقابل اليد العاملة أو قوة العمل أي العنصر البشري الذي يعتبر لديهم أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

كما يتكون رأس المال من عمليتين اقتصاديتين هما الاستثمار والادخار، ولهذا فالعوامل المؤثرة على حجم رأس المال هي نفسها العوامل المؤثرة على حجم الادخارات والاستثمارات، وبفضل جمع المدخرات يتم تمويل المشاريع الاقتصادية وبفعل الإنتاج تزداد الوفورات من المداخيل ويزداد معها الادخار ورأس المال، وهكذا دواليك يتضاعف رأس المال والعكس صحيح، ضعف الادخارات يؤدي إلى ضعف الاستثمارات وبالنتيجة ضعف رأس المال. ومن خصائص رأس المال الاقتصادي:

- رأس المال من صنع الإنسان وهو غير دائم ويستهلك بينما الطبيعة في الأصل دائمة؛

- صورة من صور الإنتاج غير المباشر، حيث انه يعني عدم توجيه بعض الموارد للإشباع المباشر، بل لإنتاج آلات وأدوات تساعده على زيادة الإنتاج في المستقبل؛

- يتوافر رأس المال لدى الدول المتقدمة بعكس الدول المتخلفة حيث يرتبط تقدم الدول بحجم رأس المال المتوافر لديها، ولذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب إلى حد كبير مزيدا من رأس المال؛

- يتطلب رأس المال دائما الحماية حيث انه غير دائم (مشكلة اهتلاك رأس المال) لأنه من صنع الإنسان وغير دائم، ونجاح أي نظام اقتصادي يعتمد على قدرته على تعويض اهتلاك رأس المال وهذا التعويض يمثل أكبر المشكلات الصناعية في العالم.

3 - 4: عنصر التنظيم

ويقصد به العنصر الإنتاجي الذي يتولى التنسيق بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، كما يشمل هذا العنصر تحمل المخاطرة من وراء تطبيق اختراعات أو أساليب إنتاج جديدة، وهي من الصفات الرئيسية لهذا المورد. ولم يعرف التنظيم كعنصر من عناصر العملية الإنتاجية إلا عند الاقتصاديين المحدثين، فالاقتصاديون الكلاسيك لم يعترفوا بدور التنظيم في العملية الإنتاجية لأنهم لم يفصلوا بين ملكية رأس المال عن التنظيم. ومن مهام المنظم نجد:

- تحديد موقع المشروع وشكله وحجمه؛

- تحديد نوع الإنتاج وكميته؛

- تحديد سياسات المشروع الاقتصادية؛

- إنتاج سلع جديدة؛

- إدخال وسائل إنتاج جديدة؛

- فتح أسواق جديدة؛

- اكتشاف موارد اقتصادية جديدة؛

- زيادة القدرة التنافسية.

3 - 5: عنصر التكنولوجيا

التكنولوجيا من المصطلحات التي تلفت الانتباه عند سماعها، وتجعل المستمع يعطيها معاني وأدوار في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته وتشهده البشرية باستمرار، كما تعتبر من بين أهم العناصر في تحريك الآلة الإنتاجية.

وهي كلمة إغريقية الأصل مستمدة من اللفظ Technology، فشقها الأول Techn يعني في اللغة الإغريقية مجموعة الأساليب والفنون الإنسانية، وشقها الثاني Ology يعني المنطق أو الحوار، واللفظان معا يشيران إلى كل معرفة فنية تنطوي على منطق وتبعث جدلا حولها، وتشكل المعارف الفنية في معطياتها منظومة متكاملة تتفاعل فيها المعرفة العلمية مع التطبيقات العملية ضمن نسق منطقي متكامل. ومنه يتبين أن التكنولوجيا تعني:

- الأجهزة والمعدات وما تنتجه من مواد؛براءات الاختراع والتراخيص التجارية وطرق التصميم؛

- منظومة علمية لها حركية خاصة بها، وأخرى مرتبطة بتطور البني الاقتصادية والاجتماعية؛

- حل المشاكل الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المادية في إطار التصنيع والسلع والخدمات وكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية. وتتمثل أهمية التكنولوجيا الحديثة في كونها تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعارف الإنسانية، حيث استطاعت التكنولوجيا أن تقدم للإنسان الكثير من المعلومات والخبرات والوسائل والأجهزة التي مكنته من أداء دوره في تطوير مجتمعه بشكل جيد، كما تهدف التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية التي تمثل تحديا حقيقيا في عالم الأعمال المعاصر لما تحققه من استخدام أفضل لعناصر الإنتاج.

4. النشاط الإنتاجي

يعد النشاط الإنتاجي النشاط الأساسي في المنظمات الاقتصادية بشكل عام وفي المؤسسات الصناعية بشكل خاص، ويعرف بأنه " النشاط المنظم والموجه الاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تشبع حاجات الإنسان".

وهذا التعريف للنشاط الإنتاجي يحمل مفاهيم اقتصادية واجتماعية وتشغيلية مختلفة:

- المفهوم الاقتصادي: يقوم بتوظيف عناصر الإنتاج في مكان وزمان ما بهدف الحصول على الإنتاج؛

- المفهوم الاجتماعي: أساس من أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- المفهوم التشغيلي: أساس عملية فنية يهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى سلع وخدمات من خلال إخضاعها لعمليات مختلفة وطرائق وأساليب عملية.

النظام الإنتاجي: هو الصيغة التي تجمع بها عناصر النشاط الإنتاجي من أجل إنتاج السلع والخدمات. وأنظمة الإنتاج عديدة ومتنوعة، فهناك أنظمة إنتاج خاصة بالمؤسسات الصناعية وأنظمة إنتاج خاصة بالمؤسسات الخدمية، وذلك كما يلي:

النظام الإنتاجي الصناعي: هو الصيغة التنظيمية لإدارة الإنتاج ويتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية وهي المدخلات، العمليات والمخرجات.

النظام الإنتاجي الخدمي: و هو الصيغة التنظيمية لإدارة العمليات.

5. أساليب الإنتاج

يوجد ثلاث أنواع من أساليب الإنتاج: الإنتاج بالطلبيات، الإنتاج المستمر والإنتاج المتقطع.

أ- **الإنتاج بالطلبيات (حسب الطلب):** يتم الإنتاج وفق هذا النظام بناءا على أوامر طلب الزبائن، ومن أمثلة هذا النظام إنتاج المولدات الكهربائية والمكيفات الهوائية الضخمة، أجهزة النسيج...وما إلى ذلك.

ب- **الإنتاج المستمر:** هو إنتاج نمطي في مخرجاته، وقد يكون نمطيا في مدخلاته، يتم على آلات متخصصة أو في خطوط إنتاج.

ونقصد بالإنتاج النمطي أن له نفس الأبعاد والخصائص خلال الفترة الإنتاجية، أي نفس المقاييس ونفس النوعية، ونفس الشكل وكذا نفس الاختصاص. وقد يكون نمطيا في المدخلات أي مدخلات مختلفة، مثل الجلد الحقيقي، الجلد المصطنع لصناعة أحذية متجانسة، أي نفس الشكل ونفس المقاييس ولكن ليس نفس النوعية، كما أنه إذا توقفت مرحلة من مراحل الإنتاج أدى إلى توقف العملية الإنتاجية. وينقسم الإنتاج المستمر إلى نوعين:

- إنتاج مستمر وظيفي: هو إنتاج مستمر موجود كحلقة ضمن سلسلة إنتاجية داخل المؤسسة، أو كمرحلة بين مجموعة المؤسسات يعمل كل منها دور المنبع والمصب. والخاصية المميزة أنه يستعمل في وظيفة معينة.

- إنتاج مستمر غير وظيفي: هو إنتاج يوجه إلى الاستهلاك مباشرة ويخضع لمحددات الطلب من سعر السلعة، أسعار السلع المنافسة، أذواق المستهلكين، سلوكياتهم،... مثل الصناعة الغذائية، صناعة الجلود ...

ج - الإنتاج المتقطع

وهو إنتاج غير نمطي في مخرجاته، ولا يتم إنتاجه إلا بعد تحديد المواصفات من طرف العميل أو المستهلك المباشر، وقد يكون نمطيا في مدخلاته.

والمقصود بأنه غير نمطي في مخرجاته، أن مخرجاته تختلف من حيث الشكل والنوع والتخصص وذلك حسب أذواق المستهلكين وحسب طلبهم، ويتقسم بدوره إلى قسمين:

-إنتاج دفعات متكررة للطلب: هو إنتاج متقطع، نمطيا في مدخلاته، وغير نمطي في مخرجاته، يخضع للمواصفات التي يقدمها الزبون، والميزة الخاصة أنها تنتج دفعات حسب الخصائص المطلوبة أو المواصفات التي يطلبها الزبون.

والشرط الرئيسي لاستعماله هو تغيير المواصفات من زبون لأخر، وهو شرط موضوعي وضروري، وقد يكون غير ضروري مثل الآلات التي تنتج إنتاج متقطع فهي آلات غير متخصصة، والسبب في التغيير لا يكمن في المواصفات وإنما في عدد الآلات.

والحل هو تقليل عدد المنتجات أو زيادة عدد الآلات ويمكن للمؤسسة التي تعدد منتجاتها وبالمقابل تكون محدودة في المخازن، أن تبدأ في تغيير الإنتاج.

- إنتاج دفعات متكررة للتخزين: إذا كان السبب الذي يجعل المؤسسة تنتج دفعات متكررة للطلب غير موضوعي (ليس تغيير المواصفات) تحول المؤسسة الإنتاج إلى إنتاج دفعات متكررة للتخزين.

وعليه إما أن نخصص الوقت أو الآلات أو المخازن الإنتاج دفعات متكررة للتخزين، مثل صناعة الألبسة حسب الفصول، فنستعمل الإنتاج المستمر خلال الفصل، والإنتاج المتقطع خلال السنة، وهذا لتفادي مشاكل التخزين وضيع الوقت.

وعليه يمكن توضيح الفرق بين أساليب الإنتاج الثلاث في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 - مقارنة بين أساليب الإنتاج

الإنتاج بالطلبيات	الإنتاج المستمر	الإنتاج المتقطع
-التكلفة والأسعار العالية للمنتجات. - ضرورة وجود مهارة فنية والتخصص في التنفيذ. - عملية الإنتاج تكون وفقا لتعليمات وأوامر من المستويات العليا. - الإنتاج حسب الطلب يستلزم درجة عالية من المرونة.	- متخصص الآلات. - نمطي المخرجات. - لا يخضع لمواصفات الزبون. - يتطلب مرونة قليلة في استعمال الآلات واليد العاملة. - التسيير واتخاذ القرار يكون عند هذا المستوى لامركزيا.	- مستوى عالي من المهارات الفنية. - المراحل والعمليات الإنتاجية تعتبر منفصلة. - يختلف معدل تكرار إنتاج المنتجات من وقت لآخر طبقا لدرجة استقرار الطلب عليها. - يضم هذا النظام المنتجات التي يتم إنتاجها بالطلبيات والتي تتسم بصغر حجم الكمية المطلوبة.

المصدر: من إعداد الباحث

6. تخطيط الإنتاج

وجدت تعاريف كثيرة لهذه الوظيفة فيرى البعض أن تخطيط الإنتاج يتضمن تحديد الموارد المطلوبة للعمليات الصناعية المستقبلية وتخصيص تلك الموارد الإنتاج السلع المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة، ويذهب تعريف آخر إلى أنه عبارة عن عملية تصميم مسار عمليات الإنتاج وجدولة الأعمال من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للأفراد والآلات والمواد واعتماد الوسائل الكفيلة واللازمة لضمان انسياب العملية الإنتاجية في المصنع وفقا لما هو معد مسبقا، أي أنه يتضمن إعداد برنامج العمل داخل المصنع عن طريق تحديد الأعمال المطلوب تنفيذها والإمكانيات التي سوف توجه لتنفيذ هذه الأعمال وفق جدول زمني محدد، وهناك من يقول أنه تحديد مستلزمات ومستويات الإنتاج والمواد اللازمة لكل فترة من الفترات المحددة ويتضمن ذلك التنبؤ بالطلب وتحديد وقت الإنتاج وقياس مستلزمات التشغيل.

وربما أنسب تعريف لهذه العملية أنها تلك الوظيفة التي تعنى بتحديد الأهداف النهائية والجزئية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ثم تحديد الإمكانات والموارد وخطة العمل والفترة الزمنية اللازمة لتتابع العمليات وانتهاء الأعمال وبالتالي بلوغ الأهداف المحددة. فالتخطيط نشاط يعني بتحديد:

- الأهداف الإستراتيجية والنهائية للمنظمة؛
- الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإنجاح الخطة؛
- السبل والطرق والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة؛
- الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء الأعمال والعمليات وإنجاز الخطة؛
- التتابع الأمثل للعمليات بما يحقق بنود الخطة في المواعيد المحددة.

6 - 1: أنواع الخطط الإنتاجية:

هناك تقسيمات مختلفة للخطط الإنتاجية وذلك بحسب وجهة النظر التي يتم من خلالها، وأهم التقسيمات للخطط الإنتاجية هي التقسيم على أساس زمني حيث تقسم الخطط الإنتاجية هنا إلى الأنواع التالية:

أ- الخطة الإنتاجية طويلة الأجل: توضع لتحديد مستوى الإنتاج في المستقبل ولمدة تزيد عن السنة وقد تصل إلى خمس سنوات أو أكثر ... وغالبا ما توضع هذه الخطة لتحقيق أهداف طويلة الأجل، وتحدد خطوطا عامة للنشاط الإنتاجي والعملياتي في المنظمة.

ب - الخطة الإنتاجية قصيرة الأجل : وهذه الخطة تشير إلى تحديد تفصيلي للأنشطة الإنتاجية في فترات تقل عن الشهر الواحد وهي بذلك تشير إلى ما يدعى بجدولة العمليات.

ج - الخطة الإنتاجية متوسطة الأجل: وهي الخطة التي يتم إعدادها لفترة قادمة (سنة واحدة) وبشكل إجمالي مع أنها في الواقع تضم خططا تفصيلية لكل شهر من أشهر السنة ...

ويسمي البعض هذه الخطة بالخطة الإجمالية للإنتاج، وتضع هذه الخطة تقديرات إجمالية لمستويات الإنتاج والعمالة والمخزون لكل فترة خلال العام دون تخصيص لنوع معين من المنتجات أو الأقسام وتهدف هذه الخطة إلى التوفيق بين حجم الطاقة وبالتالي حجم الإنتاج وبين حجم الطلب خلال فترات الخطة.

وتجدر الإشارة أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الأنواع الثلاثة السابقة فالخطة طويلة الأجل تحدد الطاقة في المدى الطويل ومن ثم فهي تحدد نطاق وقيود الخطة متوسطة الأجل والتي تحدد بدورها الحدود والقيود الواجب توفرها عند وضع الخطط قصيرة الأجل، وبشكل مختصر فإن الخطة طويلة الأجل تتضمن اختيار الموقع، الترتيب الداخلي، تحديد الطاقة الإنتاجية.

- الخطة متوسطة الأجل تتضمن تحديد المستويات العامة لكل من العمالة، المخزون، المخرجات وبالتالي الربط بين حجم الطاقة وحجم الطلب.

- الخطة قصيرة الأجل تتضمن الخطط التفصيلية لكل من تحميل الآلات، تخصيص المهام، حجم دفعة الإنتاج، حجم أمر الإنتاج الواحد.

6- 2: نظام التخطيط الإجمالي للإنتاج

إن الخطة الإجمالية هي في الواقع نظام له مدخلات وأساليب تخطيط ومخرجات، وذلك كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم: 1

- التخطيط الإجمالي كنظام -

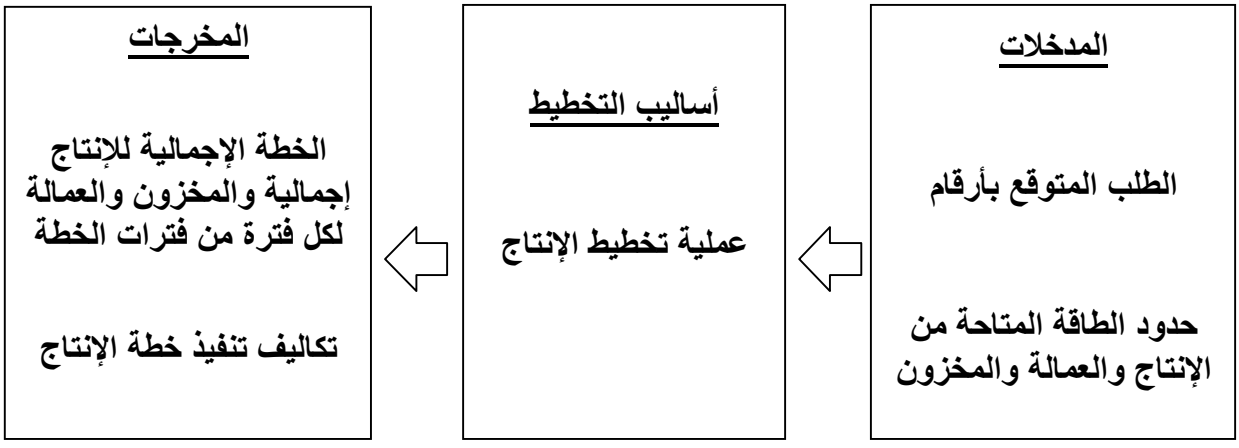

المصدر: من إعداد الباحث

ومن الممكن أن يقسم أي نظام للإنتاج إلى ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

المدخلات والعملية التحويل) والمخرجات، والمخطط التالي يبين طريق جلب العناصر المختلفة وتحويلها الإنجاز الهدف الذي صمم النظام من أجله.

الشكل رقم: 2

- نظام الإنتاج -

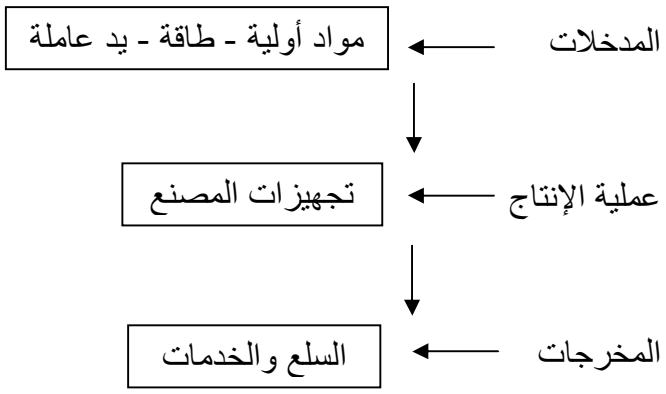

المصدر: من إعداد الباحث

ويمكن أن تكون العملية معقدة تتطلب عدة أنواع من المدخلات، ويمكن أن تتضمن تنوعا من المخرجات، إن فكرة تحويل مجموعة من المدخلات لتنتج مجموعة من المخرجات ليست معقدة، ولكن الصعب والمعقد هو تصميم عملية مدخلات ومخرجات فعلية لإنجاز أهداف محددة. وفيما يلي شرح الأجزاء

نظام الإنتاج.

أ – المدخلات: يمكن تعريف المدخلات بأنها عناصر الإنتاج التي تمثل التكاليف المتغيرة، وهي بصورة أولية التكاليف التي تدفع قيمتها على أساس الحجم بالوحدات مثل: تكاليف اليد العاملة وتكاليف المواد المباشرة، ويمكن تحميل هذه التكاليف مباشرة لكل وحدة من وحدات المخرجات (الإنتاج).

ومن حيث الأساس، فإن المواد الأولية واليد العاملة والطاقة تؤلف المدخلات، والمصنع والتجهيزات يجريان عملية التحويل. وبالتفكير في هذه التعابير يكون واضحا نسبيا أن إدارة الإنتاج تمارس أكثر رقابتها اليومية على الإنتاج عن طريق التحكم في عناصر المدخلات إلى عملية الإنتاج. وفي المدى القصير الأجل يكون من الصعب، إلى حد ما، على الإدارة إجراء تعديلات في عملية التحويل على أساس أن تكاليف العملية (المصنع والتجهيزات) تعد تكاليف ثابتة في المدى القصير ويجب على المنظمة الصناعية تحملها بصرف النظر عن حجم الإنتاج (ضمن الطاقة الإنتاجية المتاحة). وفي المدى

الطويل تصبح هذه التكاليف تكاليف متغيرة عندما يتوافر الإمكان للإدارة بإجراء التعديلات المرغوبة في حجم المصنع والتجهيزات.

ب - العملية التحويلية: يصمم الإنتاج في العادة لتكون له قيمة أكبر من القيم العناصر المدخلات المستثمرة في العملية التحويلية، ويكون هذا الأمر مختلفا كليا عن التوقعات الهندسية للأنظمة المادية حيث يمكن نظريا أن يساوي الإنتاج المدخلات. وبسبب الاحتكاك والاحتراق والتأكل، فإن الإنتاج القابل للاستعمال في العالم المادي هو أقل من كمية طاقات المدخلات. وهكذا فإن الكفاية لعملية التحويل في تعابير هندسية، هي:|

$$\text{الكفاية} = \frac{\text{الإنتاج القابل للاستعمال}}{\text{المدخلات}} \leq 1$$

ج - المخرجات: يعد تحديد الإنتاج المرغوب فيه أو المخرجات المطلوبة من حيث الكم والنوع والتوقيت، نقطة البداية غالبا في أي عمل إنتاجي، كما تأخذ هذه المخرجات صورة السلع التي يتم طرحها في السوق للتداول. ومن أنواع السلع الاقتصادية التي تعتبر كمخرجات العملية الإنتاجية نذكر:

- السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية: وتنطوي على تقسيم السلع إلى نوعين رئيسيين:

- السلع الاستهلاكية: فهي تلك السلع التي يمكن أن تشبع الرغبات الإنسانية بطريقة مباشرة ومن أمثلة ذلك السيارة والخبز والخدمات فهذه جميعها سلع (مادية أو غير مادية موجهة للاستهلاك المباشر.

- السلع الإنتاجية: وهي تلك السلع التي تسهم بطريق غير مباشر في إشباع الرغبات حيث نجد مثلا أن تصنيع سلعة استهلاكية كالسيارة يحتاج إلى توفر بعض السلع الإنتاجية كالحديد والزجاج والمطاط، حيث أن السلع الإنتاجية تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية المعدة الأغراض الاستهلاك المباشر ومن هنا تتضح حقيقة أن الاستهلاك هو الهدف النهائي من جميع أوجه النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات.

- السلع الفانية والسلع المعمرة: أما التقسيم الثاني فيفرق بين السلع جميعها من حيث عدد المرات التي تستخدم فيها كل سلعة سواء أكانت سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية- في إشباعها لرغبة إنسانية معينة، إذ هناك بعض السلع التي تستنفد قدرتها على الإشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة وتسمى هذه السلع عادة بالسلع الفانية، ومن أمثلة ذلك مختلف أنواع الطعام. كما ثمة نوع أخر من السلع التي يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الإشباع ولكنها إذ تحقق ذلك تفقد قدرتها الاشباعية تدريجيا، ومن أمثلة ذلك المنازل، الملابس.. الخ، ويطلق عليها السلع المعمرة،

- السلع الحرة والسلع الاقتصادية: وتنطوي الطريقة الثالثة على تقسيم السلع إلى نوعين رئيسيين: السلع الحرة فهي السلع التي تتواجد بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة إليها، ولا يبذل الإنسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء، أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد مثلا: كالهواء والماء في بعض الظروف، وهي حرة لأنها لا تتطلب الاختيار بين الموارد النادرة في سبيل إنتاجها، ولا تتطلب الاقتصاد في استهلاكها، والحصول عليها لا يقتضي إنفاق الموارد

أما السلع الاقتصادية فهي تلك السلع التي لا توجد إلا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها، وهي تلك السلع التي لا مناص من تخصيص قدر معين من الموارد في سبيل إنتاجها، وهي اقتصادية لأنها تنطوي على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ولأنها تتطلب الاقتصاد في استعمالها، وتحدد لها أثمان معينة في أسواقها الخاصة. كما تتسم هذه السلع بالندرة وبصفة المنفعة.

7. مفهوم الإنتاجية

وهو اصطلاح يشير إلى قدرة المنتج على زيادة حجم المخرجات (أي الإنتاج المتحقق) عن طريق الاستخدام الفعال للموارد المتاحة (مواد، رأس مال، عمالة، معلومات...) أي المدخلات خلال فترة زمنية معينة. وبناءا على ذلك فإن الفرق بين الإنتاج والإنتاجية هو أن الإنتاج يشير إلى أجمالي المخرجات (بالوحدات العينية أو النقدية) أما الإنتاجية فتشير إلى العلاقة بين المخرجات والمدخلات وفق العلاقة التالية:

الإنتاجية = المخرجات / المدخلات

- **الفعالية:** اصطلاح يشير إلى مدى مساهمة الأداء أو القرار في تحقيق هدف محدد مسبقا وفي تعريف آخر لها هي مدى مطابقة الأهداف المحققة فعلا مع الأهداف المسطرة مسبقا.

- **الكفاءة:** هي تعبير عن استخدام المعقولية والرشد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها وفي تعريف آخر هي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

أ- أهمية الإنتاجية: إن تحقيق إنتاجية مناسبة له آثار و نتائج سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى الوطني. فعلى مستوى المؤسسة تعني الإنتاجية الجيدة حسن استغلال الموارد مما ينجم عنه خفضا في التكاليف وبالتالي المساعدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، الأمر الذي سيساعدها في خفض الأسعار الزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الإيرادات، وكذلك زيادة مداخيل العاملين فيها. وتأخذ العلاقة بين مستوى :الإنتاجية وربحية المؤسسة الشكل التالي والمعروف بنموذج العائد من الإنتاجية:

الشكل رقم: 3

نموذج العائد من الإنتاجية

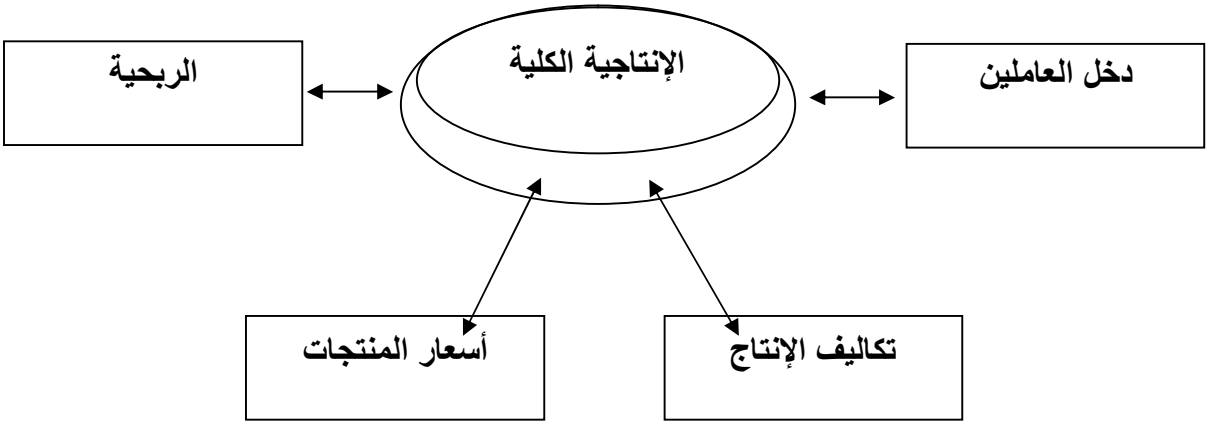

المصدر: من إعداد الباحث

أما على المستوى الوطني فإن لمعدلات الإنتاجية علاقة وثيقة بكل من: التضخم، مستوى معيشة المواطنين والتنمية الاقتصادية. ففي ظل التضخم يمكن للإنتاجية أن تساهم في إعادة التوازن بين الإنفاق من جهة وإنتاج السلع والخدمات من جهة أخرى في المجتمع وذلك عن طريق تحسين العلاقة بين المدخلات والمخرجات على مستوى المؤسسات وبالتالي على المستوى الوطني.

ومن جهة ثانية تؤدي الإنتاجية المناسبة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين فزيادة الإنتاجية يتبعها انخفاض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات مما سيؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد في الحصول عليها. ومن جهة ثالثة فإن تحسن الإنتاجية سبب رئيسي وداعم كبير لتحقيق مستويات أفضل للتنمية الاقتصادية.

ب - طرق تحسين الإنتاجية: تهدف هذه العملية إلى تحقيق مستويات أفضل للإنتاجية سواء الكلية أو الجزئية ويجب أن يكون هذا النشاط مستمرا، وهناك عدة طرق لتحسين الإنتاجية منها:

- زيادة المخرجات مع زيادة المدخلات لكن بصورة أقل من المخرجات.
- زيادة المخرجات مع ثبات كمية أو قيمة المدخلات.
- زيادة المخرجات مع نقصان كمية أو قيمة المدخلات.
- ثبات المخرجات مع نقصان كمية أو قيمة المدخلات.
- تخفيض المخرجات مع تخفيض أكبر للمدخلات.

ج - أثر تخطيط الإنتاج على الإنتاجية: رأينا سابقا أن تخطيط الإنتاج يعني بتحديد الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها كما ويعني بتحديد الإمكانات والموارد وخطة العمل والفترة الزمنية اللازمة لتتابع العمليات، كما رأينا أنه عبارة عن عملية تصميم مسار عمليات الإنتاج وجدولة الأعمال من أجل ضمان

الاستخدام الأمثل للأفراد والآلات والمواد، وكل ذلك يؤدي بلا شك إلى تحسين إنتاجية المؤسسة.

ورأينا أن تخطيط الإنتاج يعتمد في جزء منه على التنبؤ بالطلب ولذلك فإن المؤسسة ستكون على علم مسبق باحتياجات السوق وبالتالي تكييف عملياتها بما يحقق تلك الاحتياجات بأفضل صورة ممكنة وبأقل تكلفة مما يحسن من إنتاجيتها ويزيد من قدرتها التنافسية.

وأيضا التخطيط الفعال يحدد الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإنجاح الخطة والاستخدام الأمثل لهذه الإمكانات مما يؤثر إيجابا على الإنتاجية.

إن تحديد التتابع الأمثل للعمليات داخل المؤسسة سيؤدي وبشكل كبير إلى تقليل الهدر في الوقت والموارد وهذا بدوره يزيد من إنتاجية المؤسسة.

وأخيرا فإنه عندما يكون هنالك تنسيق وتكامل وتجانس بين جميع خطط المؤسسة وفي جميع الأقسام وعلى مختلف المستويات فإن ذلك سيؤدي إلى الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد والطاقات المتوفرة في المؤسسة وبأفضل صورة ممكنة وهذا كله سينعكس إيجابا على إنتاجية المؤسسة، وبالتالي وكما أشرنا سيكون له نتائج إيجابية على كل من المؤسسة والمجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام.

8. منافع الإنتاج

للوهلة الأولى نفهم أن الإنتاج هو عملية فنية، أي يتم فيها بذل جهد بشري من أجل تحويل الموارد المتاحة لكي تصبح قابلة لإشباع الحاجات الإنسانية، وقد تترتب عن هذه العملية عدة منافع يمكن حصرها في:

- المنفعة الشكلية: هي تلك العمليات التي تغير من الشكل الأولي للموارد الاقتصادية حتى تصبح قابلة الإشباع حاجة ما؛
- المنفعة المكانية: وتقصد بها عملية نقل السلع من مناطق وفرتها دون إدخال أي تغيير على شكلها، حيث هذا النقل يؤدي إلى زيادة في منفعتها أي إشباع أكبر قدر من الحاجات؛
- المنفعة الزمانية: ونعني بهذه المنفعة تخزين السلعة أو الموارد اللازمة لإنتاج هذه السلعة في وقت تقل الحاجة إليها، إلى حيث تزيد الحاجة لاستعمالها؛
- المنفعة التبادلية: وتتمثل في الخدمات التي من شأنها تسهيل عملية التبادل أي عملية انتقال وحيازة السلعة بين البائع والمشتري؛
- المنفعة الشخصية: وتتولد من الخدمات التي يقدمها بعض الأشخاص عن طريق الإنتاج غير المادي

مثل خدمات الطبيب، المحامي... إلخ المقدمة إلى الأفراد وينتج عنها عملا يعتبر منتجا وإن لم يكن في صورة مادية.

المحور الثالث: الاستهلاك

تصدت المراجع الاقتصادية المسائل الاستهلاك منذ زمن بعيد ويؤكد ذلك ما بقي من تراث الحضارات القديمة المختلفة، فقد برز عدد من العلماء الذين تناولوا بعض جوانب موضوع الاستهلاك في كتاباتهم أمثال ابن خلدون والمقريزي وابن عبد السلام وغيرهم، بيد أنه من منظور اقتصادي صرف لابد من التركيز على علم الاقتصاد الحديث وإذ ذاك يبرز ما قدمه كينزJ.M.Keynes حول مسألة الاستهلاك، وأهمية ما قدمه كينز لا تكمن في أنه جاء قبل غيره، إذ إن هناك عددا كبيرا من الاقتصاديين قد عالجوا موضوع الاستهلاك قبله أمثال انجل E.Engel ومارشالA.Marshall وباريتو V.Pareto وبيغو A.C.Pigou وغيرهم، ولكن أهميته تكمن في طرحه لنظرية كاملة مترابطة تتناول مختلف جوانب المسألة الاقتصادية ومن ضمنها الاستهلاك الذي خصه كينز باهتمام كبير لدوره في تكوين الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يعده كينز المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية.

ومع أن عددا من النظريات التي وضعت بعد كينز قد جاءت بأسس، وتعديلات تختلف عن تلك التي قدمها، فإن نظريته مازالت تؤلف أحد المنطلقات الرئيسة التي لا يمكن الاستغناء عنها عند معالجة موضوع الاستهلاك، ويبين كينز في «نظريته العامة» أن الأسس النفسية الراسخة لدى المستهلك تدفعه إلى زيادة إنفاقه الاستهلاكي عند حدوث زيادة في دخله المتاح، بيد أنه يبقي في العادة جزءا من تلك الزيادة للادخار. وإن نسبة الادخار هذه تتزايد مع تزايد الدخل، وذلك كله بعد تجاوز حد معين من المستوى المعاشي يكون حدا كافيا لإشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية. وإن هذا الكلام يتفق مع ما يعرف «بقانون أنجل» Engel's Law، وهو إحصائي ألماني عاش في القرن التاسع عشر وكانت له أعمال رائدة في دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد بشكل منهجي، ولاسيما العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية، وينص ما يعرف بقانون على أنه: « بقدر ما تكون الأسرة أكثر فقرا تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر». ويؤكد كينز أن حركتي التغيير في مستوى الدخل وفي مستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد، فمع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل. وقد أطلق على نظرية كينز في الاستهلاك « نظرية الدخل المطلق» لأنها ترى أن مستوي الدخل المطلق هو العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي للفرد، ومما يذكر، أنه قد جاء بعد كينز عدد من الاقتصاديين دافعوا عن هذا الاتجاه وطوروه يذكر منهم توبن J.Tobin وسمثيز A.Smithies وآخرون.

ومع أن أعمال كينز كانت رائدة في حقل الاستهلاك، فإن تعرضه للأمد القصير من دون الالتفات إلى المتغيرات التي يمليها الزمن، إضافة إلى التطور النظري في علم الاقتصاد وإلى بروز عدد من الدراسات الإحصائية التي كانت نتائجها لا تتطابق بوجه أو بأخر مع الحيثيات التي تفرضها نظريته،

قد أدى إلى ظهور نظريات أخرى حول الاستهلاك تختلف بجوهرها عن نظرية كينز. فقد برزت أفكار دوزنبر يتم دخله.

J.S.Duesenberry ونظريته التي عرفت بـ « نظرية الاستهلاك وفق نظرية الدخل النسبي» The Relative Income Theory والتي ارتكزت على مقولتين أساسيتين هما:

- أن السلوك الاستهلاكي لدى الأفراد هو سلوك متداخل يؤثر بعضه في بعض؛

- أن العلاقات الاستهلاكية هي ذات اتجاه واحد ولا تتراجع مع الزمن، مما يعني أن مستوى استهلاك الفرد لا ينخفض مباشرة عند حدوث تراجع في مستوى دخله.

وقد ركز دوزنبري على العامل والأثر البياني الترتيبي demonstration effect وأسهب شارحا أن الإنفاق الاستهلاكي لأسرة ما لا يعتمد على مستوى دخلها المطلق بقدر ما يعتمد على مستوى دخلها إذا ووزن ببينه وبين دخول الأسر التي تربطها بها صلات ووشائج، سواء أكان ذلك في السكن أم في القربي أم في العلاقات الاجتماعية. وعليه، فإذا ما ارتفع دخل الأسرة في مرحلة من المراحل وشملت نسبة الارتفاع هذه جميع الأسر الأخرى التي لها علاقة بها، وبقى المستوى النسبي بين كل الأسر ثابتا، فإن توزيع دخل الأسرة المعنية بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار يبقى على ما كان عليه قبل ارتفاع الدخل مع أن مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الادخار لتلك الأسرة يكون قد ارتفع ارتفاعا مطلقا. ووفق المقولة نفسها، فإذا ما ارتفع مستوى دخل الأسر الأخرى وبقي مستوى دخل الأسرة المعنية ثابتا فإن المستوى المعيشي لتلك الأسرة يتراجع مع أن دخلها لم يتدن، وذلك لأنها تجنح في العادة لزيادة إنفاقها الاستهلاكي تحت تأثير تقليد بقية . الأسر التي طرأت زيادات على دخولها. ويلح أنصار هذه النظرية على الطبيعة المتأصلة لدى الناس التقليد بعضهم بعضا في طرائق الاستهلاك وأنماطه. وتنافسهم في ذلك إلى حدود المضاهاة والتفاخر، ويبينون أن الأسر ذات الدخل المحدود تجنح نحو المزيد من الإنفاق الاستهلاكي عندما تعيش في محيط من الأسر ذات الدخل الأعلى، أكثر مما يكون عليه الحال لو عاشت في محيط من الأسر ذات الدخل الأدنى.

كذلك فإن دوزنبري يبين أن للدورة الاقتصادية أثرا في إحداث تغيرات في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة إلى الدخل، ومع أن نظرية دوزنبري لا تخلو من الشفافية والتجديد فإنها لم تسلم من النقد الأسباب متعددة مما حدا ببعض الاقتصاديين ممن كانوا من دعاتها أمثال موديغلياني F.Modigliani على التنصل منها والتركيز على ما بات يعرف بنظرية الاستهلاك «وفق مفهوم الدخل الدائم The Permanent Income Theory التي نجح فريدمانM.Friedman في تطويرها. ولقد بين أصحاب الاتجاه الثالث أن الإنفاق العادي للمستهلك لا يتأثر اليا وبسرعة بالمتغيرات التي قد تطرأ على دخل المستهلك في المدى القصير إذ إن استهلاك الفرد في شهر معين لا يعتمد بالضرورة

على دخله في ذلك الشهر. كذلك فإن المستهلك لا يتوقف عن استهلاكه مثلا إذا أصبح دخله في شهر من الأشهر مساويا الصفر. ومن منطلقات كهذه يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بالدخل في مدة زمنية أطول، وأن المستهلك ينظر إلى دخله السنوي كله وإلى مستوى دخله في العام السابق وإلى توقعات تطور دخله في المستقبل.

لذلك كله ولتفصيلات مشابهة يقول فريدمان: إن الاستهلاك على المدى الطويل هو جزء ثابت من الدخل الدائم، وإن هذا الجزء يعتمد على شروط و عوامل متعددة مثل معدل الفائدة المصرفية والدخل الآتي من دون جهد، كالإرث مثلا وعلى الذوق الخاص للمستهلك الذي يعتمد على الطبيعة الاجتماعية للأسرة وأعمار أفرادها وغيرها.. لذلك يقول أصحاب هذا الرأي: إن الإنفاق الاستهلاكي لأي أسرة يتوقف على مستوى الدخل الدائم لها، ولما كانت هناك فروق خاصة بين أسرة وأخرى فإن ذلك الجزء من الدخل الذي تنفقه أي أسرة من الأسر على استهلاكها يختلف بين حالة وأخرى. أما إذا افترض أن الفروق التي تنجم عن عوامل مثل الذوق والعمر وغيرها متساوية، فحينئذ يصبح ذلك الجزء من الدخل الدائم الذي ينفق على الاستهلاك متساويا بغض النظر عن كون الأسرة فقيرة أو غنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم أخذ فريدمان بالحسبان للاختلافات في النهج والتصرفات الطرائق الإنفاق لدى الأثرياء والمحرومين قد عرض هذه النظرية للكثير من الانتقاد على الرغم من التجديدات التي أدخلتها على مسألة الاستهلاك بوجه عام:

وإذا كان ما تقدم يؤلف شرحا مبسطا ومختصرة لأهم المدارس أو الاتجاهات النظرية لمسألة الاستهلاك، فثمة تشعبات نظرية أخرى انطلقت من هذا الاتجاه أو من ذاك، ومازالت النصوص الاقتصادية تقدم باستمرار تجديدات في هذا الأمر، إلا أنه من الجدير ذكره أن لكل اتجاه من الاتجاهات النظرية المختلفة عددا من الأبحاث الإحصائية والقياسية التي تدعم مقولته.

1 - محددات الاستهلاك: يمكن تقسيم هذه المحددات إلى:

- الدخل: إن أهم محدد للاستهلاك يرجعه الاقتصاديون إلى عامل الدخل الحقيقي ويجب التفريق هنا

بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي، فقد نلاحظ زيادة في الدخل النقدي ومع ذلك نلتمس نقصا في الدخل الحقيقي وهذا طبعا إذا صاحب هذه الزيادة ارتفاعا في المستوى العام للأسعار ونسبته كانت تزيد عن نسبة الزيادة في هذا الدخل. وعليه فإن زيادة الطلب على السلع والخدمات عند الفرد تزيد كلما ارتفع دخله الحقيقي والعكس صحيح.

تتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة الدالة الاستهلاك :

أما الميل الحدي للاستهلاك والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي أن:

- مستوى الأسعار: يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جدا في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة وبصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه، هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضا، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير، هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع. لقد قام كل من "برانسون" Branson و"كليفوريك "Klevorick بدراسة توصلا منها إلى أن خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك. وقد استخدما بيانات احصائية للفترة (1955-1965) وكانت النتيجة التي توصلا إليها أن مستوى الأسعار يلعب دورا هاما في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين، أي أن الأسر تأخذ في عين الاعتبار بقيمة الزيادة النقدية فقط، وفي دراسة مشابهة لكل من "جوستر "Juster و"واشتل" Wachtel عن تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك، اتضح أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك (حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار) وإن كان الأثر السلبي للتضخم الغير متوقع أكبر.

- توقعات الأسعار: كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس صحيح.

- التقليد والمحاكاة: يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية، وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو مجتمعات أخرى ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحيانا أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيرا على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل وهذا

ما يؤدي إلى زيادة الاستيراد، ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

- النظرة إلى الادخار: إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماما يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

- العوامل الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك، فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدآن بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

- تغير أذواق المستهلكين: تختلف أذواق الأفراد اختلافا متباينا، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه، هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد، تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك، فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعا بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالبا بشيء من الاستقرار النسبي.

- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالبا ما يكون منخفض نسبيا بسبب انخفاض مستويات دخلها، أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك . نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه، فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء.ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس صحيح.

- **الثروة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلا من شأنه زيادة استهلاكه، محاولا إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعا ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

- **سعر الفائدة:** أكدت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضا قد تؤثر عكسيا، فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققا العائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعا باستهلاك جزء أكبر من الدخل، لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الأخر أنها علاقة قوية نسبيا.

- **الضرائب:** تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

وعلى العموم، وبغض النظر عن المنطلقات النظرية فقد دلت الدراسات الإحصائية والقياسية التي أجريت في عدد من المجتمعات أنه على الرغم من أن الدخل المتاح للمستهلك هو العنصر الأولي والأساسي الذي يتحدد بموجبه حجم الإنفاق الاستهلاكي، فثمة عوامل أخرى تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بشكل أو بأخر: كالمعدلات العامة للأسعار ولاسيما الفروق بين مستوى الأسعار الجارية وتوقعات تبدلها في المستقبل (أو فيما يتعلق بالمواد المتصلة بالزراعة موسميا)، وطبيعة توزيع الدخل العام بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة إذ لوحظ أن معدل الإنفاق الاستهلاكي يكون أكثر ارتفاعا في المجتمعات التي يكون توزيع الدخل العام فيها أكثر مساواة، ثم إن هناك العوامل المنبثقة عما بات يعرف بـ «السراب النقدي» money illusion الذي يصيب المستهلك عند حصول تفاوت في التغيرات بين معدل الأسعار والدخل النقدي المتاح، فقد يؤثر ارتفاع الأسعار الأسمي وكذلك زيادة الدخل الاسمي تأثيرا مختلفا في سلوك المستهلك. كذلك فمن العوامل المؤثرة في الاستهلاك وجود قطاع مصرفي متطور يوفر تسهيلات ائتمانية للمستهلكين (قروض استهلاكية)، كذلك هو الحال فيما يتصل بعنصر الشراء لدى المستهلك إذ إن للموجودات أو للأصول الرأسمالية من أرصدة مصرفية ومطالب

مالية وملكية عقارية وموجودات من السلع المعمرة وغيرها التي يمتلكها المستهلك، أثرا في مستوى الإنفاق (وقد بحث الاقتصادي البريطاني بيغو Pigou هذه المسألة بحثا مستفيضا)، وهناك أيضا الانعكاسات الاستهلاكية الناجمة عن الطبيعة الديموغرافية للبلد المعني سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالزيادات السكانية أم في التركيب السكاني وشرائح الأعمار وأثر ذلك في الأذواق وطبيعة السلع المطلوبة، وأخيرا هناك العوامل المتعلقة بطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الناظمة وبالمستوى التقني للبلد المعني وسرعة تطوره.

2 - أنواع الاستهلاك: يمكن أن نفرق بين نوعين من الاستهلاك:

- استهلاك وسيطي منتج: وهو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج والمقصود به استعمال السلع والخدمات بقصد إنتاج سلع وخدمات أخرى تامة الصنع، كاستهلاك سلعة الخشب من أجل صنع

الأثاث، أو استهلاك سلعة الزجاج في إنتاج السيارات... الخ.

- استهلاك نهائي: وهو ما يعبر عنه باستعمال السلع والخدمات التامة الصنع في إشباع الحاجات

والرغبات مباشرة، منه ما يتميز بالسرعة كالمواد الغذائية، ومنه ما يتميز بالبطء كاستهلاك الأثاث في المنازل. ويتفرع عن هذا النوع من الاستهلاك:

- الاستهلاك الخاص: إن عملية انتقال السلع والخدمات من قطاع الأعمال (المنتج) إلى القطاع العائلي

(الأفراد والعائلات) يسمي بالاستهلاك الخاص بغض النظر عما إذا تم استهلاكها آنيا أو تم الاحتفاظ بها. وقد أثيرت بعض التساؤلات بخصوص السلع المعمرة كالسيارات والأثاث... الخ المقتناة من طرف الأفراد هل يمكن اعتبارها إنتاجية أو استهلاكية؟ وهنا يمكن القول أن الاستهلاك لا يرتبط بطبيعة السلعة ذاتها وإنما بطبيعة القطاع الذي يستخدم هذه السلعة، فإذا تم استهلاكها من طرف قطاع الأعمال فيعتبر تصرفا إنتاجيا، أما إذا تم استعمالها من طرف القطاع العائلي فإنه يعتبر تصرفا استهلاكيا.

- الاستهلاك العام: وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة للأفراد مجانا أو بمقابل رمزي وهو ما يعرف

بالاستهلاك الجماعي لقطاع الأفراد كالصحة والتعليم... الخ، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من هذه الخدمات كما يلي:

- الخدمات التنظيمية: وهي خدمات تهتم بها الحكومات التنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للحفاظ

على كيان المجتمع كالأمن والدفاع والعدالة... الخ

- الخدمات المباشرة: وهي الخدمات التي يلتمسها الأفراد في حياتهم مباشرة والمقدمة من طرف

المرافق العمومية؛

- الخدمات غير المباشرة: وهي الخدمات التي يستفيد منها الأفراد بطريقة غير مباشرة كالمطارات والجسور... الخ.

وفي الأخير يمكن وضع دالة الاستهلاك كالتالي:

3 - تعريف السوق: السوق مفهوم معنوي يلتقي فيه عارضوا عوامل الإنتاج المختلفة وكذا المنتجون من جهة (العرض)، مع طالبي عوامل الإنتاج والمنتجات من جهة أخرى (الطلب)، والعارضون قد يكونون مؤسسات أو أفراد، أما طالبوا السلع والخدمات فينقسمون إلى عدد من الجهات، فبالإضافة إلى المؤسسات والأفراد في صورة أسر هناك الإدارة العامة التي تمثل مختلف الهيئات الحكومية وما يلحق بها، وهي عادة تعتبر كمستهلك مع استثناءات قيامها بالإنتاج في إنشاء مؤسسات اقتصادية لتصبح بدورها في صورة منتج السلع وخدمات، وبالتالي عارضة لجزء منها وطالبة لعدد منها أيضا.

3 - 1: أنواع الأسواق الاقتصادية: هناك أنواع كثيرة من الأسواق الاقتصادية، وسنركز هنا على أهم هذه الأسواق:

أ - سوق المنافسة الكاملة: حتى نسمي سوق منافسة كاملة هناك العديد من الشروط أو الفرضيات الواجب توفرها، من أهمها:

• وجود عرض وطلب كبيرين على السلعة في السوق، لتصبح كمية العرض أو الطلب لكل منتج أو مستهلك لا تمثل إلا نسبة بسيطة في المجموع، وبهذا لا يستطيع أي منهم أن يؤثر في العرض أو الطلب بمفرده؛

• تشابه أو تجانس السلع: أي أن كل المؤسسات في السوق تعرض السلع نفسها وبنفس المواصفات أو تكون متطابقة، حتى تغيب إمكانية تأثير أحدها في السعر أو الطلب؛

• شفافية السوق: أي أن المتعاملين فيها يستطيعون التعرف على السلع المعروضة وما يتعلق بها، سواء كعارضين أو كمستهلكين، دون إخفاء للمعلومات المتعلقة بالسوق، وبذلك تكون قرارات أو اختيارات

المتعاملين مبنية على علم كامل بمعطيات السوق؛

• حرية الحركة داخل السوق: وهي تعني إمكانية حركة المستهلك والمنتج بين أطراف السوق دون

وجود حواجز أو عوائق، وإمكانية اتصال مستهلك مع مختلف المنتجين أو منتج م مختلف المستهلكين، ويبقى قيامه بذلك يتلق برغبته واختياره فقط.

• حرية الدخول إلى السوق: وهو إمكانية دخول المنتج والمستهلك سوق معينة دون قيود أو حواجز،

ومثل هذه القيود قد تكون قوانين أو قرارات من السلطات، تحدد شروطا معينة لانتقال عوامل الإنتاج، أو مؤسسة من فرع اقتصادي إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى، نظرا لأن المؤسسة ترى فيها تحسنا في مردودية عوامل الإنتاج أو انخفاضا لتكاليفها وما إلى ذلك.

ب - سوق الاحتكار الكامل: يسمى احتكارا في حالة وجود منتج وحيد يرض سلعة معينة مقابل عدد كبير من المستهلكين، وقد تتحقق هذه الوضعية بعدة طرق في الواقع، باحتواء كل القطاع الذي ينتج سلعة محددة ليس لها بديل في السوق، أو نتيجة لانجاز منتوج في صورة تكنولوجيا حديثة للبيع ليس لها مثيل من قبل أو حتى باستعمالها لإنتاج سلع أو خدمات وحيدة، وهذه الوضعية تكون عادة وقتية حيث يزول الاحتكار عند استعمال المنافسين لنفس التكنولوجيا في الإنتاج للحصول على سلعة بديلة أو مشابهة. وفي سوق الاحتكار قد يفرض المحتكر السعر الذي يرغب فيه باعتباره الوحيد الذي يعرض تلك السلعة.

والاحتكار في الواقع موجود نسبيا نظرا لاتجاه المؤسسات نحو التركيز أو لوجود مؤسسات عمومية إستراتيجية تحتكر الإنتاج أو التوزيع في سلع محددة، إلا أن هذا النوع من المؤسسات عادة ما لا يسعى إلى رفع الأسعار بقدر ما يسعى إلى الحفاظ على السيادة وتوفير سلع وخدمات بأسعار مقبولة في فروع نشاط مرتفعة التكاليف.

ج - سوق الاحتكار العددي أو احتكار القلة: قد تكون بوجود عدد قليل من المنتجين أو العارضين السلعة معينة مقارنة مع حجم الطلب عليها، وفي هذه الحالة فإن كل محتكر يسعى إلى رفع السعر الذي يحقق له أرباحا في حالة زيادة الطلب إلى حدود مقبولة، أما في حالة العكس فإن المنافسة سوف تستمر بين المنتجين المحتكرين، وكل منهم يسعى إلى جلب المستهلك بخفض السعر مثلا، وبذلك يتضرر الأضعف منهم

ويبقى الأقوى في أحسن وضعية، وعادة مثل هؤلاء المحتكرين ذوي العدد القليل يلجؤون إلى تكوين تجمعات في صورة كارتل، يحددون فيها الأسواق ومصادر المواد والأسعار حتى لا ينافس أحدهم الآخر لتفادي الإضرار ببعضهم البعض.

د - سوق المنافسة الاحتكارية: تعتبر هذه الحالة وسط بين المنافسة والاحتكار، نعتبرها سوق منافسة لوجود عدد كبير من العارضين، وسوق احتكار لأن منتجات أولئك العارضين متمايزة، وهنا يوجد شرطان لسوق المنافسة الاحتكارية:

- عدد كبير من العارضين؛

- منتجات البائعين متمايزة.

إن التمايز في المنتجات بشكل عام بسيطا وظاهريا، بحيث تكون مرونة الإحلال أي قابلية التحول من عارض إلى آخر بسيطة، وهذا التمايز ينشأ فقط في عقل المستهلك الذي يفضل صنفا على آخر ويعتقد أنها سلع غير متشابهة.

3 - 2: تحديد الأسعار ضمن الاقتصاد الرأسمالي: تتم عملية تحديد الأسعار ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال قانوني العرض والطلب.

أ- العرض والعوامل المؤثرة في تحديده: يقصد بالعرض من سلعة معينة ما ترغب المؤسسات في بيعه من كميات في فترات زمنية مختلفة في شكل تدفق حسب تغيرات الأسعار أساسا، وبعض العوامل المؤثرة، وقد يكون هناك تطابق بين ما تستطيع المؤسسات أن تدفعه إلى السوق برغبتها، وما يمكن أن تبيعه فعلا بتدخل رغبات وعوامل أخرى غير مرتبطة بالمؤسسة، ومن العوامل التي تتدخل في تحديد العرض وكمياته نذكر ما يلي:

- هدف المؤسسة: من أهداف المؤسسة ما يؤثر بشكل مباشر على كمية السلع المعروضة، ففي

محاولتها التأثير على الأسعار بالانخفاض مثلا بواسطة الكمية، تزيد هذه الكمية خاصة في حالة حصولها على عوامل إنتاج بتكلفة أقل من العادي، أو من أجل تحقيق ربح أكثر فهي تحاول العرض

أكثر ما يمكن في انتظار طبعا الأثر الذي تقوم به السوق عند التقاء مختلف العارضين والطالبين.

- تكاليف عوامل الإنتاج: من العناصر الهامة التي تؤثر في العرض نجد تكاليف عناصر الإنتاج، فإذا

كان انخفاضا في فرع نشاط المؤسسة تستطيع هذه الأخيرة رفع عرضها بالإنتاج أكبر للاستفادة من الفرصة التي توفرت لديها، وفي حالة العكس فإن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج إلى مستوى مقبول فهذا يؤدي إلى تخفيض الإنتاج والعرض لتفادي أخطار الخسارة، وقد يؤدي الارتفاع المستمر التكاليف عوامل الإنتاج في فرع معين إلى مستوى قد تضطر فيه المؤسسة الانسحاب تماما إلى فرع آخر، وهذا يؤثر على العرض باختفاء نصيبها السابق في المنتوج الأول وزيادة العرض في المنتوج المتوجه إليه جديدا.

- أسعار السلع الأخرى والسلعة المعنية نفسها: في حالة حرية انتقال المؤسسات من منتوج لأخر في

نفس الفرع أو في فروع مختلفة وقطاعات غير متشابهة، فإن المؤسسة في حالة ارتفاع سعر السلعة المعنية دون حركة أسعار السلع الأخرى المنافسة أو البديلة أو حتى غير البديلة، فإن المؤسسة تسعى إلى رفع عرضها من الطلب من هذه السلعة للاستفادة من فرق السعر، وفي حالة تغير أسعار منتجات أخرى فهذا قد يؤثر في عدد من الجوانب، مثلا إمكانية ارتفاع ربح المؤسسة في سلعة أخرى، أو إمكانية

انخفاض أرباح السلعة المعنية نظرا لاتجاه الإنفاق إلى السلع الأخرى في حالة انخفاض خاصة إذا كانت بديلة. وقد يكون الأثر عكسيا عند زيادة أسعار سلع أخرى وبقاء سعر السلعة المعنية ثابتا فارتفاع عرضها يؤدي إلى تحسين الإيراد.

- التطور التكنولوجي: ترتبط التكنولوجيا بشكل كبير بنوعية وجودة المنتجات، فإذا تحسنت أو تطورت في مختلف صورها من آلات وتسيير وطرق عمل وإنتاج، فتأثيرها سوف يكون إيجابيا على عرض السلع، وهو ما يلاحظ باستمرار في الواقع، وهو العنصر الذي أصبح حجم الإنتاج ونوعية السلع وأسعارها مرتبطة به إلى حد كبير.

- السياسة المالية للدولة: كلما زادت الضرائب على سلعة ما يؤدي ذلك إلى زيادة في نفقات الإنتاج وبالتالي إلى التقليل من الكميات المعروضة (خاصة السلع أساسية)، وكلما انخفضت الضرائب على سلعة ما تقل نفقات الإنتاج وتزداد الكميات المعروضة (خاصة السلع الأساسية)، أي أن العلاقة بين الضرائب والكميات المعروضة علاقة عكسية.

وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن تصوير دالة العرض كما يلي:

ويكون منحنى دالة العرض كما يلي:

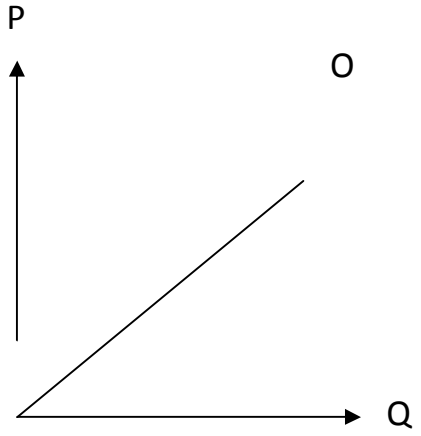

مرونة العرض: هي درجة استجابة المنتجين للكميات المعروضة عند التغير في مستويات الأسعار، ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

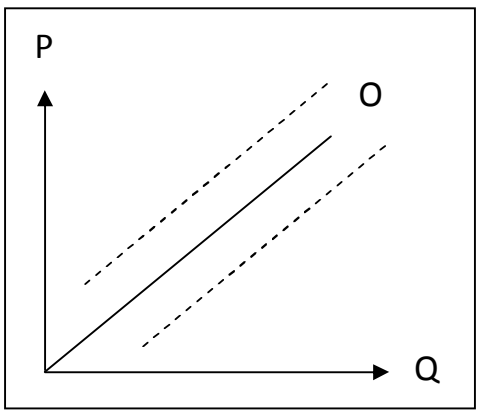

ب - الطلب والعوامل المؤثرة فيه: يقصد بالطلب من سلعة معينة الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها من هذه السلعة، وهم في نفس الوقت يستطيعون دفع مقابل شرائها، وهو ما يدعى بالطلب الفعال أو الطلب بمقابل، إذ يستبعد الطلب أو الرغبة في الاستهلاك دون اقترانها بإمكانية والقدرة على الدفع. وبنفس المنطق فالطلب بدوره يتأثر بالعديد من العوامل يمكن ذكر أهمها:

- متوسط الدخل للسكان: يمثل متوسط الدخل في المجتمع مؤشرا تقريبيا لمتابعة الطلب نظرا لكون الخليط من المستهلكين يشمل عدة طبقات اجتماعية وعدة مجموعات أو فئات أعمال... الخ. ولهذا فتغير الدخل قد لا يؤثر بنفس الطريقة في مختلف هذه المجموعات والطبقات، وبأخذ شرائح من المستهلكين أقل عددا وتخصيصا، يمكن الحصول على أكثر معني في تأثير تغير الدخل على الطلبسواء على نفس السلعة أو على سلع مختلفة.

- عدد السكان: يرتبط الطلب بشكل عام بعدد السكان في المجتمع أو المكان المراد ملاحظة الطلب فيه، حيث يزداد الطلب بزيادة عدد السكان، باعتبار كل فرد له حاجات يسعى إلى تلبيتها، وكلما زاد عدد الأفراد زادت الحاجات في مجموعها، وقد يزيد التأثير في درجاته في حالة ارتفاع عدد السكان العاملين أو ذوي المداخيل مع اعتبار عدم تلبية كل حاجاتهم، والعكس في حالة زيادة العدد من الأفراد بدون دخل.

- سعر السلعة المعنية والسلع الأخرى: هناك علاقة بين السلع من ناحية الإحلال، أي إمكانية استعمال إحداها مكان الأخرى، وهذه الميزة تجعل أن تغير سعر إحداها بالارتفاع مثلا يتجه المستهلكون إلى السلع البديلة، إذا بقيت دون تغيير أو ارتفع سعرها بنسبة أقل من الأولى. وفي حالة العكس، أي انخفاض سعر سلعة معينة بنسبة أكبر من الباقي فيتجه الاستهلاك إليها، أما الميزة الثانية وهي إمكانية وجود تكامل بين السلع، وهنا التأثير يكون طردا في الطلب على السلعتين فإذا ارتفع سعر إحداها فاتجاه الطلب عليها سوف يكون نحو الانخفاض، ويكون نفس الاتجاه على طلب السلعة الثانية المكملة، وإذا كانت سلعة ليست لها علاقة مع سلع أخرى حسب الميزتين السابقتين فالطلب يتأثر عكسيا مع سعرها.

- أذواق المستهلكين واختياراتهم: يرتبط الطلب بشكل كبير باختيارات المستهلكين في حالة وجود إمكانية الاختيار بين أكثر من سلعة، أو اختيار شرائها في فترة زمنية مقارنة مع فترة أخرى، إلا أن هناك حالات عدم إمكانية الاختيار عند وجود سلعة معينة، وشكل أو مكان معين، وسعر معين لا بديل عنه، وهو في حاجة ماسة لهذه السلعة (السلع الضرورية)، والأذواق لها دور في تحديد الاختيار، وقد تتأثر الأذواق بعدد من الجوانب التقنية، ومدى اقتناع المستهلك بالسلعة، في حالة عقلانيته. إلا أن المستهلك قد يتأثر بالإشهار أو الدعاية، سواء للمؤسسة صاحبة المنتوج أو من طرف أخر، دون التحكم في تصرفاته عقلانيا، وهنا يعود الأثر لهذه الوسائل في توجيه الطلب والاختيار في الاستهلاك.

وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن تصوير دالة الطلب كما يلي:

ويكون منحنى دالة الطلب كما يلي:

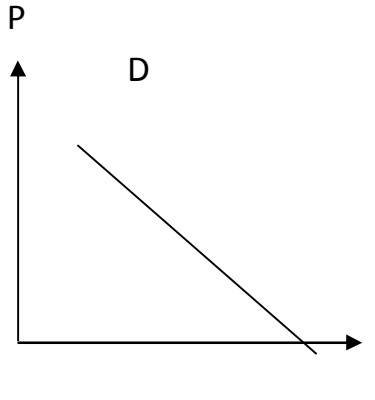

مرونة الطلب: هي درجة استجابة الأفراد للكميات المطلوبة عند التغير في مستويات الأسعار، ويمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي:

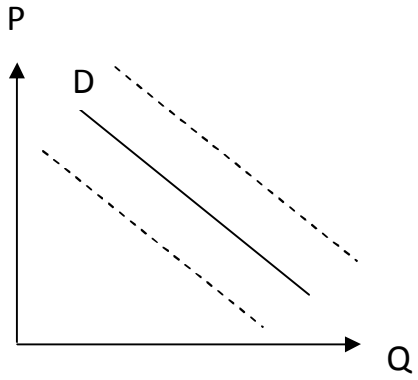

ج - تحديد سعر التوازن: يتحدد سعر أي سلعة من السلع في السوق بناءا على التفاعل بين قوى العرض والطلب.

عندما يطرح المنتج سلعة ما في السوق فإنه يحدد سعرا تقديرية لها، هذا السعر قد لا يستمر طويلا، لأنه قد يكون الطلب على تلك السلعة أكبر من عرضها، والعكس، وفي هذه الحالة لابد للسعر من أن يتغير. فإذا كان الطلب أكبر من العرض فإن السعر سيرتفع، أما إذا كان الطلب أقل من العرض فإن السعر سينخفض، ويبقى العرض والطلب في حالة تغير نتيجة للتغيير في السعر حتى يتساوى في النهاية ويستقر السعر. فكيف يتساوى العرض مع الطلب عند سعر معين؟

- إذا كان الطلب أكبر من العرض عند السعر الأولي فإن السعر يأخذ في الارتفاع وعندئذ يزداد العرض (قانون العرض من جهة ويقل الطلب (قانون الطلب) من جهة أخرى إلى أن يتحقق التساوي بينهما فيتوقف السعر عن الزيادة.

- إذا كان العرض أكبر من الطلب فإن السعر سيأخذ في الانخفاض وبعدها يزداد الطلب وينقص

العرض إلى أن يتساوى الطلب مع العرض ويستقر السعر.

نستنتج من ذلك أن السعر يبقى متغيرا ما دام العرض والطلب مختلفين ويستقر السعر في السوق عندما يتساوى عرض السلعة مع طلبها، وهذا السعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب يسمى بسعر التوازن.

إذن سعر التوازن هو ذلك السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من سلعة ما، وتسمى تلك الكميات التي تساوت عند ذلك السعر بكمية التوازن، كما هو مبين في الشكل التالي:

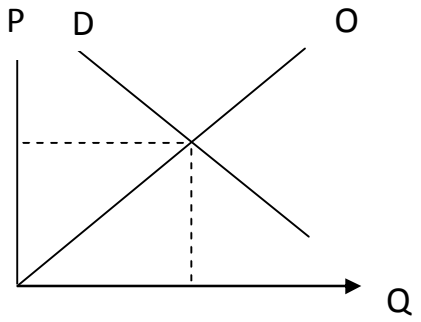

3 - 3: التدخل في تحديد الأسعار: إن التدخل في تحديد الأسعار السائدة يتم من خلال الدولة تمشيا مع متطلبات الاقتصاد الوطني، وتدخل الدولة قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، إذ يوجد أسلوبان لذلك:

- التسعير الجبري: هو عبارة عن السعر الذي تحدده الدولة لبيع وشراء السلع المختلفة وذلك بوضع حد أقصى وحد أدنى له، ولا يجوز للمنتج أن يبيع بأعلى من السعر المحدد من قبل الدولة، والأصل أن تتحدد الأسعار من خلال تقاطع قوى الطلب مع قوى العرض في السوق، ولكن في بعض الأحيان تلجأ الدولة إلى التدخل في تحديد الأسعار بسبب أهمية السلعة وضرورتها بالنسبة للمواطن، فمن أجل حمايته تقوم بوضع سقف أعلى للأسعار، كذلك تضع الدولة حدا أدنى للأسعار من أجل حماية المنتج خاصة في وقت الكساد.

والتسعير الجبري له أثر سلبي، إذ يؤدي إلى انتشار السوق السوداء بسبب الزيادة في الطلب، حيث يكون أكبر من العرض، وهنا يلجا المنتج إلى البيع بسعر أعلى من السعر المحدد من قبل الحكومة، ويرضخ المستهلك لذلك بسبب حاجته الماسة لتلك السلعة.

ولذلك تلجأ بعض الدول إلى إتباع سياسة التقنين (البطاقات)، حيث توزع السلعة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وبالسعر الجبري، مع ترك جزء من السلع يعرض في الأسواق وبسعر حر ومن يرغب في استهلاك المزيد يقتني السلعة من السوق بدفع سعر أعلى.

- التدخل غير المباشر: تتدخل الدولة بهذا الأسلوب من أجل مساعدة المشاريع المنتجة وتشجيعها على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية للأفراد، ويكون هذا التدخل من خلال:

• مساعدات الإنتاج: هو عبارة عن دعم تقدمه الدولة للمشروعات التي تنتج السلع ذات الأهمية للأفراد،هذه الإعانات تغطي جزءا من تكاليف إنتاج السلع، وبالتالي تقل تكاليف الإنتاج بنفس مقدار المساعدة فيزداد العرض من تلك السلع ويقل سعرها (مثل دعم الخبز).

• الضرائب: تفرض على السلع التي ترى الدولة أنها أقل أهمية وتود التقليل من إنتاجها، فالمنتج في هذه الحالة يحاول أن ينقل العبء الضريبي إلى المستهلك من خلال رفع أسعار تلك السلع.

4 - العوامل التي تحدد نطاق السوق

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد نطاق السوق، نذكر منها: - سهولة الاتصال: لقد أصبح الاتصال بين دول العالم سهلا بسبب تطور تكنولوجيا الاتصالات،وتطورت أيضا وسائل المواصلات مما سهل من نقل السلع من دولة إلى أخرى فأصبحت هذه السلع عالمية.

- نوع السلعة: إن نقل السلع من دولة إلى أخرى تحدده طبيعة السلعة من حيث الكمية والنوعية، فالسلع كبيرة الحجم والقابلة للتلف تكون عادة عالمية وهناك بعض السلع لابد أن تكون محلية مثل الماء والكهرباء.

- القيود الجمركية: هناك بعض السلع المستوردة تضع عليها الدولة رسوما جمركية عالية من أجل

حماية الصناعة الوطنية، أو قد تقلل من الكمية المستوردة منها.

5- الاستهلاك وآثاره في تجديد الإنتاج وتوسيعه :

مع أن الاستهلاك هو عملية اقتناء السلع والخدمات فإن لذلك علاقة مباشرة بتجديد الإنتاج وتوسيعه، وعليه فإذا كان الوضع الاقتصادي في البلد المعني لم يصل بعد إلى درجة الاستخدام الكامل لكل الطاقات الإنتاجية المتاحة، فإن أي زيادة في مجمل الاستهلاك تؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وتقود إلى تحقيق زيادات في الدخل الوطني للبلد المعني، وذلك كله إذا كانت كل الشروط الفنية اللازمة متوافرة.

وقد كان كينز من أوائل الذين اهتموا بإبراز هذا الأمر وفي الإلحاح على أهمية الدور الذي يقوم به حجم الطلب الكلي للسلع والخدمات. فقد جاء كينز في نظريته بمفهوم «الميل الحدي للاستهلاك» the marginal propensity to consume وبمفهوم «مضاعف الاستثمار» The investment multiplier ، وهذان المفهومان هما من ضمن «النظرية العامة» التي قدمها والتي باتت تؤلف ركنا مهما في علم الاقتصاد الحديث.

وقبل كينز تكلم كاهن R.F.Kahnعن مبدأ «المضاعف»، إلا أن طرحه كان محصورا « بمضاعف العمالة» employment multiplier وليس « بمضاعف الاستثمار»، لذلك وانطلاقا من الإطار النظري الذي وفره كينز تتضح العلاقة بين الاستهلاك من جهة وتوسيع الإنتاج من جهة أخرى. فإذا ما بدأنا بإقامة مشروع جديد وجرى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة التي كانت عاطلة عن العمل سابقا، وهذا ما يوفر لها مبالغ جديدة من المال، فإنها تقوم في العادة بإنفاق معظمه على السلع الاستهلاكية مما يزيد من الطلب على هذه السلع في السوق، ثم يدفع المصانع والمنشآت إلى التوسع ورفع الإنتاج لزيادة العرض لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب.

ولما كان هذا التوسع في الإنتاج يتم غالبا عن طريق زيادة الاستثمارات، ولما كانت أي زيادة في الاستثمار تؤدي، وفقا لقوة « مضاعف الاستثمار» إلى زيادات أكبر في الدخل العام فإن الحركة الأولى تؤدي إلى سلسلة حركات متتابعة في العجلة الاقتصادية. كذلك، فإن الزيادة التي تحصل في الطلب على السلع الاستهلاكية تولد، ضمن شروط معينة، تغييرا في حجم الآلات والتجهيزات اللازمة لإنتاج السلع الجديدة، ولما كان للتجهيزات الإنتاجية عمر زمني يفوق المرحلة الإنتاجية اللازمة لمواجهة الزيادة المباشرة في الطلب فإنه غالبا ما تكون قيمة الإنفاق اللازم لتوسيع التجهيزات، من أجل جعلها تتلاءم وزيادة الطلب، أكبر من قيمة السلع الاستهلاكية المطلوبة نفسها. لذا، فثمة حركة جديدة تنتج من الإضافات الرأسمالية التي ترفد كتلة الأصول الثابتة المستثمرة أصلا بغية زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب الجديد.

المحور الرابع: الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية و استغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة و توجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة و مجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط و تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة، و عليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، أنواعه، مجالاته و أدواته...

1-مفاهيم الاستثمار

مفهوم الاستثمار عموما يقصد به معنى اكتساب الموجودات المادية و المالية. لكن هذا المفهوم للاستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، وبذلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار:

أ- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يمكن تعريف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ".

كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وتسمى هذه السلع - أيضا- "السلع الرأسمالية " أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.

إن ما يلاحظ أن التعريف السابق للاستثمار - كمتغير اقتصادى كلى - لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل يشمل أيضا - تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات، إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية - على مدار عمرها الإنتاجي - تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة.

والاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية، وبالاستهلاك من ناحية أخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري. وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي:

- **" علاقة تمويلية "** عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.

- **" علاقة إنتاجية "** مادام الاستثمار - في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه - هو الأداة التي لا غنى عنها - كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى: أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

هذا هو مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي، وهناك مفهوم أخر للاستثمار من قبل رجال الإدارة و المالية.

ب- مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية: عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على انه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع...الخ.

وهناك من يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح. وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل.

أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة وتنقسم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج... الخ

المجموعة الثانية: مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع.. الخ.

2- مبادئ الإستثمار

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:

أ- مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛

- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري؛

- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛

- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

ب- مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل الاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

ج - مبدأ الملاءمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار؛

- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

د- مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع.

3- خصائص ومميزات الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالأتي:

أ- تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

- التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل

المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

- تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...

ب- التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى. ج- مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع. د- القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

4- أنواع الاستثمار و مميزاته

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:

أ- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

- الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

- الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص. **ب - من حيث المدة الزمنية:** وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

- **استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة. - استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة

وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات. **ج - من حيث الأهمية والغرض:** تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

- **استثمارات التجديد:** وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى الشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

- **استثمارات النمو (الإستراتيجية):** هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية التنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

- **الاستثمارات المنتجة والغير منتجة:** وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

- **الاستثمارات الإجبارية:** وتكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا.

- **الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال وإهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

- **استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

د - من حيث الموطن : وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

- **الاستثمارات الأجنبية:** وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة

صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها.

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب اختلاف أشكال هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، والشكل القانوني للاستثمار.

ويطرح مشكل إدراج لأنواع معينة من صور الاستثمار في الاستثمارات المباشرة، وهذه الصور من الاستثمارات تتمثل في:

عقود الرخص: وتتمثل صور عقود الرخص في نقل حقوق براءات الاخت راع أو العلامات التجارية أو الاسم التجاري.

عقود الإنتاج: وتتمثل في صور اتفاق بمقتضاه يتم تصنيع منتجات في الخارج، حسب مواصفات معينة لتوزيعها في الداخل.

العقود الخاصة بالإدارة: ويتمثل ذلك في صورة اتفاق تمد فيه شركة أو هيئة أجنبية أو هيئة وطنية، بالمديرين الذين تتوافر لديهم خبرة للقيام بالعملية الإدارية لمشروع معين، مقابل عائد من الشركة الوطنية التي ترغب في استخدام الخبراء الأجانب في هذا الشأن.

ويمكن القول بصفة عامة: أن بعض عقود الرخص مثل استخدام براءة الاختراع، وبعض عقود الإنتاج التي يتم بمقتضاها استيراد المنتوج المصنع حسب الاتفاق، ويتم إضافة عملية التغليف أو التعليب في الفروع، فإن هذا يعتبر استثمارا مباشرا، حيث أنه في حالة استخدام براءة الاختراع، يتم بمقتضاه نقل حق ملكية في صورة عينية، ويمكن بهذا الحق الدخول في مشروعات مشتركة، كما أنه في حالة عقود

الإنتاج، فإن إضافة عملية التعليب أو التغليف يعتبر إضافة لقيمة السلعة ويدخل في التكاليف، وبالتالي يعتبر ذلك استثمارا مباشرا.

ومن صور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعا وممارسة نجد الشركات المتعددة الجنسيات، التي يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود، في إطار استراتيجية عامة للشركة الأم والتي على أساسها تتجه ممارسة الشركة الأم لإدارتها لمختلف الفروع في الدول المضيفة، وحتى يمكن تحقيق الأهداف الإدارية من ناحية النمو والتوسع وبالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن.

ب- الاستثمارات المحلية: وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

5-محددات الاستثمار

5 – 1: محددات الاستثمار بشكل عام: الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل المؤثرة، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتفسير هذه التقلبات والتغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنه لو أمكن تفسير هذه التقلبات، فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير

التغيرات المنتظمة في الدخل القومي. وهنا يثار التساؤل حول مسببات التقلبات في الإنفاق الاستثماري؟ هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي: أ- الاستثمار وسعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال): تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك فانه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة وتأثير سعر الفائدة هنا أنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري.

فحسب النظرية النيوكلاسيكية يتحدد رصيد رأس المال المرغوب فيه بحجم الناتج، وخدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج، كما تعتمد أسعار خدمات رأس المال على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة و المعاملة الضريبية. وبالتالي يتأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه، والاستثمار نتيجة التغير في الناتج، وفي أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج.

فيزيد رصيد رأس المال المرغوب فيه بانخفاض سعر الفائدة، ويصبح صافي الاستثمار موجبا (ويكون صافي الاستثمار سالبا عندما يتساوى رصيد رأس المال المرغوب فيه والفعلي). ويعتبر

الاستثمار دالة في سعر الفائدة ورصيد رأس المال(k)والناتج (y) (وطبقا لفروض النظرية النيو كلاسيكية توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي والاستثمار)، وتتغير العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد رأس المال المرغوب فيه بزيادة الناتج، أي أن الاستثمار دالة في الناتج وسعر الفائدة ورصيد رأس المال الفعلي.

فسعر الفائدة يعتبر محددا لرصيد رأس المال المرغوب فيه، أي أن السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تؤثر في رأس المال المرغوب فيه وبالتالي الاستثمار.

ب- الاستثمار والتوقعات: الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبدل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، وتصرفه هذا، إنما ينجم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع. ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فأنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة.

مثال ذلك أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشأته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته، فانه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر إلماما ودراية في بع د

نظرهم، والعكس، فلو أن رجل الأعمال قام بإثقال معدات رأسمالية وتوسع في الاستثمار، في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب، فان ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تحقيق الأرباح المجزية، أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن النشاط الإنتاجي نتيجة سوء التوقعات والتقديرات. والواقع أن رجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، ولكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أعداد ودخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري والإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة ومنافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية وأخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع والأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي...

فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، ولكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا.

وقد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، وهذه يمكن أن تتبلور في نقص عام في الإنفاق الاستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وأن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الاستثماري، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة، وأيا كان الأمر فمن المتفق

عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

ج- الاستثمار ومستوى الأرباح: تدل المشاهد الملاحظة على ارض الواقع، أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، والعكس كذلك في حالة انخفاض الدخل القومي وانخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجال الأعمال يعزف عن الإنفاق على الاستثمار.

وهذا السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي.

أما تأثير الأرباح على الاستثمار، فانه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك اعتمادا على الأرباح المحتجزة وغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

وهذا يعني أن هذا المصدر الأموال الاستثمار يتطلب - بطبيعة الحال – أن تحقق المؤسسة أرباحا، ومن هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار، مما يجعل الاستثمار دالة للأرباح.

والنظرية التي تتبنى هذه العلاقة السببية بين الاستثمار ومستوى الأرباح (الكلاسيك)، حيث اعتقد "Jan Tinberger" أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة، وحيث أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة لذلك يرتبط ايجابيا بالأرباح المحققة، كما يحدد التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة ويحدد الاستثمار، وذلك خلاف نظرية المعجل (الناتج يحدد الاستثمار) ولذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الاستثمار (مثل خفض معدلات الضرائب على القروض الاستثمارية).

كما يتأثر الاستثمار بزيادة الإنفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة، أو خفض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة، مما يزيد الأرباح المتوقعة وبالتالي الاستثمار.

لقد أثير حول هذه الآراء الكثير من الجدل في ضوء الصعوبات الإحصائية، حول تحديد ما إذا كانت المشاهدات - من أرض واقع الحياة الاقتصادية - تتطابق مع مؤيدو هذه النظرية.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الاستثمار وتحقق الأرباح، لا تنطبق دوما على النحو الذي قدم إذ أن العلاقة السببية بين الاستثمار والأرباح، قد تكون في الاتجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أن

الاستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع من الدخل - حسب نظرية مضاعف الاستثمار (النظرية الكينزية).

د- الاستثمار ومعدل التغير في الدخل (حجم الناتج): يقرر مبدأ المعجل أن الاستثمار دالة في حجم الناتج، ويعتبر المحدد الرئيسي للناتج، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج. أي أنه لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي، فمن الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات، بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع،

المقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال.

وقدم "Richard Goodwin" نموذجا بسيطا لتراكم رأس المال حتى مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه نتيجة الزيادة في الدخل والطلب وبعد نقطة معينة ينخفض الاستثمار ثم الدخل.

وأوضح "Hicks" نظرية "Samuelson ونموذج "Richard Goodwin" وقرر أن تأثير المعجل غير منتظم عند تغير الطلب وبالتالي فانخفاض الطلب النهائي بمعدل أكبر من الانخفاض في رصيد رأس المال المرغوب فيه (نتيجة وجود فائض في السلع الرأسمالية)، سيؤدي إلى عدم زيادة الاستثمارات الجديدة، ما لم يتم استخدام كل الآلات العاطلة، حتى لو زاد الطلب النهائي، ويتضمن نموذج "Richard Goodwin" حدا أعلى لمعدل الاستثمار، يتحدد بالطاقة الإنتاجية لصناعة السلع الرأسمالية، أما "Hicks" فافترض وجود حد أقصى للناتج الكلي، يتحدد بحجم القوى العاملة الكلية ويتحدد هذا القيد الاستثمار ومكونات الناتج الأخرى.

وتعتمد نظرية "Jorgenson" لمبدأ المعجل على الأفكار الكلاسيكية حيث يتوقف الاستثمار على وسط مرجح للتغيرات السابقة في الدخل (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها)

والخلاصة أن ارتفاع مستوى الدخل القومي، يفضي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، وقد يرتفع مستوى الاستثمار كذلك، لأن التوقعات المؤسسة على الاتجاه التصاعدي لرقم الأعمال قد تكون توقعات ملائمة.

ه- الطلب على الاستثمار: لقد كان الاقتصادي جون مايناردكينز رائدا في إبراز أثر كل من المتغيرات سعر الفائدة، ت وقعات رجال الأعمال، مستوى الأرباح) على حجم الاستثمار، إذ جمع بين عنصر التوقعات وعنصر الأرباح في مفهوم اقتصادي واحد هو " الكفاءة الحدية لرأس المال " أو " سعر الخصم " وبمقارنته بسعر الفائدة يتحدد مستوى الاستثمار. ويبدأ كينز تحليله بأن دراسة الكفاءة الحدية لرأس المال إنما تعني بيان القوى الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في حجم الطلب على الاستثمار. وبالتالي في حجم الطلب الكلي الفعال، بعبارة أخرى أن رجل الأعمال يفكر في أمرين عند اتخاذ أي قرار استثماري: مقدار الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالي الجديد، وتكلفة عرض هذا الأصل.

- مفهوم الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالي: يقصد كينز بالغلة المتوقعة، مقدار الغلة التي يدرها الاستثمار (الأصل الرأسمالي الجديد) طوال المدة التي يظل فيها الاستثمار قائما، أو بعبارة أخرى طوال العمر الإنتاجي للأصل الرأسمالي الجديد.

فضلا عن ذلك، فان المستثمر يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه - مثلا - شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله في حساب ادخاري لدى أحد المصارف مما يعود عليه بفائدة عن هذا الإيداع،

ومن ثم يقارن المستثمر بين العائد الذي يمكن أن يحصل عليه - نتيجة مخاطرته في خلق أصول رأسمالية جديدة، وبين إيداع أمواله في صورة سندات أو حساب ادخاري بدون خطورة في الحصول على عائد. ومن هنا فلكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجل الأعمال، فلابد أن يكون العائد من هذا الاستثمار " سعر الخصم " أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل يساويه.

- مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال: وفي شرح مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال يفرق كينز بين ما أطلق عليه "الغلة المتوقعة من أصل الرأسمالي الجديد "، وبين ثمن عرض هذا الأصل، ويعلل كينز هذا الربط بأن المستثمر لا يفكر في الغلة المتوقعة للأصل الرأسمالي الجديد فحسب، بل يفكر أيضا في ثمن أو تكلفة عرض هذا الأصل، ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل " تكلفة إحلال " هذا الأصل بأصل جديد يشابه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، ولهذا يسمي كينز " ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد " " بتكلفة الإحلال " ومن هنا يعرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال كما يلي: " الكفاءة الحدية لرأس المال تساوي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي، أثناء حياة ذلك الأصل، مساوي تماما ثمن عرضه."

5- 2: المحددات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الدول النامية

تختلف محددات الاستثمار بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدول النامية مقارنة بالمتقدمة. ولقد استنتجت بعض الدراسات مجموعة من العوامل والسياسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية من أهمها: :

أ - السياسات النقدية (طبيعة الأسواق المالية و درجة تطورها): تتميز الدول النامية ببعض السمات منها عدم اكتمال أسواق رأس المال، وتشوه الأسعار النسبية مثل تحديد أسعار الفائدة إداريا في مستوى أقل من المستوى التوازني، والتخصيص المباشر للائتمان المتاح من السلطات النقدية، مما يخفض الائتمان المتاح للقطاع الخاص، وبالتالي يحدد الاستثمار.

ويتم تحرير الأسواق المالية في الدول النامية بإزالة قيود الائتمان، وتحرير سعر الفائدة، بهدف زيادة المدخرات، لتوفير مصادر تمويل الاستثمارات، وتحقيق أسعار فائدة حقيقية، لزيادة حجم وكفاءة الاستثمار. وتلعب السياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة دورا هاما في إدارة الطلب في الأجل القصير، وتخفيض معدل التضخم، وتحدد الاستثمار لتأثيرها في عرض وطلب الموارد الرأسمالية، وقرارات الاستهلاك والاستثمار وفاعلية سعر الصرف وتحركات رؤوس الأموال مما يؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير والطويل.

وأكدت بعض الدراسات أن انخفاض سعر الفائدة عن القيمة التوازنية بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 2/1 % .

وتمارس سياسة سعر الفائدة تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار وإنتاجيته، حيث يتحدد معدل الاستثمار، ومعدل النمو الاقتصادي بحجم الموارد المتاحة للاقتراض، والتي تتحدد بسعر الفائدة الحقيقي، فيؤدي تحرير سعر الفائدة إلى انخفاض معدل الاستثمار المرغوب فيه باعتباره دالة عكسية في سعر الفائدة، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحقق الذي يرتبط طرديا بحجم الموارد المتاحة للاقتراض، كما يؤدي سعر الفائدة الحقيقي السالب لعدم التخصيص الأمثل للموارد المالية.

وتؤدي زيادته في الأجل القصير إلى تغيير شكل ونمط الادخار، من السلع المعمرة لصالح الأصول المالية فيزداد عرض الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار، وترشيد الائتمان وبالتالي تحرير الموارد المالية للاستثمار الإنتاجي وتقل المنافسة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار الثابت. ويؤثر زيادة سعر الفائدة على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية من خلال زيادة التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك، وزيادة عائد الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات،

بدلا من استثمارها في توسيع القاعدة الإنتاجية. وتؤثر زيادة تكلفة استخدام رأس المال سلبيا على حجم ومستوى الاستثمار الخاص بها عكس ما توصل إليه نموذج (Makinon&Show).

وترجع أهمية العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة، وقرارات الاستثمار الخاص بسبب اعتماد تمويل الاستثمارات على الاقتراض بشكل أساسي، عكس الدول المتقدمة التي يتوقف فيها تمويل الاستثمار على التمويل الداخلي، من خلال الأرباح المحتجزة من جانب وعلى التمويل من خلال بيع حقوق الملكية (الأسهم من جانب آخر) أي أن علاقة الاستثمار بأسعار الفائدة الحقيقية وبحجم الائتمان المتاح له، وهو ما يصعب تطبيقها في الدول النامية، مما يتطلب دراسة أوضاع كل دولة لوحدها.

ب- العلاقة بين الاستثمار الخاص و العام: توجد علاقة عكسية بين الاستثمار العام و الخاص، من خلال افتراض أن الاستثمار العام يمارس أثرا تزاحميا على الاستثمار الخاص نتيجة لاستئثاره بجزء كبير من الموارد المحلية، وما يترتب على ذلك من زيادة أسعار الفائدة بالنسبة للاستثمار الخاص. ونظرا للتكامل بين الاستثمار الخاص والعام، فان التوسع في الاستثمارات العامة يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار الخاص.

ويمارس الاستثمار العام خاصة في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمرافق العامة، أثرا تكامليا مع الاستثمار الخاص، لذلك يلزم المزج بين هذين النوعين من الاستثمارات لزيادة القدرات الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني ككل. وأكدت معظم الدراسات التطبيقية في الدول النامية على وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام (البنية الأساسية والاجتماعية) والاستثمار الخاص.

ووجود علاقة عكسية بين معدل الاستثمار العام والخاص، وزيادة نصيب الاستثمار العام من إجمالي الاستثمار يؤدي إلى زيادة قيمة المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج، وهو ما يعتبر مؤشرا على تدني كفاءة الاستثمار العام مقارنة بالاستثمار الخاص.

ج- التغيرات في حجم الناتج الكلي: يفترض مبدأ المعجل المرن وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال المرغوب فيه ومستوى الناتج في ظل وجود دالة إنتاج معينة، لذلك فالتغيرات في حجم الناتج الكلي تحدد الاستثمار الخاص وتكون العلاقة طردية بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج الحقيقي. وفي ظل عدم وجود العلاقة الطردية بين المتغيرين فإن التغيرات الحادة في حجم الناتج المؤقتة) لا تمارس تأثيرا على قرارات الاستثمار، حيث تتحدد تلك القرارات في ضوء تكلفة تعديلها وفقا للتغيرات المؤقتة للناتج، وبالتالي قد لا يكون قرار تعديل رصيد رأس المال كفء اقتصاديا. وتؤثر السياسة الانكماشية لبرنامج التكييف الهيكلي في الدول النامية على قرارات الاستثمار الخاص في الأجل القصير، نتيجة انخفاض معدلات نمو الناتج الكلي الحقيقي.

كما أن التوقعات تؤثر سلبيا على الاستثمار الخاص، حيث يؤدي الركود الاقتصادي لتأجيل قرارات الاستثمار حتى يتحسن المناخ الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي زيادة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار بسبب حالة التشاؤم السائدة.

د- سياسات سعر الصرف: تستهدف سياسات الاصطلاح الاقتصادي تخفيض الاتفاق من جانب، وإعادة تخصيص الموارد من جانب آخر، ولذلك يعتبر تخفيض سعر الصرف أحد المكونات الأساسية السياسات الإصلاح الاقتصادي. ويؤثر تخفيض سعر الصرف على جانبي العرض والطلب المحليين، وبالتالي يؤثر على الاستثمار الخاص.

فمن جانب الطلب يؤثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمار الخاص من خلال تأثيره السلبي على حجم الطلب المحلي (ارتفاع المستوى العام للأسعار) مما يخفض القيمة الحالية للأصول المالية لدى الأفراد، وبالتالي تقليص الإنفاق والطلب على مختلف السلع والخدمات وخفض الاستثمارات.

ومن جانب العرض، فان تخفيض سعر الصرف يستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يترتب بعض الآثار غير المحددة، مثل ارتفاع أسعار التجارة الدولية مقارنة بأسعار السلع المحلية، مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، في الأنشطة المنتجة لسلع التصدير مقابل تراجع الاستثمار في القطاعات المنتجة للسلع المحلية.

وتتسم الدول النامية بارتفاع المكون الأجنبي لمستلزمات الإنتاج، من السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات، لذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى ارتفاع التكاليف الحقيقية للمدخلات، وبالتالي تخفيض هامش الربح المحقق ويقل الحافز للاستثمار الخاص الجديد.

وتختلف آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على الاستثمار الخاص في الدول النامية، وفقا لظروف كل دولة وطبيعة هيكلها الإنتاجي ودرجة مرونته، ومدى مرونة الطلب على الواردات والصادرات الخاصة بها، وعلى قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

لقد أظهرت بعض الدراسات التطبيقية (Musalem1984 عن المكسيك و Solimano 1989 شيلي ودراسة Faini&Demelo 1990 عن عينة من 24 دولة نامية)، إلى وجود آثار سلبية التخفيض سعر الصرف على الاستثمار الخاص.

كما أظهرت بعض الدراسات عن تجارب دول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا وعدد من الدول الإفريقية عدم تأثر سعر الصرف الحقيقي على قرارات الاستثمار من الناحية الإحصائية. وأشارت إلى أن التقلبات غير المتوقعة، في أسعار الصرف تؤدي إلى تخفيض الاستثمار الخاص باعتبارها مؤشرا لعدم الاستقرار الاقتصادي.

ه- عدم الاستقرار الاقتصادي: تؤكد الدراسات على أن الطبيعة الثابتة للاستثمارات، وعدم قابليتها للتحويل إلى أنشطة إنتاجية تحدد السلوك الاستثماري للاستثمار الخاص، خاصية صعوبة تحويل القطاعات الإنتاجية القائمة إلى أنشطة أو فروع إنتاجية أخرى على الأقل بدون تحمل تكاليف إضافية، مما يحدد الإنفاق الاستثماري للمستثمرين المحليين والخارجيين في شكل استثمارات ثابتة وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد بشأن المناخ الاقتصادي العام، وعدم القدرة على التنبؤ بحجم الطلب الكلي المتوقع، وعدم استقرار نظم الحوافز والإعفاءات المقدمة وعدم التأكد من جدية الدولة على مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي أو التكييف الهيكلي، تؤثر سلبيا على الاستثمار الخاص في الدول النامية، حيث يفضل أتباع سياسة الانتظار والترقب قبل تنفيذ المشروعات الجديدة.

وتؤثر التغيرات الحادة وغير المتوقعة في معدلات التضخم على الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، حيث تؤدي إلى اختلال المعلومات بالنسبة للأسعار النسبية، وتزايد مخاطر الاستثمار طويل الأجل. وتظهر دراسة GREENE . J&VILLANUEVA . Dعلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم المرتفع ومستوى الاستثمار الخاص في عينة من 23 دولة نامية.

كما تعتبر التغيرات في سعر الفائدة مصدرا من مصادر عدم التأكد في الدول النامية، وذلك لتأثيرها على العوائد المستقبلية المتوقعة من الاستثمار، وبالتالي تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الاستثمارات وطبيعتها من حيث المدى الزمني، كما أن التغيرات في معدلات التبادل الدولي أو التخفيض الكبير في سعر الصرف من المؤشرات الهامة على عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يؤثر سلبيا على معدلات الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ويؤدي ارتفاع عبء المديونية الخارجية للدولة إلى عدم التأكد بشأن المناخ الاقتصادي العام، حيث يترتب عليه تراجع معدلات الاستثمار، حيث تمثل نوعا من الضريبة الضمنية على العائد الحالي والمستقبلي للاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى تخفيض الموارد المتاحة محليا لتمويل الاستثمار.

و كما يؤدي لنقص القروض الخارجية الجديدة، وبالتالي يؤثر على مستويات الاستثمار الخاص، نظرا الأهمية الدور الذي تلعبه الواردات من المعدات الرأسمالية أو مستلزمات الإنتاج في مشروعات الدول النامية. وخلاصة القول أن الدراسات استنتجت مجموعة من العوامل والسياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية وهي السياسات النقدية (طبيعة السواق المالية ودرجة تطورها)، مثل أسعار الفائدة المحددة إداريا، والتخصيص المباشر للائتمان وزيادة حجم الاستثمار العام في الاقتصاد، وتدني كفاءته الاقتصادية، بالإضافة للتغيرات في حجم الناتج الكلي وسياسات سعر الصرف.

3-5 : محددات الاستثمار الأجنبي

إن قرار الاستثمار في دولة معينة، يعتمد على عدة محددات، من حيث مدى تحقيقها لأهداف وطموحات وظروف الشركات الأجنبية المستثمرة.

فقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار في دولة معينة أو قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدولة.

ومن أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي:

- تكلفة عناصر الإنتاج: من عملة ومواد وأجور ونقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة.

- الاستقرار السياسي: إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة.

- حجم السوق: في الدولة المراد الاستثمار فيها، فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

- المناخ الاقتصادي للاستثمار: من حيث وجود أو عدم وجود قيد لمراقبة

العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية، وقوانين الاستيراد والتصدير، وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك.

- النظام الضريبي: وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.

- وجود منافسة قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.

- مدى توافر الموارد البشرية: وعناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها. إلا أنه في حالة عدم توفر الإدارة الكفأة في تلك الدول فان الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

إن الدول المستثمر فيها ليست مقتصرة فقط على الدول النامية، كما يردد بعض المؤلفين، فالاستثمارات الدولية تتمركز في الدول الغربية بشكل أكبر منها في الدول النامية، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستورد للاستثمارات الدولية في العالم.

4-5 : محددات الاستثمار على المستوى الكلي

إن دالة الاستثمار تقوم على أساس نظرية المشروع في الاقتصاد الجزئي. ولكي نصل إلى تصور كلي للاستثمار فانه يجب أن نكمل المحددات التي تطرقنا لها سابق بالنسبة للاستثمار على المستوى الجزئي، ومن أهمها (معدل العائد على الاستثمار) بعوامل أخرى.

أ- العلاقة بين معدل العائد (معدل الفائدة) والحجم الكلي للاستثمار

إن الانتقال بجوهر التحليل الكينزي من مستوى التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي يبين لنا أن هناك علاقة ارتباط بين الإنفاق الكلي، (رأس المال (+ (kالاستثمار في القطاع الغير إنتاجي + التغيرات في المخزون)، وبين معدل الفائدة أو معدل العائد (r).

$$K= f(r)$$

وكلما ارتفعت تكلفة الاقتراض لتمويل الاستثمارات، أي كلما كان معدل الفائدة أكثر ارتفاعا، كلما انخفضت الاستثمارات المحققة: الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. والطلب على الاستثمار على المستوى الكلي، (أو معامل الكفاية الحدية لرأس المال) يأخذ شكل منحنى طلب متناقص ينحدر من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين كلما انخفض سعر الفائدة.

ب- دالة الاستثمار على المستوى الكلي

- الاستثمار والتغيرات في الدخل الوطني: إن سلوك المنتج أمام أي زيادة في الطلب النهائي على السلعة التي ينتجها، يؤدي إلى مضاعفة الطلب على السلع الرأسمالية (الاستثمار)، وبالتالي يمكن القول بأن أي زيادة مبدئية في الدخل الوطني يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وما يتبعها من زيادة إضافية في الاستثمارات الجديدة.

ومنه يمكن استنتاج علاقة التتابع التالية:

~~التغير في الدخل~~ التغير في الاستهلاك ~~التغير في الاستثمار~~

وهكذا يمكن القول بأنه توجد على المستوى الكلي، علاقة بين الحجم الكلي للاستثمار، وبين التغيرات في الدخل الوطني.

فالزيادة في الدخل يترتب عليها زيادة في الاستثمارات، وتسمى هذه الأخيرة بالاستثمارات المحفوزة وهكذا فإننا نجد، بالإضافة إلى سعر الفائدة، كمحدد للاستثمار، متغيرات أخرى لتفسير سلوك الاستثمار على المستوى الكلي: مبدأ المعجل.

وبالتالي فالاستثمار هو دالة لمعدل أو سعر الفائدة و التغير في الدخل.

إن إدخال علاقة (المعجل) في دالة الاستثمار يفسر لنا حالات عدم الاستقرار والتقلبات في الطلب على الاستثمار بالنسبة للتغيرات في الطلب النهائي الذي يحفزه. وهكذا فإن الطلب على الاستثمار يخضع إلى تقلبات إلى أعلى (تعجيل)، وكذلك تقلبات هبوطية (تكميش أو انخفاض) والتي ترجع بدورها إلى تقلبات النشاط الاقتصادي.

- الاستثمار الكلي ومستوى الدخل: إن الدخل الوطني (القومي) يؤثر على الاستثمار ليس فقط عن طريق التغيرات ولكن أيضا عن طريق مستوي الدخل الوطني ذاته: حيث يكون الاستثمار كبيرا عندما يكون الدخل مرتفعا، وبالتالي فإن الاستثمار هو دالة لمعدل أو سعر الفائدة ومستوى الدخل الوطني. والاستثمار هنا يتناسب عكسيا، مع سعر الفائدة وطرديا مع مستوى الدخل. ولتوضيح هذه الحقيقة، فإنه يتعين الأخذ في الاعتبار المتغيرين الآتيين:

• **التوقعات:** إن قرار الاستثمار، هو بالتعريف قرار خاص بالمستقبل، وبالتالي فانه يتأثر إلى حد كبير بعامل التوقعات، وهذه التوقعات تعتبر بدورها دالة في مستوي الدخل الوطني. فهي تعتبر توقعات ملائمة أو غير ملائمة تبعا للتوقعات في مستوي الدخل الوطني، حيث يهتدي بها رجال الأعمال في تحديد التغيرات المختلفة لأسواقهم وهكذا فإن مستويات الدخل يمكن أن تؤثر على مستويات الاستثمار من خلال عمل التوقعات.

• **مستوى الأرباح:** إن زيادة الأرباح، تزيد من إمكانيات التمويل الذاتي وتبدو علامة ازدهار اقتصادي عام. وحدوث هذا يعني في نفس الوقت توقع توسع في الطلب في المستقبل. فالعلاقة قوية بين مستوى الأرباح والتي ينتظر تحقيقها، ومستوى الدخل الوطني.

- تأثير السياسات الاقتصادية على الاستثمار الكلي: إن كثرة وتنوع العوامل التي تحدد الحجم الكلي للاستثمار، وتؤثر فيه تجعل منه متغيرا شديد التقلب، بل يمكن القول بأنه أقل المتغيرات الكلية استقرارا. ويتطلب الاستثمار بصفة عامة إجراءات وسياسات اقتصادية التي تمن من مواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية، من رواج وهبوط للنشاط الاقتصادي.

كما أنه يتطلب أيضا نوعا آخر من السياسات الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية، وذلك بهدف توجيه تدفقات رأس المال نحو القطاعات الأكثر ملائمة، وكذلك نحو الاستثمار في الفنون الإنتاجية الأكثر ملائمة لتحقيق نموا مستقرا ومنتظما للاقتصاد الوطني.

وتعتبر السياسة الاستثمارية من قبيل السياسات غير المباشرة فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص، وفي حين تعتبر السياسة الاستثمارية مباشرة فيما يتعلق باستثمار وحدات القطاع العام أو الإدارات الحكومية.

6- الادخار وعلاقته بالاستثمار

إن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، ذلك أن:**الدخل = الاستهلاك + الادخار**

ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك لتكون:

وكذلك بالنسبة للميل الحدي للادخار والذي يمثل نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي:

ويتكون الادخار من مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع العائلي.

كما يعرف الادخار بأنه الجزء من الدخل المتاح الذي يتبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي أي أن:

الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

كما يعرف الاستثمار على أنه الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، أي أن:

الاستثمار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

فالادخار والاستثمار هما نظرتان مختلفتان لنفس الشيء، ولذلك فان الادخار والاستثمار الفعليين أو المحققين لا بد وأن يكونا متساويين أي أن:

الاستثمار الفعلي (المحقق) = الادخار الفعلي (المحقق)

أما الادخار والاستثمار المخططين، فليس من الضروري أن يتساويا، ذلك لأنه في المجتمعات الصناعية المتقدمة الادخار والاستثمار يتما بواسطة فريقين مختلفين من الأفراد ولدوافع مختلفة. ويمكن القول أنه في المجتمعات الاقتصادية الحديثة، أن الادخار يتم أساسا بواسطة القطاع العائلي، بينما الاستثمار يتم أساسا بواسطة قطاع الأعمال.

كما أن دوافع الاستثمار تختلف كلية عن دوافع الادخار، لكل هذا فإن الادخار المخطط (المعتزم) في المجتمع ليس من الضروري أن يكون مساويا للاستثمار المخطط (المعتزم) بواسطة المجتمع.

ومن ثم فإن عدم إتباعنا لسياسة اقتصادية سليمة، فإننا لا نستطيع أن نضمن توافر الاستثمارات اللازمة التحقيق التوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية.

فقد تكون هذه الاستثمارات قليلة لدرجة أنها تؤدي إلى حدوث بطالة، كما أنها قد تكون كبيرة لدرجة أنها تحدث تضخما، أي أن المجتمع سوف يتعرض لذبذبات من الانكماش وذبذبات من التضخم بين الحين والآخر، والادخار مع الاستثمار يحددان مستوى توازن دخل المجتمع.

أ- أهمية الادخار بالنسبة للاستثمار: تعتبر المدخرات المحلية، المتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع العائلي، المصادر الذاتية الأساسية لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

لقد برزت مشكلة ضالة معدلات الادخار في الدول النامية كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة، لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها الوطنية، لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة.

و لقد أشارت المناقشات الأولية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلى الأهمية الرئيسية لمعدلات الادخار بالنسبة للتكوين الرأسمالي وبالتالي للنمو الاقتصادي لهذه الدول. وعليه فإن رفع معدلات الادخار، يعتبر شرطا من الشروط الأساسية لمواجهة المشكلة الاقتصادية للدول النامية.

ولاشك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع معدل الادخار الوطني ليصل إلى المستوى المرغوب.

ب - أنواع الادخار: يمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، ادخار القطاع الحكومي، ادخار قطاع الأعمال.

- مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا

الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

ج - محددات الادخار في الفكر الاقتصادي: أعطى الفكر الكلاسيكي أهمية كبيرة لسعر الفائدة كمحدد للادخار الشخصي.

ولقد هاجم كينز في نظريته العامة التحليل الكلاسيكي في هذه الناحية، وبنى منطقه في هذا على القانون السيكولوجي الأساسي الذي صاغه لتحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك (الادخار) . وعند كينز يتحدد الادخار أساسا بالقدرة عليه، والتي تتحدد بالتبعية بالدخل الممكن التصرف فيه. كما يتحدد كذلك بالميل للادخار الذي تحدده عوامل موضوعية وأخرى ذاتية. وفي السنوات الأولى لظهور نظرية كينز، ساد اعتقاد بين الاقتصاديين بأنها أعطت تفسيرا كاملا عن الأوضاع الاقتصادية.

ولذلك حاول عدد منهم ومن الإحصائيين التحقق من أفكارها الأساسية قصد المساعدة في التنبؤ والتخطيط، ولكن اكتشفوا أن الحياة الاقتصادية أكثر تعقيدا، وأن الأهمية الحقيقية لهذه النظرية تكمن في أنها قطعت تيارا فكريا كان مستقرا، وفتحت الطريق أمام أفكار جديدة.

ولكن هذه الأفكار التي جاءت بها لا زالت بحاجة إلى تكملة وتحديد وبالذات دالة الاستهلاك. وتفصيل ذلك أن حاول بعض الاقتصاديين التنبؤ بالاستهلاك المستقبلي عن مستويات المداخيل المختلفة، ومقارنة هذه التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي في الماضي، فظهرت مأخذ على هذه النظرية تمثلت في عدم صلاحيتها كدالة استهلاك طويلة الأجل. بعكس ما أثبتته دراسة إحصائية أخرى لفترة قصيرة الأجل، أيدت عموما دالة الاستهلاك الكينزية.

ولقد أدى ذلك إلى فتح المجال أمام الاقتصاديين المعاصرين لإجراء توفيق بين نتائج هاتين الدراستين، وتبلور ذلك في إعادة صياغة نظرية كينز، فيما يتعلق بالدخل فيما عرف بنظرية الدخل المطلق وظهور نظريتين أخريين هما نظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم. وفي نفس الوقت كشفت هذه النظريات والدراسات الميدانية عن عوامل أخرى غير الدخل (اقتصادية كهيكل توزيع الدخل،

والمستوى العام للأسعار وكذلك حجم الثروة. وغير اقتصادية ممثلةفي العوامل الاجتماعية والشخصية) تؤثر على الادخار الشخصي.

7- أهمية الإستثمار

للاستثمار دور كبير، وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري (Bussery) وشارتوا (Charois) كما يلي:

أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية. والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال، والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.

والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، وندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى. وللإسراع في التنمية لابد أن تواكبه زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلالا.

بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي. كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والأطراف.

8- أهداف الإستثمار

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق مداخيل مناسبة لعوامل

الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.

- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستخدم ولزيادة نموه وتطوره.

- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى العوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.

- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، الإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.

- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي. - تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه،ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة. - توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

ب- الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة. ج- الأهداف الاجتماعية: ومنها:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

- القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة. - تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

د – الأهداف السياسية: ومن هذه الأهداف نذكر:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي

- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو الاستخدام السلم.

9- مخاطر الاستثمار

ترتبط مخاطر الاستثمار بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، وقد تشمل رأس المال إضافة إلى العوائد، فإذا كان العائد المحقق يساوي إلى العائد المتوقع فان المخاطرة تساوي الصفر.

كما أن مخاطر الاستثمار تعبر " عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها، ولذلك كلما زادت درجة الانحراف ارتفعت مخاطر الاستثمار ".

وترتبط مخاطر الاستثمار، برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة ومؤكدة، من خلال التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها مستقبلا وهذا يتطلب دراسة هذه المخاطر كالآتي:

• تتوفر بعض المشروعات الاستثمارات التي توصف بأنها استثمارات آمنة، ولكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا أو متوسطا.

• يفضل بعض المستثمرين المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة التي تصاحبها أقل درجة من المخاطر، وتحقق عائدا اقتصاديا محدودا، بينما يفضل البعض الآخر المشروعات التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا، ويصاحبها درجة عالية من المخاطر.

• يساعد تصنيف المشروعات الاستثمارية، وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها والتي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع منها.

• اختيار المشروع الاستثماري، الذي يحقق عائدا اقتصاديا يتلاءم مع رغبة المستثمر وقدرته على

تجنب أو قبول المخاطر.

• تحديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر، ويجب تجنبها إذا كانت تهدد كيانه المالي وبقائه في مجال الأعمال.

• القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل، عند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية آخذين في الاعتبار تقدير المتغيرات المحتملة الحدوث.

• تقدير نوع وطبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري، والتي يمكن تصنيفها إلى

- مخاطر الأعمال وهي مرتبطة بالنشاط الإنتاجي وفقا لحالة العرض والطلب على منتجات المشروع.

- المخاطر المالية والتي ترتبط بالنشاط وبقدرة المستثمر على توفير الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة، لتنفيذ المشروع بتكلفة أقل من معدل العائد على الأموال المستثمرة، أخذين في الاعتبار قوى العرض والطلب في السوق المالي.

وبناء على ما سبق تبرز أهمية تقييم وتقدير مخاطر الاستثمار، لأنه من الصعب تجنب هذه المخاطر كلية، وضرورة اتخاذ القرار الاستثمار باختيار المشروع الذي يساعد في تحقيق أفضل عائد اقتصادي.

المحور الخامس: النمو والتنمية الاقتصادية

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة هامة في مختلف دول العالم خاصة النامية منها التي تحاول الخروج من دائرة التخلف الذي تتمثل أبعاده الأساسية في الفقر، البطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ونتيجة لهذا ظهرت العديد من النظريات تحاول كل منها وضع تصور للسياسة التي تنتهجها الدول النامية لتحقيق التقدم الاقتصادي.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة توجيهات لكل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية مثل نفقات الدولة، النظام النقدي والمالي والعلاقات الخارجية وإقامة المنظومة القانونية وباقي المنظومات الأخرى، وهناك من يرى أن السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي وتكون هذه التصرفات كثيرة حتى تعكس المفهوم، كما أن السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية بشكل عقلاني وواع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

أ- مضمون السياسة الاقتصادية: السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر السياسة العامة وتتضمن جملة من الحقائق المرتبطة بالأهداف والوسائل مثل: تحديد الأهداف كالنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات وتقليص الفوارق وتنمية القطاعات الإستراتيجية واستقرار العملة والأسعار والتضخم، وهناك كذلك مبدأ تدرج الأهداف لأنها قد تكون غير منسجمة مما يكبح الاستثمار ويعرقل نمو الدخل والعمالة، وهناك كذلك تحليل الارتباط بين الأهداف فعند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح هذه العلاقات مثل العلاقة بين الربح والأجور، النشاط الاستثماري وضعف الطلب والقدرات الإنتاجية، وأخيرا هناك اختيار الوسائل لتحقيق أفضل الوضعيات تبعا للغايات والأهداف، حيث ترتبط هذه الوسائل بالهدف المراد بلوغه، وتعتبر هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية وتتمثل في:

- السياسة النقدية.
- سياسة الصرف.
- السياسة الجبائية.
- السياسة الميزانية.
- سياسة المداخيل.
- السياسة الاجتماعية.

إن هذه السياسات بارتباطاتها وتشعباتها هي التي تساهم في إنجاح السياسات التنموية أو سياسات التنمية المستديمة مثل التهيئة العمرانية والبناء والسكن والفلاحة والنسيج الصناعي والمحافظة على البيئة وسياسات الأسعار والسياسات الاجتماعية وسياسات البحث العلمي والتكنولوجيات المتقدمة.

ب - أنواع السياسات الاقتصادية: اعتياديا هناك خمسة أنواع للسياسة الاقتصادية:

- سياسة الضبط والتعديل: تتعلق هذه السياسة بالحفاظ على التوازن العام بتخفيض التضخم وتوازن ميزان المدفوعات و استقرار العمالة وصرف العملة الوطنية وكذلك تقليص الضغوطات الاجتماعية.

- سياسة الإنعاش: تهدف هذه السياسية إلى إعادة تفعيل الطاقات الإنتاجية المتوفرة وفق مبدأ التكثيف تارة والتوسع تارة أخرى ويتم ذلك عن طريق تحفيز الاستثمار والأجور والاستهلاك وتسهيلات القروض وهذه السياسة مستوحاة من الطروحات الكينزية، ونلاحظ أن هناك إنعاش عن طريق الاستهلاك وإنعاش عن طريق الاستثمار مثل الذي تتبناه الجزائر منذ حوالي أربع سنوات لكن رغم ذلك نجد تغلب الطابع الاستهلاكي على الطابع الإنتاجي.

- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

- سياسة الانكماش: تهدف إلى تقليص ارتفاع الأسعار عبر الاقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية مما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

- سياسة التوقف ثم الانطلاق: تم اعتمادها في بريطانيا وتقوم على التناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

هناك أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية والتي يجب أن تكون مرنة لتحقيق الرفاهية العامة، وقد الخص كالدور هذه الأهداف ضمن ما يعرف بالمربع السحري وأقطاب هذا المربع السحري تتمثل في: النمو، التوازن، التشغيل، استقرار الأسعار.

2- مفهوم النمو الاقتصادي

يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في المداخيل، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي. ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات.

ومنذ قيام الثورة الصناعية عام 1760 حتى اليوم حققت العديد من الدول تقدما اقتصاديا واجتماعيا هائلا، هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو ما يطلق عليه (النمو الاقتصادي) وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه: (مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي) ويفهم من ذلك أن النمو الاقتصادي يعني ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف العفوية دون اتخاذ تدابير معتمدة في صورة أو أخرى .

إن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بهذه الصورة التلقائية لابد- ما تدل على ذلك دراسة التاريخ الاقتصادي - أن تعترضه الأزمات والبطالة ومن ثم فان معدل النمو قد يكون في بعض الفترات سالبا. من هنا لكي ينمو الاقتصاد لابد من إيجاد وخلق الظروف اللازمة للنمو، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج، وضرورة اختيار أفضل طريقة الاستخدام تلك الموارد، بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتعتمد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية على العنصر التكنولوجي، من هنا يعتبر التغير التكنولوجي عنصرا لضمان كفاءة استخدام تلك الموارد ويعتمد التغير التكنولوجي على التالي:

- مدى توافر مهارات إدارية في الدولة.
- مدى جودة التعليم.
- المنفق على البحوث و التطوير.
- الحوافز المقدمة للتوصل إلى الاختراعات.

وقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أ- سياسات جانب العرض: وتتمثل في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال ما يلي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية.

- تشجيع التعليم والتدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الإنفاق على

البحوث والتطوير، بما يساعد على إيجاد طرق أكثر كفاءة في الإنتاج. ويقوم الاستثمار بدور هام في تحفيز العرض، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها إحدى محددات النمو الاقتصادي.

ب- سياسات جانب الطلب: وتنصرف إلى تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكي الفعال باستخدام العديد من الوسائل، ويأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على المداخيل لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل الكلي الفعال.

- خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الكلي.

وتؤدي زيادة الطلب الكلي الفعال باستخدام الأدوات السابقة إلى اتساع حجم السوق في الدولة، وبالشكل الذي يحفز الاستثمار الخاص ويزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، للاستفادة من اتساع حجم السوق المحلي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الجانب الآخر، ركز الاقتصاديون عند تناولهم لظاهرة النمو الاقتصادي، باعتبارها تعبيرا عن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الاستهلاك، وذلك وفقا لرأي كل من Brennery عام 1966، على أن استمرار النمو يتطلب ضرورة إحداث نمو في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج. أو الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي كتعبير للنمو الاقتصادي وهو المفهوم المتبع في هذه الدراسة. وتوفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي:

- المحدد الأول: ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال المادي و رأس المال البشري.

- المحدد الثاني: ويتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

- المحدد الثالث: ويتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا. في تلك المحددات فإن الدول الأكثر فقرا، والتي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، يمكنها أن تحقق ذلك بمعدل أسرع مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

إذ تعاني الدول النامية من انخفاض نسبة رأس المال / العمل، وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمارات الجديدة لخضوع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة، وبما يؤدي إلى إحداث زيادة سريعة في تراكم رأس المال.

كما يمكن لتلك الدول أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الدول التقدمة دون حاجة إلى إعادة اختراعها، وذلك بعدة طرق أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعلق ما سبق بالمحددين الأول

والثالث، حيث يظهر فيها بوضوح الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمحدد الثاني فإن تحقيقه يتطلب توفر مؤسسات اقتصادية تساعد على تراكم رأس المال، والتخصيص الكفء للموارد والعمل على سرعة انتشار التكنولوجيا، ويتم ذلك من خلال التالي:

- العمل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وبما يمكن من كفاءة تخصيص الموارد وفقا لمبدأ الميزة النسبية، والاستفادة من التعليم عن طريق الاستفادة من كل ماهو جديد في مجال الإدارة والتكنولوجيا المصاحبين للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لأن يقوم بدور هام في إعادة تخصيص الموارد.

- استخدام السياسات اللازمة لتشجيع الادخار المحلي بأدواتها المختلفة، وبما يؤدي إلى تدني فجوة الادخار

- الاستثمار) في الدول النامية، ويتم ما سبق من خلال عدة أساليب مثل مكافحة التهرب الضريبي وضغط الإنفاق العام. كما تستخدم بعض الدول ما يسمى بالادخار الإجباري.

- تشجيع المنافسة الداخلية من خلال إتباع العديد من الوسائل مثل عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار

منتجات القطاع الخاص، تحرير إجراءات الاستثمار والتجارة الخارجية، وبالشكل الذي يفرز منتجات محلية جديدة تصمد أمام مثيلاتها الأجنبية، وبما ينعكس في زيادة الصادرات للدول النامية، وبالتالي المساهمة في تحقيق معدل نمو مرتفع.

كما يمكن أن يتأتى ذلك من خلال تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، والذي يؤدي إلى خلق منافسة مع الشركات المحلية، وبما يفيد الدولة المضيفة.

- التركيز على إستراتيجية التصنيع القائمة على تشجيع الصادرات، دون الاعتماد على إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، حيث أوضحت الدراسات الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تلعب

دور كبير في هذه الإستراتيجية.

يتضح مما سبق أهمية الاستثمار بشتى أنواعه في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف في الدول النامية. من هنا لجأت العديد من الدول إلى تشجيع وتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تقديم كافة التسهيلات والحوافز والضمانات اللازمة لتوفير عوامل ترقيته وجذبه، اقتناعا من تلك الدول بالدور الهام الذي يقوم به في تحفيز النمو الاقتصادي.

3- مفهوم التنمية الاقتصادية

إن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لابد من اتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات المعتمدة.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

من خلال التعريف نستنتج ما يلي :

- أن الزيادة السريعة الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدف ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان

الاقتصاد الوطني والمقصود بذلك هو التغيير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنيان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني مثل نسبة الناتج من قطاع الصناعة إلى عدد أفراد القوى العاملة في المجتمع. أي أن التنمية الاقتصادية لا تحقق فقط في (التغيير الكمي) المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على (تغيير وصفي) يتمثل في تغيير وتطوير بنيان الاقتصاد الوطني.

- أن زيادة الدخل الوطني لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد، فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني بنسبة معينة (3%) مثلا ويزيد عدد السكان بنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد باعتبار أنه خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان لذلك لا يمكن القول أن هناك تنمية اقتصادية إلا إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان بحيث يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد.

- أن زيادة متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية، وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة. وحتى يمكن تقدير متوسط دخل الفرد الحقيقي لابد من تعديل التقدير النقدي للدخل الوطني في السنوات المتتالية، وذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية والأرقام القياسية لأسعار السلع الإنتاجية، بحيث يتم تقدير الدخل الوطني في هذه السنوات بوحدات من النقود ذات قوة شرائية ثابتة.

- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، وعلى هذا الأساس فإن مجرد الزيادة الطارئة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية فعلى سبيل المثال قد تحصل الدولة على قروض ومساعدات فنية من الخارج تستخدمها كاستثمارات، إن

لم تكن قد أحدثت تغيرات جذرية في الهيكل والبنيان الاقتصادي للمجتمع، فإن آثارها تكون مؤقتة ومن ثم لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية.

- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية بمعنى الكلمة إلا إذا استفادت منها الغالبية العظمى من الأفراد، وبعبارة أخرى فان الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب إلا تكون خاصة بفئات معينة من المجتمع دون الفئات الأخرى. وإنما المفروض أن تمثل زيادة شاملة لدخل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وللتنمية الاقتصادية محددات أساسية تتمثل في السكان، القوى العاملة، رأس المال، التنظيم.

أ- تطور مفهوم التنمية الاقتصادية : لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني " النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. وقد ربط آثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوي الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة (Sustainable Development)، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه " التنمية المستديمة " والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

أي أن التنمية المستديمة "هي ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم.

ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها "، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعويض الأجيال المقبلة. مثال ذلك الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الآمنة. ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة أو المتواصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع ويستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة.

ومن هذا المنطلق فان التنمية المستديمة أو المستمرة تتضمن عددا من العناصر أهمها:

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها.

- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.

- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

ب- نظريات التنمية الاقتصادية: من بين أهم المشاكل التي تعترض سبيل القائمين بالتنمية في مختلف الدول في كيفية اختيار الإستراتجية الملائمة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف المرجوة من في ظل الأوضاع الاقتصادية الوطنية.

- نظرية جوزيف شومبيتر في التنمية الاقتصادية: يعتبر جوزيف شومبيتر JOSEPH Schumpeter أحد اقتصاديي القرن العشرين الذين وجهوا اهتماما خاصا لدراسة التطور والنمو الاقتصادي، وقد وردت معظم أفكاره حول النمو الاقتصادي في كتابه الذي أسماه نظرية التنمية الاقتصادية سنة 1911، والشخصية الرئيسية في تحليله للتنمية هي المنظم، والذي يقصد به ذلك الرجل ذو النظر الثاقب الذي يلمح فرص تقديم وسيلة حديثة للإنتاج أو سلعة جديدة، ومن ثم يسعى لاستخدامها بتدبير المال اللازم وجمع عوامل الإنتاج، ونظرا للاهتمام الكبير الذي أبداه شومبيتر لمفهوم المنظم في مجال التنمية الاقتصادية، فإنه قام بدراسة أبعاد النموذج المنظمي والتنمية، ورأى أن المنظم هو أولا وقبل كل شيء مجدد ينفذ توليفات جديدة، ومن ثم يقدم القوة الدافعة للتنمية، وانتهى إلى أن المذهب المنظمي يتضمن نشاطا ناجحا يهدف إلى المبادرة بالقيام بمشروع يهدف إلى المبادرة بالقيام بمشروع

يستهدف الربح أو الحفاظ على المشروع وتنميته، وغالبا ما تكون هذه النزعة مرتبطة في التنمية الاقتصادية بالاستعداد لتحمل المخاطرة.

- نظرية النمو المتوازن: ترتبط هذه النظرية أساسا بالاقتصادي راغنار نوركسR.NURKS وترتكز على أن تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني لا يتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، وهذا ما يؤدي حتما إلى نمو جميع هذه القطاعات بشكل متوازن، لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، وحسب رأي مؤيدي هذه النظرية أن الاستثمار في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من الضروريات الاقتصادية للمجتمع، وهذا ما يؤدي حتما إلى استقلال الاقتصاد الوطني، إن هذه النظرية تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات خاصة تلك الموجهة لتلبية الطلب الاستهلاكي الداخلي وهذا ما سيعمل حتما على توسيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- نظرية النمو غير المتوازن: تقوم هذه النظرية على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، وبالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى بروز الحاجة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق يؤكد هيرشمانALBERT . HIRSCHANأن انطلاق الاستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي إلى خلق مشاريع أخرى وهذا ما يقودنا إلى تحقيق التوازن، كما يرى أن أنسب الطرق للتنمية هي عندما يؤدي اختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الاتجاه.

- نظرية الدفعة القوية: يقول صاحب هذه النظرية أن علاج التخلف يتطلب في مرحلته الأولى دفعة قوية من الجهود والتضحيات تبذل في نفس الوقت، وأن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى

نفس النتيجة إذ لا يؤدي إلى التطور اللازم في البنيان الاقتصادي ولا تمهد الطريق للتنمية، مما تعني نظرية الدفعة القوية ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية، وينطوي مبدأ الدفعة القوية عند رونشتين رودان ROSENSTEIN-RODANأن التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد حاول هذا الاقتصادي وضع أسلوب للتصنيع بالدول النامية بانتقاده النموذج التصنيع الروسي القائم على بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل معتمدا أساسا على الصناعات الثقيلة مما استلزم قدرا هائلا من الموارد، لهذا يرى أصحاب هذه النظرية على أن الأسلوب الأمثل للدول النامية ينطلق من توجيه حجم كبير دفعة قوية من الاستثمارات في مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، في حين أن إقامتها على انفراد لم يكن ليحقق تلك الجدوى.

- التصنيع كأسلوب للتنمية الاقتصادية: تعاني الدول النامية من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وهنا تظهر أهمية عملية التنمية في تصحيح هذه الاختلالات، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن التصنيع هو الأسلوب التنموي الوحيد القادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية، ولقد اختلفت استراتيجيات التصنيع بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية.

تتبع الدول الرأسمالية إستراتيجية التصنيع التلقائي القائمة على اعتقاد أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى لتحفيز المستثمرين على إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الزيادة على السلع الاستهلاكية والوسيطية يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات والآلات ومختلف السلع الرأسمالية وبالتالي تنمو الصناعات الثقيلة.

أما الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سابقا فانتهجت إستراتيجية التصنيع الأساسي وتتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء أولوية كبرى للصناعات الثقيلة، إذ تتمثل عملية التصنيع في هذه الدول في بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تنتج المعدات والآلات التي تستخدمها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

وفي الأخير لابد من تحديد التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية، خاصة و أن كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أي زيادة الاستثمار المنتج، حيث يميل عدد كبير من الاقتصاديين إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي عند الحديث عن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يتم استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما، لكن الاختلاف بين المصطلحين يبقى واضحا.

حيث يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتمعن في هذه التعريف نجد أن النمو الاقتصادي يتوقف على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.

- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

بالتالي فالنمو الاقتصادي يركز على نصيب الفرد من الدخل الوطني أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية هذه السلع والخدمات.

أما التنمية الاقتصادية فتتعدد مفاهيمها لكنها تتفق في أنها تعني العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل

الاقتصادي للدولة، وبصورة أخرى يعتبر النمو عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية لكنه لا يكفي لوحده بل يجب توفر العناصر التالية:

- التوزيع المناسب و العادل للدخل بين أفراد المجتمع، أي زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني.

- تشغيل أكبر قدر ممكن من القادرين والراغبين في العمل، بالإضافة إلى الزيادة في تراكم رؤوس الأموال، و تحسن مستوى التقدم التكنولوجي.

- العناية بالمسائل الحضارية وتحسين الظروف الاجتماعية.

المحور السادس: البطالة

وجدت البطالة كظاهرة في أغلب المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، فدراسة البطالة وخلق فرص الاستثمار الوطني يسمح بتحديد حجمها مسبقا وكذا نسبتها في أي بلد كان، إضافة إلى ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الظاهرة من إحباط ويأس وبالتالي ظهور بعض الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، والدولة الرشيدة هي تلك الدولة التي تفهم بطريقة مثلى أن الدورة الاقتصادية النشيطة لا تخلو من ظاهرة البطالة، وهذا ما سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي والوطني من حيث انتعاشه وتنوعه ونهوضه، مما يؤدي إلى توفر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن الدورة الاقتصادية لها دور أساسي في تشكيل اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها، لأن البطالة عادة ما ترتبط وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول، حيث تظهر البطالة جليا وتزداد نسبها في حالة الركود الاقتصادي العام وكذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة عن أسباب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة عوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

فالبطالة هي وصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه، : كما أن البطالة تعني عدم حصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد وكان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بأسبوع البحث ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد.

1 - مفهوم البطالة

تعبر البطالة عن الحالة التي تظهر عندما يكون هناك من يرغب في العمل ولا يجد عملا، والكلمة لذلك تستخدم للدلالة على بطالة إجبارية، أي لا يختارها الفرد بحريته، حيث هناك من يغفل أن لا يعمل بسبب أو لآخر، وتهدف الحكومات في الدول المتطورة ومنذ حقب عديدة إلى إنقاص البطالة الإجبارية، إلى أدنى حد ممكن، وقد اعتبر هذا الحد الأدني ما يعادل 1.5 % من مجموع القوى العاملة، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين ومنهمA.W.PHILIPS و كذلكF.W.PAISH ، أن مثل هذه السياسات الحكومية لا تتفق مع مكافحة التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويشير ذلك إلى الحاجة إلى إعادة النظر في تركيب النشاط الاقتصادي في مجموعه في كل دولة وإحداث التغيرات الضرورية أو إلى إعادة النظر في السياسات المختلفة التي تتبعها الحكومات تجاه البطالة والتضخم والأسعار والأجور.

إن توافر الشروط الخاصة بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وسوق العمل، سوف يؤدي إلى أن تكون الحالة الوحيدة للتوازن في النظام الاقتصادي هي حالة التوظيف الكامل

وأن تفاعل قوى العرض والطلب ستضمن في واقع الأمر الوصول إلى هذه الحالة، وهذه الحالة تتطلب استغلال جميع القوى العاملة في سوق العمل، وإذا كانت هناك قوي قادرة على العمل ولكنها معطلة إجباريا أو اختياريا فإن هذا المفهوم يدعى بالبطالة.

تمثل البطالة أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للأفراد والحكومات لما لها من آثار سلبية على النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، وهكذا نجد أن الكثير من الدول في عالمنا المعاصر تسعى إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد عدد العاطلين عن العمل ونسبتهم مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسبة البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم، إن الاهتمام الكبير بهذه القضية يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع.

- قوة العمل: يشير هذا المفهوم إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم سن العمل المسموح به قانونيا في كل دولة سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ضمن المشتغلين أو المتعطلين، وهذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير المشتغلين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل. ا **- حجم البطالة ونسبتها:** يتحدد حجم البطالة من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين، أما نسبة البطالة فتحتسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل من أبناء البلد ذكورا وإناثا، مع ضرب النسبة ب 100%، وعليه فإن:

نسبة التعطل (البطالة) = (حجم البطالة (عدد العاطلين)/ إجمالي القوة العاملة) x100.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسيين:

الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا للدخول كقوة عمل، أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلا عن العمل، فمعدل البطالة إذن هو مقياس الحجم البطالة في وقت ما، وفي بريطانيا يحتسب هذا المعدل بقسمة عدد المتعطلين الذين تظهر بطاقاتهم الخاصة بالتأمين الاجتماعي لدى مكاتب التشغيل على مجموع القوة العاملة في الدولة وضرب ناتج القسمة في 100، بمعنى يحسب المعدل على أساس نسبة مئوية من القوة العاملة، وفي دول أخرى، يحسب المعدل على أساس استقصاء دوري بالمعاينة كما هو الحال في الولايات المتحدة

الأمريكية، لذلك لا يمكن مقارنة معدلات البطالة بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف تعريف البطالة واختلاف طرق جمع المعلومات عن عدد المتعطلين.

- التوظيف الكامل: يعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظيف كامل عندما لا يوجد إلا البطالة الاحتكاكية فقط، بمعنى أن كل من يرغب في العمل بمعدل الأجر السائد في هذا النوع من الأعمال، لا بد أن يحصل عليه، إلا أنه بسبب الاضطرار إلى التعطل عندما يرغب الفرد في الانتقال من عمل إلى عمل أخر، لهذا لا بد أن يوجد في أي وقت من السنة وفي أي دولة قدر معين من البطالة وهي التي نسميها بالبطالة الاحتكاكية، لذلك نلاحظ أن مستوى التوظف الكامل، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي PIB الذي يترتب على هذا المستوى يقيس إنتاج الطاقة الإنتاجية بكاملها في المجتمع في وقت معين، أي أقصى إنتاج يمكن أن يحققه الاقتصاد الوطني في دولة ما وفي وقت ما عندما تكون جميع الموارد في حالة توظيف كامل بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه.

وهناك نقاش بين **الاقتصاديين الكلاسيك والاقتصاديين الكينزيين**، حيث يعتقد الكلاسيك أن توازن النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا عند مستوى التوظيف الكامل، فهما وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن تحقق أي منهما، يعني تحقق الأخر، حيث يعتقدون أن القوى الاقتصادية إذا تركت دون أي تدخل فلا بد أن تؤدي إلى التوظيف الكامل، وبذلك يتحقق التوازن العام.

أما **كينز ومدرسته** فيعتقدون أن التوازن يمكن أن يتحقق دون مستوى التوظيف الكامل، حيث أن توازن الاستثمار مع الادخار يؤدي إلى تحقيق التوازن عند مستوى منخفض للدخل الوطني (الناتج الوطني)، لكن هذا لا يساعد على تحقيق التوظيف الكامل، فلهذا يعتقدون أن التوظيف الكامل هو حالة يجب أن يسعى المجتمع إلى تحقيقها وإحداثها بالعمل على رفع مستوى الاستثمار. أي ذلك المستوى الذي يؤدي إلى تزايد الناتج الوطني ووصوله إلى المستوى الذي يتفق والتوظيف الكامل، فإذا لم يكن من الممكن أن يرتفع مستوى الاستثمار بفعل العوامل الاقتصادية الحرة، فلا بد أن تتدخل الدولة بإنفاقها وباستخدام أدواتها التي تتضمن **السياسة المالية والسياسة النقدية** لتحقيق هذا المستوى.

لا بد من الإشارة إلى قانون **آرثر** أكان (Arthur.Okun)الذي يوضح: أن هناك **علاقة عكسية** بين تغير الدخل الوطني وتأثيره على البطالة، أي أنه إذا انخفض الدخل الوطني ب 2% مثلا، فسوف يقابله زيادة في البطالة بمقدار 1%، وإذا ارتفع الدخل الوطني بنسبة 2% فسوف يقابله انخفاض في البطالة بمقدار 1%. ويشير قانون **آرثر أكان**: أنه عند انخفاض الدخل الوطني، فإن ذلك يعني تراجع الناتج المحلي، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس على مستوى التشغيل، لأن مفهوم ناتج وطني أقل يعني إنتاجا أقل مما يمكن، وهذا يعني عدد أقل من العمال فقط يستطيع العمل والذي يعني كذلك وجود بطالة،

وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع الناتج الوطني يعني زيادة أكثر، مما يعني عدد عمال أكثر وهذا يؤدي إلى التخفيف من البطالة.

2- أنواع البطالة

كما سبق أن ذكرنا، فإن تعريف البطالة يختلف باختلاف البلدان مع وجود قواسم مشتركة بينها، وتبعا لذلك يمكن أن نقول أن هناك اعتياديا أربعة أنواع من البطالة، تتمثل في:

- البطالة الاحتكاكية: عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل والانتقال للبحث عن الوظائف الأنسب والأفضل، وتكون هذه الظاهرة في بلد كالجزائر، عند الحصول على شهادة جامعية عليا، حيث يبدأ حاملها بالبحث عن منصب عمل بديل ويحبذه أن يكون قريبا من مقر سكناه، بغض النظر عن المردودية التدريبية والمعلوماتية والعلمية.

- البطالة الهيكلية: هي عبارة عن الحالة التي تتعطل فيها أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني من طبيعة العمل المتوفرة.

- البطالة الدورية: هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد الوطني ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فالكساد على سبيل المثال يؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني، أي تعطيل جزء من قوة العمل، وفي حالة الازدهار سوف تنخفض هذه النسبة نظرا لإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة.

- البطالة الموسمية: هي تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها، حيث يواجه بعض العمال بطالة وتعطل في مواسم معينة بسبب انتهاء موسم سلعهم أو حرفهم.

- البطالة المقنعة: تعبر عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة وجودها في أعمال أو وظائف يتقاضون عنها أجورا لكن إسهامهم في إنتاجية العمل تكاد تكون معدومة.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

تكمن هذه الآثار في الآتي ذكره:

أ- الآثار الاقتصادية للبطالة:

- تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن؛

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، وعدم استغلال هذا العنصر يضيع على الاقتصاد الوطني فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج كما ونوعا من خلال تكثيف الإنتاج والاستخدام اللامتناهي للطاقات الإنتاجية والتكنولوجيات الجديدة؛

- تعتبر البطالة هدرا وتبذيرا وتضييعا للطاقات الاقتصادية والتفريط في مورد نادر هو عنصر العمل، خاصة بطالة الإطارات الجامعية والإطارات التي تجاوزت سنا معينا، فعامل السن للإطارات الخبيرة لا معنى له في فعالية تسيير المؤسسات والاقتصاد الوطني برمته؛

- إن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الاستثمار؛

ب- الآثار الاجتماعية للبطالة: تتمثل هذه الآثار في الآتي ذكره:

- التفكك الأسري للقوة العاطلة أو المعطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للأسرة مما يؤدي إلى بروز النزاعات وبالتالي الانحراف في بعض الأحيان وما ينعكس على التحصيل المدرسي وغير ذلك؛

- الاضطرابات النفسية والعصبية للمتعطلين عن العمل مما يدفعهم إلى ارتكاب جرائم لتعويض النقص النفسي والمالي والمادي الناجم عن التعطل عن العمل؛

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء وغير ذلك، فالتشغيل يضمن إذن الاستقرار الأسري والاجتماعي؛

المحور السابع: التضخم

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء، وذلك باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية أهمها: حركات مستويات الأسعار، حركات استحداث التنمية، ومعدلات النمو الاقتصادي.

ولقد تبلورت أهمية البحوث المتعلقة بالتضخم في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعا لذلك فإنه يشكل عبئا على الاقتصاد و عائقا أمام استحداث التنمية فيه، وإما أن يكون وسيلة تنموية وتبعا لذلك فإنه يشكل دعامة لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد.

1- مفاهيم عامة حول التضخم

من المتفق عليه بين مفكري الاقتصاد والمالية أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، وبالتالي فقد اختلفت تعاريفهم ووجهات نظرهم لهذا المصطلح باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه. فالتعريف الذي نادى به مفكر القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي نادى به مفكرو القرن العشرين، بل وقد يختلف التعريف في نفس الفترة. . فكلمة تضخم تعني معاني كثيرة عند علماء الاقتصاد والمالية وكل منهم يبني مفهومه لهذه الكلمة ويحدد المقصود منها بناء على أسس وضوابط اقتصادية اقتنع بها.

أ- تعريف التضخم: يعرف piru التضخم على أنه: زيادة في النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات، أي أنه: الارتفاع المستمر المحسوس في المستوي العام للأسعار، واستنادا إلى هذا التعريف لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار قليل جدا وغير محسوس. ويعرف Grouther التضخم بأنه: الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع. واستنادا إلى بيجو فإنه تحصل حالة التضخم: عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك المداخيل. وعموما فإن التضخم يعرف على انه ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد على مدى فترة زمنية قد تطول كثيران

ب- نظريات التضخم: من بين أهم هذه النظريات نذكر:

- التضخم الناشئ عن الطلب: يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات (أي مجموع اتفاق الأفراد، والمشاريع والحكومة) متجاوزا العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.

والمنطلق النظري والفكري لهذه النظرية يعود إلى الاقتصاديين فيكسل وكينز حيث يرى فيكسل أن كمية النقود لا تؤثر مباشرة على الأسعار وإنما بطريقة غير مباشرة، وذلك أن كمية النقود الجديدة التي تحصل عليها المشاريع من المصارف نتيجة زيادة حجم الودائع، نزيد في معدل الاستثمار وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب الكلي نتيجة زيادة الاتفاق في حين أن عرض السلع يبقى ثابتا، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار نتيجة سلوك المشاريع وهي تتخذ قراراتها الاستثمارية. وجاء كينز وعمم الفكرة السابقة في صورة أكثر وضوحا، فقال بأن التضخم من خلال الطلب يتخذ شكل حلقة دائرية، تبدأ أولا عن طريق الزيادة في فائض الطلب النقدي أيا كان سبب هذه الزيادة (اتفاق حكومي، اجتماعي، إسكاني، تجهيزي ...) مما يؤدي إلى نقص العرض بموازاة الطلب.

حيث يؤدي الفائض في الإنفاق إلى زيادة الأسعار، فتعمد المشاريع إلى زيادة الإنتاج رغبة في زيادة الأرباح، وهذه العملية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، ومن ثم زيادة الأجور وبالتالي زيادة القدرة الشرائية أي زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب وهكذا تتحقق الدورة السابقة مرة أو عدة مرات (زيادة في الإنتاج، ارتفاع الأجور، زيادة في الطلب)، وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الزيادات في الأسعار، وسوف تستمر الضغوط التضخمية أقوى فأقوي ذلك أن العمل على إنتاج زيادة متوازنة من السلع بموازاة الطلب قد تكون ممكنة في المرحلة الأولى، أي مرحلة التشغيل الجزئي، بينما يختلف الأمر عندما يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل لكافة موارده، فيعجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة الطلب وقد عبر كينز عن ذلك بفكرة الفجوة التضخمية.

- <u>التضخم الناشئ عن التكاليف:</u> ينشا التضخم حسب هذه النظرية لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي كان يمكن أن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية.

فالمنتجون يرغبون في الحصول على أرباح أعلى، والعمال يرغبون في الحصول على أجور أكبر وكلاهما بهذا التصرف يقودان إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وينشأ هذا النوع من التضخم في الصناعات الخاضعة لدرجة ما من الاحتكار حيث يستطيع البائعون تحديد الأسعار والأجور بشيء من الحرية، وكذلك عندما تهيئ الأوضاع التنافسية غير التامة لمنشآت الإنتاج والنقابات شيئا من الإشراف والتحكم في أسعار منتجاتها وخدماتها.

وينتج عن مثل هذا التضخم ارتفاع في التكاليف وانخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات حيث يحتمل أن يتبع ذلك ارتفاع جديد في الطلب الكلي فترتفع الأسعار مرة أخرى مما يقود أخيرا إلى ارتفاع جديد في التكاليف، خالقا بذلك عملية تضخمية تراكمية وسباقا بين الارتفاع في التكاليف والارتفاع في الأسعار، فتزايد في الطلب الكلي...

- التضخم الهيكلي: وهو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها، وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي للاقتصاد حتى ولم يكن الطلب الكلي نفسه مرتفعا ويرتكز هذا التفكير أيضا على وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضا، إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد. إذ أن التغير في تركيبة الطلب في اقتصاد ديناميكي أمر طبيعي وضروري نتيجة التغير المستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا مستمرا في توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا وجغرافيا ومرونة في الأسعار والأجور، وهي شروط يصعب تحققها في الاقتصاديات النامية، وهذا ما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة انخفاض الطلب الكلي.

كانت النظريات التي تفسر التضخم والتي استعرضناها أعلاه هي السائدة حتى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينات من القرن الماضي، إلا أن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بدأت منذ الستينات تعاني من نوع جديد من الاضطراب الاقتصادي المزدوج المتمثل في التضخم مع البطالة وبالتالي ظهر ما أصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بالكساد التضخمي، وقد اعتبر حدوث الظاهرتين حتى ذلك الوقت تناقضا منطقيا إذا كان يعتقد أن أحدهما لن يحدث مع وجود الأخر، في حين أن الواقع أثبت عكس ذلك، وأصبحت المقايضة بين الاثنين حتمية لا مفر منها فإما تضخم عال وبطالة منخفضة وإما العكس، وقد أثار ذلك فوضى فكرية واسعة في مجال السياسية أو النظرية الاقتصادية الكلية.

وكما أشرنا سابقا فإن الطلب الفائض كان يعتبر سببا مهما من أسباب التضخم، فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري آثار مضاعفة على الطلب الكلي على الإنتاج من السلع والخدمات مما سيدفع بكل من الأسعار والإنتاج إلى الارتفاع، والسبب في ذلك هو أن المشاريع لن تستطيع زيادة الإنتاج إلا في ظل ارتفاعات متتالية في التكاليف، مجسدة بذلك أهم نواحي المقايضة بين البطالة والتضخم، حيث تكون هذه المقايضة مواتية في حالة وجود طاقة إنتاجية فائضة وبطالة واسعة، عندئذ ستتوسع المشاريع في عملياتها الإنتاجية دون أن تتعرض لارتفاع مهم في التكاليف، غير أن الأمر سيختلف في حالة الزيادة في الطلب في اقتصاد تسود فيه عمالة كاملة، إذ ستجد المشاريع عندئذ أنه من الصعب عليها زيادة الإنتاج ولذلك فإنها ستستجيب لارتفاع الأسعار، ولذلك فإن المقايضة بين التضخم والبطالة ستكون غير مواتية حين تكون البطالة ضئيلة.

- **التضخم الناشئ عن العرض:** إن الذي حدث خلال فترة : 1973-1977 وسبب ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير ذلك المتوقع حسب منحنى فيليبس يعزوه البعض إلى عدد من الأسباب أهمها:

- ارتفاع أسعار الطاقة مما زاد من تكاليف الإنتاج؛

- فشل الموسم الزراعي في كثير من بلدان العالم من خلال الفترة 1952، 1954 مما رفع من أسعار المنتجات الزراعية التي تستعمل من جهة كمداخل في عمليات صناعية عديدة وتعتبر مواد استهلاكية أساسية من جهة أخرى وهو ما زاد من حدة التضخم؛

- رفع الرقابة عن الأجور والأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1954 مما دفع بالأسعار للارتفاع. **2 - التحليل الفكري للتضخم**

2- 1: التضخم في التحليل الكلاسيكي (نظرية كمية النقود):

يعتبر الكلاسيك أول من أشار إلى ظاهرة التضخم من خلال كلامهم عن نظرية كمية النقود في معادلة فيشر:

$MV = PT$ (صيغة المعاملات)

$MV = PY$ (صيغة دوران الدخل)

ومع افتراض ثبات كل من (V , T أو Y) فإن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبنفس النسبة، طالما أن النقود في التحليل الكلاسيكي تؤدي وظيفة واحدة وذلك بصفتها أداة للمبادلة، ولا تطلب لذاتها، أي أنها لا تؤدي وظيفة مخزون للقيمة.

وبغض النظر عن صحة هذا الإدعاء فإنه شكل مادة خصبة وأساسا مؤيدا لأنصار النظرية الكمية ما حصل لألمانيا سنة 1923 حيث ساد التضخم واستفحل لدرجة كبيرة كتضخم جامح، وذلك كأثر للتوسع في الإصدار النقدي، مما أدى بالأسعار إلى الارتفاع بشدة بين لحظة وأخرى بل من ساعة الأخرى، ومن ثم فقدت ثقة الشعب، مما دفع بالحكومة الألمانية إلى اتخاذ إجراءات كثيرة للحد من انتشار هذه الظاهرة بأن عمدت إلى إلغاء النقد واستبداله كأحد هذه الإجراءات.

من أهم الفرضيات والدعائم التي ارتكز عليها الكلاسيك في تحليلهم للظواهر التضخمية ما يلي:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة.

- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار.

- تتناسب كمية النقود عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية.

- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب وعكسيا مع العرض، بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتبادلة كلما زاد معدل الطلب على السلع والخدمات.

- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

- تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على الأسعار في (كمية النقد، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات) على أن كمية النقد وتغيراتها هي العامل الفعال والرئيسي في تغيرات الأسعار،بمعنى أن سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات هي عناصر ثابتة وغير متحركة. إذا كانت هذه الفروض صالحة لتفسير التضخم في بعض جوانبه، فإن الحوادث والطوارئ الاقتصادية أثبتت عدم دقتها في تفسير الأزمات والمشاكل الاقتصادية وذلك بسبب أنه:

- ليس من الصحة القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في مستوى الأسعار، بحيث لا يمكن تجاهل العوامل النفسية للأفراد، فقد يلجؤون إلى الاكتناز أثناء ازدياد النقد بدلا من إنفاق نقودهم كما بين الاقتصادي الإنجليزي كينز سنة 1932.

- قد تتغير مستويات الأسعار تبعا للتغير الحاصل في كمية النقد، لكن ليس بالضرورة أن يكون مقدار التغير بنفس القيمة.

- ليس من الصحة القول أن قيمة النقود ترتبط عكسيا مع قيمة النقود، ذلك لأن نظرية الكمية افترضت مرونة الطلب على النقد لتبرير العلاقة التي افترضتها ما بين الزيادة في كمية النقد وقيمة النقد.

- ثبات سرعة التداول، والحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة، إذ أن الواقع ينفي ثبات هذه العوامل،فكثيرا ما كان يصاحب الزيادة في كميات النقد، زيادة في سرعة تداول النقود، وذلك بزيادة الأفراد إنفاقهم للمبالغ النقدية التي بأيديهم، وصرف مدخراتهم ومبادلتها بسلع يستفيدون منها بدلا من الاحتفاظ بنقود أخذت تفقد قيمتها تدريجيا بسبب ارتفاع الأسعار والعكس صحيح، وكذلك بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعا لحالات العرض والطلب في الأسواق. وهنا نجد أن الاقتصادي الفرنسي AFTALION أعطى مثالا عمليا على ذلك حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930 بزيادة كمية النقود المتداولة، لكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي الجمهور على شكل عاطل، لأن الجمهور كان يتوقع انخفاضا أكبر في الأسعار مما أدى إلى ارتفاع تفضيلهم النقدي، مما يؤدي إلى أن الأسعار لا تتأثر فقط بكمية النقد المتداولة، وبهذا فإن التحليل الكلاسيكي للتضخم اعتمادا على نظرية الكمية النقدية، لم يعد مقبولا، ووقف عاجزا أمام الظواهر الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها التضخم في الأسعار، وذلك بعد سقوط أهم الفروض التي ينبني عليها هذا التحليل، مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى العزوف عن هذه النظرية والبحث عن معايير أخرى تصلح أساسا سليما وصالح التفسير ظاهرة التضخم.

2- 2: التضخم في التحليل الكينزي

- تضخم الطلب: في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي C+I+G اكبر من قيمة الناتج (Q)عند مستوى الاستخدام الكامل أيQ <C + I + G ، ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية إذا يمكن أن تؤدي زيادتها إلى الارتفاع في الأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، حيث قد ترتفع الأسعار نتيجة زيادة التفضيل النقدي للأفراد.

- تضخم التكاليف: يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل، أو بعبارة أخرى عندما يحدث خلل ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وما تستنفده هذه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توفر اتحادات أرباب عمل قوية في سوق السلع والخدمات. ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب العمل إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف.

- الفجوات التضخمية: يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية، ويؤخذ هذا المفهوم التحليل فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تتمثل في المقدارC+I+G > Y_Fأي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي في مستوى الاستخدام التام، وعلى ذلك يمكننا تعريف الفجوة التضخمية على أنها فائض القوة الشرائية. تؤدي هذه الفجوة إلى رفع المستوى العام للأسعار إذ لا يمكن التخلص من هذه الفجوة إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من Y_F إلى CY متسببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعود هذه الزيادة في الدخل النقدي إلى زيادة في مستوى الأسعار نظرا لثبات مستوى الناتج الحقيقي عند مستوى الاستخدام التام Y_F على أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات المرجعة إليها بحيث:

- متى يكون هناك فائض في الطلب ايجابي، وفائض في الطلب سلبي، وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب.

• كذلك المقصود بارتفاع الأسعار، هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع، وأسواق العوامل أو كلا السوقين معا؟

• كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع فيه دون أن ترتفع أسعار بقية السلع.

• وقد يكون هناك فائض من الطلب فعلا، ولكن لا يترتب عليه أي تغيير في مستوى الأسعار أو تغير طفيف لا يعتد به، كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية كفرض التسعير الجبري مثلا و التقنين.

2- 3: التضخم في التحليل النقدي

تذهب المدرسة النقدية في تحليلها للتضخم مذهبا نقديا على اعتبار أن التضخم في حد ذاته هو ظاهرة نقدية صرفة، وترى المدرسة النقدية أن التضخم أساسه التوسع النقدي المبني على زيادة الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية بصورة أكبر من الزيادة في العروض السلعية مما يقود بالتالي إلى زيادة الأسعار، فالمدرسة النقدية تنحو منحى المدرسة الكمية الكلاسيكية في تحليلها وتفسيرها للتضخم.

ويتزعم المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو، والتي تعتبر أهم المدارس النقدية في تحليل وتفسير الظواهر التضخمية، ومن أتباعها ميلتون فريدمان، وهاري جونسون وولتر ومعظم اقتصاديو صندوق النقد الدولي، بحيث يجيب ميلتون فريدمان على السؤال المتعلق بكيفية التعامل مع التضخم بتقديم فريضته الشهيرة: التضخم دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية ويتلخص المضمون الفكري للمدرسة النقدية: في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة، وأثرها المباشر الارتفاعات التضخمية في الأسعار، وتقتضي معالجتها التأثير في تلك العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي، وتقليل حجم المتداول من النقد في الأسواق، وبعبارة أخرى التأثير في حجم الطلب الكلي بالتقليل من الفوائد النقدية، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع. وبناء على هذا التحليل فإن المدرسة النقدية تعرف التضخم "بأنه كل زيادة في الكمية النقدية تؤدي إلى زيادة في الأسعار".

3- أنواع التضخم:

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى الكلمة تضخم، وذلك لتعدد المعايير والأسباب المنشئة للظواهر التضخمية، وبالتالي فإن أي تقسيم يقتضي أن يكون بناء على معايير معينة ندرج أهمها فيما يلي: أولا: تحكم الدولة في جهاز الأسعار: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

- التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة، وذلك دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

- التضخم المكبوت (المقيد): ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات جهاز الأسعار فتحدد الدولة بإجراءاتها التشريعية المختلفة، والإدارية المستويات العليا للأسعار.

- التضخم الكامن: ويتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في المداخيل النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بسبب تدخل الدولة للحيلولة بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه المداخيل المتزايدة فيبقى التضخم كامنا.

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى:

- تضخم زاحف: هو تضخم ترتفع فيه الأسعار بصفة بطيئة وبحدود 2 % سنويا وتكون آثاره على الاقتصاد القومي أقل خطورة بحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

- تضخم جامح: إذا لم تستطيع السلطات الحكومية التحكم في التضخم الزاحف فإنه يتحول إلى تضخم جامح. وهو أشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد القومي بحيث يؤدي استمراره إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزون للقيمة مما يدفع بالأفراد إلى التخلص منها، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية واضمحلالها مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة كما حصل مع الكثير من البلدان التي عانت من هذا النوع من التضخم خاصة في أعقاب فترات الحروب (ألمانيا عام 1923 ، هنغاريا عام 1947 ، الصين عام 1949). وهناك تقسيم حسب الظواهر الجغرافية والطبيعية تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام ونميز بين:

- التضخم الطبيعي الاستثنائي: وهو تضخم ينشأ نتيجة لظروف طبيعية طارئة كالتضخم الناجم عن الزلازل، البراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض، الفيضانات...

- التضخم الحركي: يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

4- السياسات النقدية والمالية وضبط التضخم

يقوم مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية النقدية والمالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وبأن تتم التنمية بأقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة من ضرورات التنمية المتوازنة.

4- 1: السياسة النقدية في ضبط التضخم

أ – مضمون السياسة النقدية: يتسع مضمون السياسة النقدية لجميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على الأسعار.

ب- أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم: إذا كان مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي فإن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات النقدية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان وتكلفة وشروط منحه ضبطا للتضخم وتثبيتا لمستوى الأسعار. ويمكن تلخيص أدوات السياسة النقدية ضمن النقاط الآتية:

- الأدوات الفنية غير المباشرة (الكمية): تمثل الأدوات الفنية غير المباشر الوسائل التقليدية للبنك المركزي في مراقبته للنقد والائتمان، والتأثير على السياسة الائتمانية لجميع المصارف التجارية بصفة موضوعية، وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة ولعلها أكثر الوسائل النقدية فعالية في هذا المجال، وتتلخص فيما يلي:

• سياسة سعر البنك (الخصم): هي أقدم الأدوات الفنية غير المباشرة للسياسة النقدية التي مارستهاالبنوك المركزية حيث تم استخدامها من قبل بنك انجلترا سنة 1839 وسعر الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، وعن طريق رفع سعر الخصم يتقلص حجم الائتمان المصرفي وتتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد، إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تراجع البنوك التجارية عن الاقتراض وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد. وبعبارة أخرى فإنه عندما يكون عرض الائتمان أكبر من المعروض الكلي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي فيرفع من سعر الخصم، مما يدفع بالبنوكالتجارية إلى إعادة النظر في سياستها الإقتراضية وتغيير شروط الائتمان. على أن فعالية سياسة الخصم قد يحد من ملاءمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية الطبيعة البنيانية المتخلفة الأسواق الخصم والائتمان وجمود الجهاز المالي والمصرفي ومن ثم ضعف فن التعامل في الأسواق المالية والنقدية المحلية.

• سياسة نسب الاحتياطي القانوني: قد تكون وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان تنظيما مباشرا إذ أنهاأفضل وسيلة للتأثير في حجم الائتمان في حالة جمود و تخلف الأجهزة المالية والمصرفية. و يرى " sayers" أن هذه الوسيلة فعالة جدا في قطر نام يفتقر عادة إلى أسواق مالية كفأة ومتطورة ويحبذ " sayers" هذه السياسة لملاءمتها للسوق النقدية الضيقة وخاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة. حيث يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل الرصيد النقدي المحتفظ به لدى البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. . سياسة السوق المفتوحة: استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة منتظمة منذ سنة 1923،

وأثبتت فعالياتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات وهي على خلاف سياسة سعر البنك تتم داخل السوق أي خارج البنك المركزي وتشكل دعامة قوية للبنك المركزي في رقابته على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم التحكم في حجم الائتمان، وذلك عن طريق تدخله في السوق المالية وبيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور والبنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية، فتضعف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وبشكل مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود. وعلى افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني. ويقلل من فعالية هذه السياسة وعلى الأخص في البلدان النامية- عدم اتساع الأسواق المالية المحلية وقصورها عن استيعاب عمليات كبيرة، فضلا عن بدائية النظام المصرفي وعدم وجود فن التعامل كما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة.

- الأدوات الفنية المباشرة: تستخدم الأدوات الفنية المباشرة على الائتمان تعضيدا للأدوات غير المباشرة، إذ أنها تتضمن تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان و توجيه الموارد المالية نحو القطاعات التنموية الأكثر إنتاجية من غيرها فغالبا ما يقتضي استعمال الوسائل النقدية المباشرة

الانتقائية- أن يكون التوسع في عرض النقود مقيدا عموما بحدود نمو متوازن في الاقتصاد بحيث يتحقق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف الأجنبي في الأسواق الدولية، ومن أهم هذه الأدوات الفنية المباشرة ما يلي:

• فرض أسعار إعادة خصم انتقائية: حيث يستطيع البنك المركزي فرض أسعار إعادة خصم منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدرها مشاريع مرغوبة وذات إنتاجية عالية.

• وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي: لإجبار البنوك على توسيع الائتمان القطاعات معينة.

• النسب الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسب دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا الخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط النقدي من قبل البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

• مراقبة الائتمان الاستهلاكي: وتعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي، أي شروط البيع بالتقسيط، ضمانا للتحكم في معدلات الإنفاق النقدي العام، وذلك بتضييقه، نظرا لما تحدثه الزيادة في معدلات الاستهلاك من أثار ضارة في وقت تكون الحاجة ماسة إلى تخفيضه.

• سياسة المقاصة بين البنوك: حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان وذلك عن طريق تسوية الحسابات الدائنة والمدينة، والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة مما يؤدي إلى اطلاع أكبر على السياسات الائتمانية والأوضاع النقدية للبنوك التجارية.

• التأثير والإقطاع الأدبي: وتعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي من أجل التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الموجودة وتتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والنداءات والتحذيرات بطريقة ودية وغير رسمية لأجل التقيد بالسياسات التي يرسمها البنك المركزي.

2 - 4 : السياسة المالية في ضبط التضخم

أ- مضمون السياسة المالية: تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة. فقبل انتشار الأفكار الكينزية في معالجة التضخم والبطالة تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في التحكم في الإيرادات والنفقات وتسخير الإيرادات لكفاية النفقات، بعيدا عن مشاكل التضخم، وكهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية، إلا أن انتشار الأفكار الكينزية والكساد الكبير غيرا من مفهوم الوظيفة الحيادية للوظيفة المالية، وأصبح من المرغوب فيه إحداث عجز في الميزانية وأصبحت السياسة المالية تهدف أساسا إلى التحكم في ضبط الطلب الكلي.

ب- أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم: تتلخص أهم هذه الأدوات فيما يلي:

- الرقابة الضريبية: تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسة المالية العامة، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم، إذ يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار أي

برفع معدلات الضريبة على المداخيل، فيقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة، فينتقلون من الإنفاق إلى الادخار مما يلطف من حدة الطلب ولكن قد تتعارض فعالية سياسة الرقابة الضريبية مع الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات النامية كبدائية الأنظمة المالية والمصرفية و تخلف الهياكل الخاصة بالأجهزة الضريبية وقصور أوعيتها، فضلا عن عدم مرونتها.

- الرقابة على الدين العام: إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الاتفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل، وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى.

إلا أنه يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء.

- الرقابة على الإنفاق الحكومي: تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخيم من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وذلك بتخفيض معدلاته، ومن المناسب القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورات التنمية الملحة في البلدان النامية.

وبغض النظر عما تتعرض له السياسة المالية من انتقادات إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية الأزمات التضخم، لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر وفعال في التحكم بالظواهر التضخمية، والسيطرة عليها في تثبيت الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي وتوازنه مع حجم العمالة المتحققة.

على أن نجاح السياسة المالية في استعمال أدواتها الرقابية إنما يعتمد على تكاليف السياسات الاقتصادية الأخرى وعلى الأخص السياسة النقدية، كما أن أحدث الدراسات التي تستهدف التضخم تحاول لفت النظر إلى أهمية الخط والتوقيت والظروف ودور المؤسسات السياسية إلى جانب التصحيح النقدي والمالي، كعوامل مفتاحية في قهر التضخم واستهدافه.

قائمة المراجع المعتمد عليها:

- كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- الحسين محمد، وآخرون، إدارة الإنتاج، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،سوريا، 2003 .

- أبديوي الحسين محمد، تخطيط الإنتاج ومراقبته، دار المناهج، عمان، الأردن، 2004.

- إسماعيل بلال محمد، إدارة الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1997.

- حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد - المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي

-دار الفكر العربي، الطبعة السابعة، القاهرة، مصر،1989.

- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ، 2000.

- حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان - الأردن، 1996.

- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، 1999.

- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.

- حسين عمر، الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

- احمد السيد عبد اللطيف حسن، انعكاسات الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الخاص على الاقتصاد القومي في مصر خلل الفترة 1974 - 1998، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة

- جامعة عين شمس، مصر، 2002 - آدم مهدي أحمد، الدليل الدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة،1999.

- Bussery, Charois, Analyse et Evaluation des Projets d'Investissements, Parie, 1999.

- محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، كلية

التجارة جامعة القاهرة، 2001.

- مال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة النيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة، 2002.

- جيفري ساكس، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة سمير كريم، مراجعة محمود محي الدين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996.

- باهر محمد ومنال محمد متولي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو والتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4-6 مايو 1996.

- Bojo, Jan , Lenda, Enviornment and Development, Boston: Kluwer Academic Publishers, 1992.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.